المراجعة ٧٤

١٥ صفر سنة ١٣٣٠

١ ـ تفصيل الأسباب في الإعراض عن حديثها

٢ ـ العقل يحكم بالوصية

٣ ـ دعواها بأن النبي قضى وهو في صدرها معارضة

١ ـ أبيت ـ أيدك الله ـ إلا التفصيل، حتى اضطررتني إليه، وأنت عنه في غنية تامة لعلمك بأنا من هاهنا أتينا وأن هنا مصرع الوصية، ومصارع النصوص الجلية، وهنا مهالك الخمس والإرث والنحلة، وهاهنا الفتنة، هاهنا الفتنة، هاهنا الفتنة[1] (٧٧٥)، حيث جابت في حرب أمير المؤمنين عليه السلام الأمصار، وقادت في انتزاع ملكه وإلغاء دولته ذلك العسكر الجرار.

وكان ما كان مما لست أذكره فظن خيراً ولا تسأل عن الخبر

فالاحتجاج على نفي الوصية إلى علي بقولها ـ وهي من ألد خصومه ـ مصادرة لاتنتظر من منصف، وما يوم علي منها بواحد، وهل إنكار الوصية إلا دون يوم الجمل الأصغر[2]، ويوم الجمل الأكبر (٧٧٦)، اللذين ظهر بهما المضمر، وبرز بهما المستتر، ومثل بهما شأنها من قبل خروجها على وليها، ووصي نبيها، ومن بعد خروجها عليه إلى أن بلغها موته، فسجدت لله شكراً، ثم أنشدت[3]:

---

(١) بحكم صحاح السنة فراجع من صحيح البخاري باب ما جاء في بيوت أزواج النبي من كتاب الجهاد والسير ص١٢٥ من جزئه الثاني، تجد التفصيل.

(٢) كانت فتنة الجمل الأصغر في البصرة لخمس بقين من ربيع الثاني سنة ٣٦ قبل ورود أمير المؤمنين عليه السلام إلى البصرة، حيث هاجمتها أم المؤمنين ومعها طلحة والزبير وفيها عامله عثمان بن حنيف الأنصاري، فقتل أربعون رجلا من شيعة علي عليه السلام في المسجد وسبعون آخرون منهم في مكان آخر، وأسر عثمان بن حنيف وكان من فضلاء الصحابة، فأرادوا قتله، ثم خافوا أن يثأر له أخوه سهل والأنصار، فنتفوا لحيته وشاربيه وحاجبيه ورأسه، وضربوه وحبسوه، ثم طردوه من البصرة؛ وقابلهم حكيم بن جبلة في جماعة من عشيرته عبد القيس وهو سيدهم، وكان من أهل البصائر والحفاظ والنهي، وتبعه جماعة من ربيعة فما بارحوا الهيجاء حتى استشهدوا بأجمعهم، واستشهد مع حكيم ابنه الأشرف، وأخوه الرعل، وفتحت البصرة، ثم جاء علي عليه السلام فاستقبلته عائشة بعسكرها، وكانت وقعة الجمل الأكبر، وتفصيل الوقعتين في تاريخي ابن جرير وابن الأثير وغيرهما من كتب السير والأخبار.

(٣) فيما أخرجه الثقات من أهل الأخبار كأبي الفرج الأصفهاني في آخر أحوال علي من كتابه (مقاتل الطالبيين).

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالإياب المسافر (٧٧٧)

وإن شئت ضربت لك من حديثها مثلاً يريك أنها كانت في أبعد الغايات، قالت[1]: «لما ثقل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه، خرج وهو بين رجلين تخط رجلاه في الأرض، بين عباس بن عبد المطلب ورجل آخر، قال المحدث عنها ـ وهو عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ـ فأخبرت عبد الله بن عباس عما قالت عائشة، فقال لي ابن عباس: هل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قال: قلت: لا. قال ابن عباس: هو علي بن أبي طالب، ثم قال: إن عائشة لا تطيب له نفسا بخير»[2] اهـ. (٧٧٨).

قلت: إذا كانت لا تطيب له نفسا بخير، ولا تطيق ذكره فيمن مشى معه النبي ﷺ خطوة، فكيف تطيب له نفسا بذكر الوصية، وفيها الخير كله؟

وأخرج الإمام أحمد من حديث عائشة في ص١١٣ من الجزء السادس من مسنده عن عطاء بن يسار، قال: «جاء رجل فوقع في علي وفي عمار عند عائشة، فقالت: أما علي فلست قائلة لك فيه شيئا، وأما عمار فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول فيه: لا يخير بين أمرين إلا اختار أرشدهما» اهـ. (٧٧٩).

وَيْ وَيْ، تحذر أم المؤمنين من الوقيعة بعمار لقول النبي ﷺ: «لا يخير بين أمرين إلا اختار أرشدهما»، ولا تحذر من الوقيعة في علي وهو أخو النبي ووليه، وهارونه ونجيه، وأقضى أمته، وباب مدينته، ومن يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، أول الناس إسلاماً، وأقدمهم إيمانا، وأكثرهم علماً، وأوفرهم مناقب، وي، كأنها لا تعرف منزلته من الله عزوجل، ومكانته من قلب رسول الله ﷺ، ومقامه في الإسلام، وعظيم عنائه، وحسن بلائه، وكأنها لم تسمع في حقه من كتاب الله وسنة نبيه شيئا يجعله في مصاف عمار، ولقد حار فكري والله في قولها: «لقد رأيت النبي وإني لمسندته إلى صدري فدعا بالطست، فانخنث فمات، فما شعرت فكيف أوصى إلى علي»؟ وما أدري في أي نواحي

---

(١) فيما أخرجه البخاري عنها في باب مرض النبي ووفاته ﷺ ص٦٢ من الجزء ٣ من صحيحه.

(٢) هذه الكلمة بخصوصها ـ أعني قول ابن عباس: إن عائشة لا تطيب له نفسا بخير ـ تركها البخاري واكتفى بما قبلها من الحديث جريا على عادته في أمثال ذلك، لكن كثيرا من أصحاب السنن أخرجوها بأسانيدهم الصحيحة، وحسبك منهم ابن سعد في ص٢٩ من القسم الثاني من الجزء الثاني من طبقاته، إذ أخرجها عن أحمد بن الحجاج عن عبد الله بن مبارك عن يونس ومعمر عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس، ورجال هذا السند كلهم حجج..

كلامها هذا أتكلم، وهو محل البحث من نواحي شتى، وليت أحداً يدري كيف يكون موته ـ بأبي وأمي ـ وهو على الحال التي وصفتها دليلا على أنه لم يوص، فهل كان من رأيها أن الوصية لا تصح إلا عند الموت، كلا، ولكن حجة من يكابر الحقيقة داحضة كائنا من كان، وقد قال الله عزوجل مخاطبا لنبيه الكريم في محكم كتابه الحكيم: ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية﴾ فهل كانت أم المؤمنين تراه ﷺ لكتاب الله مخالفا؟ وعن أحكامه صادفا؟ معاذ الله وحاشا لله، بل كانت تراه يقتفي أثره، ويتبع سوره، سباقاً إلى التعبد بأوامره ونواهيه، بالغاً كل غاية من غايات التعبد بجميع ما فيه، ولا أشك في أنها سمعته يقول[1]: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» (٧٨٠) اهـ. أو سمعت نحوا من هذا، فإن أوامره الشديدة بالوصية مما لا ريب في صدوره منه، ولا يجوز عليه ولا على غيره من الأنبياء (صلوات الله عليهم أجمعين) أن يأمروا بالشيء، ثم لا يأتمرون به، أو يزجروا عن الشيء، ثم لا ينزجرون عنه، تعالى الله عن إرسال من هذا شأنه علوا كبيرا.

أما ما رواه مسلم وغيره عن عائشة إذ قالت: «ما ترك رسول الله دينارا ولا درهما، ولا شاة ولا بعيرا ولا أوصى بشيء»، فإنما هو كسابقه، على أنه يصح أن يكون مرادها أنه ما ترك شيئا على التحقيق، وأنه إنما كان صفرا من كل شيء يوصي به، نعم لم يترك من حطام الدنيا ما يتركه أهلها، إذ كان أزهد العالمين فيها، وقد لحق بربه عزوجل وهو مشغول الذمة بدين[2] (٧٨١) وعدات، وعنده أمانات تستوجب الوصية، وترك مما يملكه شيئا يقوم بوفاء دينه، وإنجاز عداته ويفضل عنهما شيء يسير لوارثه، بدليل ما صح من مطالبة الزهراء عليها السلام بإرثها[3] (٧٨٢).

٢ ـ على أن رسول الله ﷺ قد ترك من الأشياء المستوجبة للوصية ما لم يتركه أحد

---

(١) فيما أخرجه ـ البخاري ـ في أول كتاب الوصايا من صحيحه ص٨٣ من جزئه الثاني، وأخرجه مسلم في كتاب الوصية ص١٠ من الجزء الثاني من صحيحه..

(٢) فعن معمر عن قتادة: أن عليا قضى عن النبي ﷺ أشياء بعد وفاته كان عامتها عدة حسبت أنه قال خمس مائة ألف درهم، الحديث، فراجعه في ص٦٠ من الجزء الرابع من كنز العمال وهو الحديث ١١٧٠ من أحاديثه.

(٣) كما أخرجه البخاري في أواخر باب غزوة خيبر، من صحيحه ص٣٧ من جزئه الثالث. وأخرجه مسلم في باب قول النبي: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» من كتاب الجهاد من صحيحه ص٧٢ من جزئه الثاني.

من العالمين، وحسبك أنه ترك دين الله القويم في بدء فطرته وأول نشأته، ولهو أحوج إلى الوصي من الذهب والفضة، والدار والعقار، والحرث والأنعام، وأن الأمة بأسرها ليتاماه وأياماه، المضطرون إلى وصيه ليقوم مقامه في ولاية أمورهم، وإدارة شؤونهم الدينية والدنيوية، ويستحيل على رسول الله ﷺ أن يوكل دين الله ـ وهو في مهد نشأته ـ إلى الأهواء، أو يتكل في حفظ شرائعه على الآراء، من غير وصي يعهد بشؤون الدين والدنيا إليه، ونائب عنه يعتمد ـ في النيابة العامة ـ عليه، وحاشاه أن يترك يتاماه ـ وهم أهل الأرض في الطول والعرض ـ كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية، ليس لها من يرعاها حق رعايتها، ومعاذ الله أن يترك الوصية بعد أن أوحي بها إليه، فأمر أمته بها وضيق عليهم فيها. فالعقل لا يصغي إلى إنكار الوصية مهما كان منكرها جليلا، وقد أوصى رسول الله ﷺ إلى علي عليه السلام في مبدأ الدعوة الإسلامية، قبل ظهورها في مكة حين أنزل الله سبحانه ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ كما بيناه في المراجعة ٢٠، ولم يزل بعد ذلك يكرر وصيته إليه، ويؤكدها المرة بعد المرة بعهوده التي أشرنا فيما سبق من هذا الكتاب إلى كثير منها، حتى أراد وهو محتضر ـ بأبي وأمي ـ أن يكتب وصيته إلى علي تأكيدا لعهوده اللفظية إليه، وتوثيقا لعرى نصوصه القولية عليه، فقال ﷺ: «ائتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله»[1] (٧٨٣). اهـ. وعندها علم ﷺ أنه لم يبق ـ بعد كلمتهم هذه ـ أثر لذلك الكتاب إلا الفتنة، فقال لهم: قوموا. واكتفى بعهوده اللفظية، ومع ذلك فقد أوصاهم عند موته بوصايا ثلاث: أن يولوا عليهم عليا، وأن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأن يجيزوا الوفد بنحو ما كان يجيزه، لكن السلطة والسياسة يومئذ ما أباحتا للمحدثين أن يحدثوا بوصيته الأولى، فزعموا أنهم نسوها.

قال البخاري في آخر الحديث المشتمل على قولهم هجر رسول الله[2] ما هذا لفظه: «وأوصى عند موته بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما

---

(١) أخرجه بهذه الألفاظ محمد بن إسماعيل البخاري في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسير من صحيحه ص ١٨ امن جزئه الثاني، وأخرجه مسلم في صحيحه، واحمد بن حنبل من حديث ابن عباس في مسنده، وسائر أصحاب السنن والمسانيد.

(٢) فراجعه في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسير ص ١١٨ من الجزء الثاني من صحيحه.

كنت أجيزه ـ ثم قال ـ ونسيت الثالثة» وكذلك قال مسلم في صحيحه، وسائر أصحاب السنن والمسانيد (٧٨٤).

٣ ـ أما دعوى أم المؤمنين بأن رسول الله ﷺ لحق بربه تعالى وهو في صدرها فمعارضة بما ثبت من لحوقه ﷺ بالرفيق الأعلى وهو في صدر أخيه ووليه، علي بن أبي طالب، بحكم الصحاح المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة (٧٨٥)، وحكم غيرها من صحاح أهل السنة كما يعلمه المتتبعون، والسلام. **ش**

المراجعة ٧٥

١٧ صفر سنة ١٣٣٠

١ ـ لا تستسلم أم المؤمنين في حديثها إلى العاطفة

٢ ـ الحسن والقبح العقليان منفيان

٣ ـ البحث عما يعارض دعوى أم المؤمنين

١ ـ المحور الذي يدور عليه كلامكم مع أم المؤمنين في حديثها الصريح بعدم الوصية أمران:

أحدهما: أن انحرافها عن الإمام يأبى عليها ـ فيما زعمتم ـ إلا نفي الوصية إليه، والجواب: أن المعروف من سيرتها أنها لا تستسلم في حديثها عن رسول الله ﷺ إلى العاطفة، ولا تراعي فيه الغرض، فلا تتهم فيما تنقله عن النبي، سواء عليها أكان ذلك خاصا بمن تحب، أم كان خاصا بمن تبغض، وحاشا لله أن تستحوذ عليها الأغراض، فتحدث عن رسول الله ﷺ بغير الواقع، إيثارا لغرضها على الحق.

٢ ـ الثاني: أن العقل بمجرده يمنع ـ فيما زعمتم ـ من تصديق هذا الحديث لامتناع مؤداه عقلا، فإنه لا يجوز على النبي ﷺ أن يترك دين الله عزوجل وهو في أول نشأته، وعباد الله تعالى وهم في أول فطرتهم الجديدة، ثم يرتحل عن غير وصي يعهد إليه بأمورهم، والجواب أن هذا مبني على الحسن والقبح العقليين، وأهل السنة لا يقولون بهما، فإن العقل عندهم لا يفضي بحسن شيء ما أصلا، ولا بقبح شيء ما على الإطلاق، وأن الحاكم بالحسن والقبح في جميع الأفعال إنما هو الشرع لا غير، فما حسنه الشرع فهو الحسن، وما قبحه فهو القبيح، والعقل لا معول عليه في شيء من ذلك بالمرة.

٣ ـ أما ما أشرتم إليه في آخر المراجعة ٧٤ من معارضة أم المؤمنين في دعواها، بأن النبي قضى وهو في صدرها، فلا نعرف مما يعارضها حديثاً واحداً من طريق أهل السنة،

فإذا كان لديكم شيء منه فتفضلوا به، والسلام. **س**

المراجعة ٧٦

١٩ صفر سنة ١٣٣٠

١ ـ استسلامها إلى العاطفة

٢ ـ ثبوت الحسن والقبح العقليين

٣ ـ الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين

٤ ـ تقديم حديث أم سلمة على حديثها

١ ـ ذكرتم في الجواب عن الأمر الأول أن المعروف من سيرة السيدة أنها لا تستسلم إلى العاطفة، ولا تراعي في حديثها شيئاً من الأغراض، فأرجو أن تتحللوا من قيود التقليد والعاطفة، وتعيدوا النظر إلى سيرتها فتبحثوا مع من تحب ومع من تبغض، بحث إمعان وروية، فهناك العاطفة بأجلى مظاهرها، ولا تنس سيرتها مع عثمان قولا وفعلا[1] (٧٨٦) ووقائعها مع علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام سراً وعلانية، وشؤونها مع أمهات المؤمنين بل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن هناك العاطفة والغرض (٧٨٧).

وحسبك مثالا لهذا ما أيدته ـ نزولا على حكم العاطفة ـ من إفك أهل الزور إذ قالوا ـ بهتانا وعدوانا في السيدة مارية وولدها ابراهيم عليه السلام ـ ما قالوا، حتى برأهما الله عزوجل من ظلمهم براءة ـ على يد أمير المؤمنين ـ محسوسة ملموسة[2] (٧٨٨)، ﴿ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا﴾ (٧٨٩) وإن أردت المزيد، فاذكر نزولها عند حكم العاطفة إذ قالت[3] لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني أجد منك ريح مغافير» (٧٩٠) ليمتنع عن أكل العسل من بيت أم المؤمنين زينب (رضي الله عنها) وإذا كان هذا الغرض التافه يبيح لها أن تحدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نفسه بمثل هذا الحديث، فمتى نركن إلى نفيها الوصاية إلى علي عليه السلام؟

---

(١) دونك ص٧٧ من المجلدالثاني من شرح النهج لعلامة المعتزلة، وص٤٥٧ وما بعدها، وص ٤٩٧ وما بعدها، من المجلد المذكور، تجد من سيرتها مع عثمان وعلي وفاطمة ما يريك العاطفة بأجلى المظاهر.

(٢) من أراد تفصيل هذه المصيبة فليراجع أحوال السيدة مارية (رضي الله عنها) في ص٣٩ من الجزء الرابع من المستدرك للحاكم، أو من تلخيصه للذهبي.

(٣) فيما أخرجه البخاري في تفسير سورة التحريم من صحيحه ص١٣٦ من جزئه الثالث، فراجع واعجب: وهناك عدة أحاديث عن عمر أن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله أنهما عائشة وحفصة، وثمة حديث طويل كله من هذا القبيل.

ولا تنس نزولها عند حكم العاطفة يوم زفت أسماء بنت النعمان عروسا إلى النبي ﷺ، فقالت لها[1]: إن النبي ليعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول له: أعوذ بالله منك (٧٩١)، وغرضها من ذلك تنفير النبي ﷺ من عروسه، وإسقاط هذه المؤمنة البائسة من نفسه، وكأن أم المؤمنين تستبيح مثل هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ترويجاً لغرضها، حتى لو كان تافها أو كان حراما، وكلفها ﷺ مرة بالاطلاع على امرأة مخصوصة لتخبره عن حالها فأخبرته ـ إيثاراً لغرضها ـ بغير ما رأت[2] (٧٩٢).

وخاصمته ﷺ يوماً إلى أبيها ـ نزولاً على حكم العاطفة ـ فقالت له: اقصد[3]، فلطمها أبوها حتى سال الدم على ثيابها (٧٩٣). وقالت له مرة في كلام غضبت عنده[4]: «أنت الذي تزعم أنك نبي الله؟» (٧٩٤)، إلى كثير من أمثال هذه الشؤون، والاستقصاء يضيق عنه هذا الإملاء، وفيما أوردناه كفاية لما أردناه.

٢ ـ وقلتم في الجواب عن الأمر الثاني إن أهل السنة لا يقولون بالحسن والقبح العقليين إلى آخر كلامكم في هذا الموضوع؛ وأنا أربأ بكم عن هذا القول، فإنه شبيه بقول السوفسطائية الذين ينكرون الحقائق المحسوسة، لأن من الأفعال ما نعلم بحسنه، وترتب الثناء والثواب على فعله، لصفة ذاتية له قائمة به، كالإحسان والعدل من حيث هما إحسان وعدل، ومنها ما نعلم بقبحه وترتب الذم والعقاب على فعله لصفته الذاتية القائمة به، كالإساءة والجور من حيث هما إساءة وجور، والعاقل يعلم أن ضرورة قاضية بذلك، وليس جزم العقلاء بهذا أقل من جزمهم بكون الواحد نصف الاثنين، والبداهة الأولية

---

(١) فيما أخرجه الحاكم في ترجمة أسماء من صحيحه المستدرك ص٣٧من جزئه الرابع؛ وأخرجه ابن سعد في ترجمتها أيضاً ص١٠٤من الجزء الثامن من الطبقات، والقضية مشهورة نقلها في ترجمة أسماء كل من صاحبي الاستيعاب والإصابة. وأخرجها ابن جرير وغيره.

(٢) تفصيل هذه الواقعة في كتب السنن والأخبار، فراجع ص٢٩٤من الجزء السادس من كنز العمال، أو ص ١١٥من الجزء الثامن من طبقات ابن سعد حيث ترجم شراف بنت خليفة.

(٣) اقصد: فعل أمر من القصد وهو العدل، وهذه القضية أخرجها أصحاب السنن والمسانيد، فراجع الحديث ١٠٢٠ من أحاديث الكنز وهو في ص١١٦ من الجزء السابع وأوردها الغزالي في الباب الثالث من كتاب النكاح ص٣٥من الجزء الثاني من إحياء العلوم؛ ونقلها أيضا في الباب ٩٤ من كتابه مكاشفة القلوب آخر ص٢٣٨، فراجع.

(٤) كما نقله الغزالي في البابين المذكورين من الكتابين المسطورين.

قاضية بالفرق بين من أحسن إليك دائما، وبين من أساء إليك دائما، إذ يستقل العقل بحسن فعل الأول معك، واستحقاقه للثناء والثواب منك، وقبح فعل الثاني واستحقاقه للذم والقصاص، والمشكك في ذلك مكابر لعقله، ولو كان الحسن والقبح فيما ذكرناه شرعيين، لما حكم بهما منكرو الشرائع كالزنادقة والدهرية، فإنهم مع إنكارهم الأديان يحكمون بحسن العدل والإحسان، ويرتبون عليهما ثناءهم وثوابهم، ولا يرتابون في قبح الظلم والعدوان، ولا في ترتيب الذم والقصاص على فعلهما، ومستندهم في هذا إنما هو العقل لا غير، فدع عنك قول من يكابر العقل والوجدان، وينكر ما علمه العقلاء كافة، ويحكم بخلاف ما تحكم به فطرته التي فطر عليها، فإن الله سبحانه فطر عباده على إدراك بعض الحقائق بعقولهم كما فطرهم على الإدراك بحواسهم ومشاعرهم، ففطرتهم توجب أن يدركوا بعقولهم حسن العدل ونحوه، وقبح الظلم ونحوه، كما يدركون بأذواقهم حلاوة العسل ومرارة العلقم، ويدركون بمشامهم طيب المسك ونتن الجيف، ويدركون بملامسهم لين اللين وخشونة الخشن، ويميزون بأبصارهم بين المنظرين الحسن والقبيح، وبأسماعهم بين الصوتين: صوت المزامير وصوت الحمير، تلك فطرة الله ﴿التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ (٧٩٥).

وقد أراد الأشاعرة أن يبالغوا في الإيمان بالشرع والاستسلام لحكمه، فأنكروا حكم العقل، وقالوا: لا حكم إلا للشرع، ذهولا منهم عن القاعدة العقلية المطردة ـ وهي كل ما حكم به العقل حكم به الشرع ـ ولم يلتفتوا إلى أنهم قطعوا خط الرجعة بهذا الرأي على أنفسهم، فلا يقوم لهم بعده على ثبوت الشرع دليل، لأن الاستدلال على ذلك بالأدلة الشرعية دوري لا تتم به حجة، ولولا سلطان العقل لكان الاحتجاج بالنقل مصادرة، بل لولا العقل ما عبد الله عابد، ولا عرفه من خلقه كلهم واحد، وتفصيل الكلام في هذا المقام موكول إلى مظانه من مؤلفات علمائنا الأعلام.

٣ ـ أما دعوى أم المؤمنين بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى وهو في صدرها فمعارضة، بصحاح متواترة من طريق العترة الطاهرة (٧٩٦) وحسبك من طريق غيرهم ما أخرجه ابن سعد[١] بالإسناد إلى علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه: «ادعوا لي أخي، فأتيته، فقال:

---

(١) في ص٥١ من القسم الثاني من الجزء الثاني من الطبقات، في باب من قال: توفي رسول الله وهو في حجر علي، وهذا الحديث هو الحديث ١١٠٧ من الكنز في ص٥٥ من جزئه الرابع.

ادن مني، فدنوت منه، فاستند إليّ فلم يزل مستنداً وإنه ليكلمني حتى أن بعض ريقه ليصيبني، ثم نزل برسول الله ﷺ » (٧٩٧).

وأخرج أبو نعيم في حليته، وأبو أحمد الفرضي في نسخته، وغير واحد من أصحاب السنن، عن علي، قال: «علمني رسول الله ﷺ ـ يعني حينئذ ـ ألف باب كل باب يفتح ألف باب»[١] (٧٩٨)، وكان عمر بن الخطاب إذا سئل عن شيء يتعلق ببعض هذه الشؤون، لا يقول غير: سلوا عليا، لكونه هو القائم بها، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري، أن كعب الأحبار سأل عمر، فقال: ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: سل عليا، فسأله كعب، فقال علي: أسندت رأسه على منكبي فقال: الصلاة الصلاة؛ قال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء، وبه أمروا وعليه يبعثون، قال كعب: فمن غسله يا أمير المؤمنين؟ فقال عمر: سل عليا، فسأله فقال: كنت أنا أغسله...» الحديث[٢] (٧٩٩).

وقيل لابن عباس: «أرأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد؟ قال: نعم توفي وإنه لمستند إلى صدر علي، فقيل له: إن عروة يحدث عن عائشة أنها قالت: توفي بين سحري ونحري، فأنكر ابن عباس ذلك قائلا للسائل: أتعقل؟ والله لتوفي رسول الله ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي، وهو الذي غسله...» الحديث[٣] (٨٠٠).

وأخرج ابن سعد[٤] بسنده إلى الإمام أبي محمد علي بن الحسين زين العابدين، قال: «قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي» (٨٠١) اهـ.

قلت: والأخبار في تلك متواترة، عن سائر أئمة العترة الطاهرة، وإن كثيراً من المنحرفين عنهم ليعترفون بهذا، حتى أن ابن سعد أخرج[٥] بسنده إلى الشعبي، قال: «توفي رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي، وغسّله علي». اهـ. (٨٠٢).

وكان أمير المؤمنين عليه السلام يخطب بذلك على رؤوس الأشهاد، وحسبك قوله من

---

(١) هذا هو الحديث ٦٠٠٩ من الكنز في آخر ص ٣٩٢ من جزئه السادس.

(٢) أخرجه ابن سعد في ص٥١ من القسم الثاني من الجزء الثاني من الطبقات المتقدم ذكرها، وهذا الحديث هو الحديث ١١٠٦ من أحاديث الكنز في ص٥٥ من جزئه الرابع.

(٣) أخرجه ابن سعد في الصفحة المتقدم ذكرها. وهو الحديث ١١٠٨ من أحاديث الكنز في ص٥٥ من جزئه الرابع.

(٤) في صفحة ٥١ المتقدمة الذكر من الطبقات.

(٥) في الصفحة المتقدم ذكرها من الطبقات.

خطبة لـه[1] عليه السلام: «ولقد علم المستحفظون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني لم أرد على الله، ولا على رسوله ساعة قط، ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال وتتأخر فيها الأقدام، نجدة أكرمني الله بها، ولقد قبض صلى الله عليه وآله وسلم وإن رأسه لعلى صدري، ولقد سالت نفسه في كفي، فأمررتها على وجهي، ولقد وليت غسله صلى الله عليه وآله وسلم والملائكة أعواني، فضجت الدار والأفنية، ملأ يهبط وملأ يعرج، وما فارقت سمعي هينمة منهم يصلون عليه، حتى وارياه في ضريحه، فمن ذا أحق به مني حيا وميتا» (٨٠٣).

ومثله قوله[2] من كلام له عند دفنه سيدة النساء عليها السلام: «السلام عليك يا رسول الله عني وعن ابنتك النازلة في جوارك، والسريعة اللحاق بك، قلّ يا رسول الله عن صفيتك صبري، ورق عنها تجلدي، إلا أن لي في التأسي بعظيم فرقتك، وفادح مصيبتك، موضع تعز، فلقد وسدتك في ملحودة قبرك، وفاضت بين نحري وصدري نفسك، فإنا لله وإنا إليه راجعون...» إلى آخر كلامه (٨٠٤).

وصح عن أم سلمة أنها قالت: «والذي أحلف به أن كان علي لأقرب الناس عهدا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عدناه غداة وهو يقول: جاء علي، جاء علي، مرارا، فقالت فاطمة: كأنك بعثته في حاجة؟ قالت: فجاء بعد، فظننت أن له إليه حاجة، فخرجنا من البيت فقعدنا عند الباب، قالت أم سلمة: وكنت من أدناهم إلى الباب، فأكب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعل يساره ويناجيه، ثم قبض صلى الله عليه وآله وسلم من يومه ذلك، فكان علي أقرب الناس به عهدا»[3] (٨٠٥).

وعن عبد الله بن عمرو[4] أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه: «ادعوا لي أخي، فجاء

---

(١) تجدها في آخر ص١٩٦ من الجزء الثاني من نهج البلاغة، وفي ص٥٦١ من المجلد الثاني من شرح ابن أبي الحديد.

(٢) هذا الكلام موجود في آخر ص٢٠٧ من الجزء ٢ من النهج. وفي ص٥٩٠ من المجلد ٢ من شرح ابن أبي الحديد.

(٣) هذا الحديث أخرجه الحاكم في أول ص١٣٩ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرك، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. قلت: واعترف بصحته الذهبي إذ أورده في التلخيص، وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في السنن، وهو الحديث ٦٠٩٦ من أحاديث الكنز في آخر ص٤٠٠ من جزئه السادس.

(٤) فيما أخرجه أبويعلى عن كامل بن طلحة عن ابن لهيعة عن حي بن عبد المغافيري عن أبي عبد الرحمن الحلبي عن عبد الله بن عمرو مرفوعا؛ وأخرجه أبو نعيم في حليته، وأبو أحمد الفرضي في نسخته كما في ص ٣٩٢ من الجزء السادس من كنز العمال؛ وأخرج الطبراني في الكبير أنه لما كانت غزوة الطائف قام النبي مع علي (يناجيه) مليا، ثم مر فقال له أبوبكر: يا رسول الله لقد طالت مناجاتك عليا منذ اليوم، ←

أبوبكر، فأعرض عنه، ثم قال: ادعوا لي أخي، فجاء عثمان، فأعرض عنه، ثم دعي علي، فستره بثوبه وأكب عليه، فلما خرج من عنده قيل له: ما قال لك؟ قال: علمني ألف باب كل باب يفتح له ألف باب» (٨٠٦).

وأنت تعلم أنه هو الذي يناسب حال الأنبياء، وذاك إنما يناسب أزيار[1] النساء، ولو أن راعي غنم مات ورأسه بين سحر زوجته ونحرها، أو بين حاقنتها وذاقنتها، أو على فخذها، ولم يعهد برعاية غنمه، لكان مضيعا مسوفا، عفا الله عن أم المؤمنين، ليتها ـ إذ حاولت صرف هذه الفضيلة عن علي ـ نسبتها إلى أبيها، فإن ذلك أولى بمقام النبي مما ادعت، لكن أباها كان يومئذ ممن عبأهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده الشريفة في جيش أسامة، وكان حينئذ معسكرا في الجرف، وعلى كل حال فإن القول بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو في حجرها، لم يسند إلا إليها، والقول بوفاته ـ بأبي وأمي ـ وهو في حجر علي، مسند إلى كل من علي، وابن عباس، وأم سلمة، وعبد الله بن عمرو، والشعبي، وعلي بن الحسين، وسائر أئمة أهل البيت عليهم السلام، فهو أرجح سندا وأليق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

٤ ـ ولو لم يعارض حديث عائشة إلا حديث أم سلمة وحده، لكان حديث أم سلمة هو المقدم، لوجوه كثيرة غير التي ذكرناها، والسلام. **ش**

المراجعة ٧٧

٢٠ صفر سنة ١٣٣٠

البحث عن السبب في تقديم حديث أم سلمة عند التعارض

لم تكتف سلّمك الله ـ في تقديم حديث أم سلمة على حديث عائشة رضي الله عنهما ـ بما ذكرت سابقا، حتى زعمت أن ما لم تذكره من الوجوه المقتضية لذلك أكثر مما ذكرت، فهاتها رحمك الله على كثرتها، ولا تستأثر بشيء منها، فإن المقام مقام بحث وإفادة، والسلام. **س**

→

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ما أنا انتجيته، ولكن الله انتجاه، هذا الحديث هو الحديث ٦٠٧٥ من أحاديث الكنز في ص٣٩٩ من جزئه السادس، وكان كثيرا ما يخلو بعلي يناجيه وقد دخلت عائشة عليهما وهما يتناجيان، فقالت: يا علي ليس لي إلا يوم من تسعة أيام، أفما تدعني يا ابن أبي طالب ويومي، فأقبل رسول الله عليها وهو محمر الوجه غضبا، الحديث، راجعه أول ص٧٨ من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة الحميدي.

(١) جمع زير وهو الرجل يحب محادثة النساء لغير سوء.

المراجعة ٧٨

٢٠ صفر سنة ١٣٣٠

الأسباب المرجحة لحديث أم سلمة مضافا إلى ما تقدم

إن السيدة أم سلمة لم يصغ قلبها بنص الفرقان العظيم، ولم تؤمر بالتوبة في محكم الذكر الحكيم[١] (٨٠٧)، ولا نزل القرآن بتظاهرها على النبي، ولا تظاهرت من بعده على الوصي[٢] (٨٠٨)، ولا تأهب الله لنصرة نبيه عليها وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير، ولا توعدها الله بالطلاق، ولا هددها بأن يبدله خيراً منها[٣] (٨٠٩)، ولا ضرب امرأة نوح وامرأة لوط لها مثلا[٤] (٨١٠)، ولا حاولت من رسول الله ﷺ أن يحرم على نفسه ما أحل الله له[٥] (٨١١)، ولا قام النبي ﷺ خطيبا على منبره فأشار نحو مسكنها قائلا: «هاهنا الفتنة، ههنا الفتنة، ههنا الفتنة؛ حيث يطلع قرن الشيطان»[٦] (٨١٢)، ولا بلغت في آدابها أن تمد رجلها في قبلة النبي ﷺ وهو يصلي، احتراما له ولصلاته، ثم لا ترفعها عن محل سجوده حتى يغمزها، فإذا غمزها رفعتها، حتى يقوم فتمدها ثانية[٧] (٨١٣) وهكذا كانت. ولا أرجفت بعثمان، ولا ألبت عليه، ولا نبزته نعثلا، ولا قالت: اقتلوا نعثلاً فقد كفر[٨] (٨١٤)، ولا خرجت من بيتها الذي أمرها الله

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى في سورة التحريم ﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما﴾.

(٢) تظاهرها على الوصي كان بإنكارها الوصية إليه وبتحاملها عليه مدة حياته بعد النبي، أما تظاهرها على النبي وتأهب الله لنصرة نبيه عليها، فمدلول عليهما بقوله تعالى: ﴿وان تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه، وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير﴾

(٣) هذا والذي قبله إشارة إلى قوله تعالى: ﴿عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات﴾ الآية.

(٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط﴾ إلى آخر السورة.

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ياأيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك﴾.

(٦) أخرجه البخاري في باب ما جاء في بيوت أزواج النبي من كتاب الجهاد والسير من صحيحه، وهو في ص١٢٥ من جزئه الثاني بعد باب فرض الخمس وباب أداء الخمس بيسير؛ ولفظه في صحيح مسلم: خرج رسول الله من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر هيهنا حيث يطلع قرن الشيطان، فراجع ص٥٠٣ من جزئه الثاني.

(٧) راجع من صحيح البخاري باب ما يجوز من العمل في الصلاة وهو في ص١٤٣ من جزئه الأول.

(٨) أرجافها بعثمان، وإنكارها كثيرا من أفعاله، ونبزها إياه، وقولها: اقتلوا نعثلا فقد كفر، مما لا يخلو منه كتاب يشتمل على تلك الحوادث والشؤون، وحسبك ما في تاريخ ابن جرير وابن الأثير وغيرهما، وقد أنبها جماعة من معاصريه، وشافهها بالتنديد بها إذ قال لها:

←

عزوجل أن تقر[1] فيه، ولا ركبت العسكر[2] (٨١٥) قعودا من الإبل تهبط واديا وتعلو جبلا، حتى نبحتها كلاب الحوأب، وكان رسول الله ﷺ أنذرها[3] (٨١٦) بذلك، فلم ترعو ولم تلتو عن قيادة جيشها اللهام الذي حشدته على الإمام، فقولها: «مات رسول الله بين سحري ونحري» معطوف على قولها: «إن رسول الله ﷺ رأى السودان يلعبون في مسجده بدرقهم وحرابهم، فقال لها: أتشتهين تنظرين إليهم؟ قالت: نعم، قالت: فأقامني وراءه وخدي على خده، وهو يقول: دونكم يا بني أرفدة ـ إغراء لهم باللعب لتأنس السيدة ـ قالت: حتى إذا مللت، قال: حسبك؟ قلت: نعم، قال: فاذهبي[4] (٨١٧).

وإن شئت فاعطفه على قولها: «دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعاث، فاضطجع على الفراش، ودخل أبوبكر فانتهرني، وقال: مزمارة الشيطان عند رسول الله، قالت: فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال: دعهما...» الحديث[5] (٨١٨).

واعطفه إن شئت على قولها[6]: «سابقني النبي فسبقته، فلبثناه حتى رهقني اللحم، سابقني فسبقني، فقال: هذه بتيك» (٨١٩).

→

فمنك البداء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر

وأنت أمرت بقتل الإمام وقلت لنا إنه قد كفر

إلى آخر الأبيات وهي في ص٨٠من الجزء الثالث من الكامل لابن الأثير حيث ذكر ابتداء أمر وقعة الجمل.

(١) حيث قال عز من قائل: ﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى﴾.

(٢) كان الجمل الذي ركبته عائشة يوم البصرة يدعى العسكر، جاءها به يعلى بن أمية، وكان عظيم الخلق شديدا، فلما رأته أعجبها، فلما عرفت أن اسمه عسكر استرجعت، وقالت: ردوه لا حاجة لي فيه، وذكرت أن رسول الله ﷺ ذكر لها هذا الاسم ونهاها عن ركوبه، فغيروه لها بجلال غير جلاله، وقالوا لها أصبنا لك أعظم منه وأشد قوة فرضيت به، وقد ذكر هذه القضية جماعة من أهل الأخبار والسير، فراجع ص٨٠من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة لعلامة المعتزلة.

(٣) والحديث في ذلك مشهور وهو من أعلام النبوة وآيات الإسلام، وقد اختصره الإمام أحمد بن حنبل إذ أخرجه من حديث عائشة في مسنده ص٥٢ وص٩٧ من جزئه السادس. وكذلك فعل الحاكم إذ أخرجه في ص١٢٠ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرك، واعترف الذهبي بصحته إذ أورده في تلخيص المستدرك.

(٤) هذا الحديث ثابت عنها، أخرجه الشيخان في صحيحيهما، فراجع من صحيح البخاري أوائل كتاب العيدين ص١١٦من جزئه الأول، وراجع من مسند أحمد صفحة ٥٧ من جزئه السادس.

(٥) أخرجه البخاري ومسلم والإمام أحمد من حديث عائشة في المواضع التي أشرنا إليها من كتبهم في التعليقة السابقة.

(٦) فيما أخرجه الإمام أحمد من حديث عائشة في ص٣٩من الجزء السادس من مسنده.

أو على قولها [1]: «كنت ألعب بالبنات ويجيء صواحبي فيلعبن معي، وكان رسول الله يدخلهن علي فيلعبن معي...» الحديث (٨٢٠).

أو على قولها [2]: «خلال فيّ سبع لم تكن في أحد من الناس إلا ما آتى الله مريم بنت عمران، نزل الملك بصورتي، وتزوجني رسول الله بكراً لم يشركه في أحد من الناس، وأتاه الوحي وأنا وإياه في لحاف واحد، وكنت من أحب النساء إليه، ونزل فيّ آيات من القرآن كادت الأمة تهلك فيهن، ورأيت جبرائيل ولم يره من نسائه أحد غيري، وقبض في بيتي لم يله أحد غيري [3] أنا والملك». اهـ. (٨٢١)، إلى آخر ما كانت تسترسل فيه من خصائصها وكله من هذا القبيل.

أما أم سلمة فحسبها الموالاة لوليها ووصي نبيها، وكانت موصوفة بالرأي الصائب، والعقل البالغ، والدين المتين، وإشارتها على النبي ﷺ يوم الحديبية (٨٢٢) تدل على وفور عقلها، وصواب رأيها، وسمو مقامها، رحمة الله وبركاته عليها، والسلام. **ش**

المراجعة ٧٩

٣٢ صفر سنة ١٣٣٠

الإجماع يثبت خلافة الصديق

إذا تم كل ما قلتم من العهد والوصية، والنصوص الجلية، فماذا تصنعون بإجماع الأمة على بيعة الصديق؟ وإجماعها حجة قطعية لقوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على الخطأ» (٨٢٣)، وقوله ﷺ: «لا تجتمع على ضلال» فماذا تقولون؟ (٨٢٤). **س**

المراجعة ٨٠

٢٥ صفر سنة ١٣٣٠

لا إجماع

نقول: إن المراد من قوله ﷺ: «لا تجتمع على الخطأ» و«لا تجتمع على الضلال»،

---

(١) فيما أخرجه أحمد عن عائشة ص ٧٥ من الجزء السادس من مسنده.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة وهو الحديث ١٠١٧ من أحاديث الجزء السابع من كنز العمال.

(٣) وقع الاتفاق على أنه ﷺ مات وعلي عليه السلام حاضر لموته، وهو الذي كان يقلّبه ويمرضه، وكيف يصح أنه قبض ولم يله أحد غيرها وغير الملك، فأين كان علي والعباس؟ وأين كانت فاطمة وصفية؟ وأين كان أزواج النبي وبنو هاشم كافة؟ وكيف يتركونه كلهم لعائشة وحدها! ثم لا يخفى أن مريم عليها السلام لم يكن فيها شيء من الخلال السبع التي ذكرتها أم المؤمنين، فما الوجه في استثنائها إياها؟.

إنما هو نفي الخطأ والضلال عن الأمر الذي اشتورت فيه الأمة فقررته باختيارها، واتفاق آرائها، وهذا هو المتبادر من السنن لا غير، أما الأمر الذي يراه نفر من الأمة فينهضون به، ثم يتسنى لهم إكراه أهل الحل والعقد عليه، فلا دليل على صوابه، وبيعة السقيفة لم تكن عن مشورة، وإنما قام بها الخليفة الثاني، وأبو عبيدة، ونفر معهما، ثم فاجؤوا بها أهل الحل والعقد، وساعدتهم تلك الظروف على ما أرادوا، وأبوبكر يصرح بأن بيعته لم تكن عن مشورة ولا عن روية، وذلك حيث خطب الناس في أوائل خلافته معتذرا إليهم، فقال: «إن بيعتي كانت فلتة، وقى الله شرها، وخشيت الفتنة...» الخطبة[1] (٨٢٥) وعمر يشهد بذلك على رؤوس الأشهاد في خطبة خطبها على المنبر النبوي يوم الجمعة في أواخر خلافته، وقد طارت كل مطير، وأخرجها البخاري في صحيحه[2]، وإليك محل الشاهد منها بعين لفظه، قال: ثم إنه «بلغني أن قائلا[3] منكم يقول: والله لو مات عمر بايعت فلانا؛ فلا يغترن امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها (إلى أن قال): من بايع رجلا من غير مشورة فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا[4]، (قال): وإنه قد كان من خبرنا حين توفى الله نبيه ﷺ أن

---

(١)أخرجها أبوبكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب (السقيفة) ونقلها ابن أبي الحديد ص١٣٢ من المجلد الأول من شرح النهج.

(٢)راجع من الصحيح باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ـ وهو في ص١١٩ من جزئه الرابع. وأخرجها غير واحد من أصحاب السنن والأخبار كابن جرير الطبري في حوادث سنة ١١ من تاريخه، ونقلها ابن أبي الحديد ص١٢٢ من المجلد الأول من شرح النهج..

(٣)القائل هو ابن الزبير ونص مقالته: والله لو مات عمر لبايعت عليا فإن بيعة أبي بكر إنما كانت فلتة وتمت، فغضب عمر غضبا شديدا وخطب هذه الخطبة، صرح بهذا كثير من شراح البخاري، فراجع تفسير هذا الحديث من شرح القسطلاني ص٣٥٢من جزئه الحادي عشر، تجده ينقل ذلك عن البلاذري في الأنساب مصرحا بصحة سنده على شرط الشيخين.

(٤)قال ابن الأثير في تفسير هذا الحديث من نهايته، تغرة: مصدر غررته إذا ألقيته في الغرر، وهي من التغرير كالتعلة من التعليل، وفي الكلام مضاف محذوف وأقام المضاف إليه الذي هو تغرة مقامه، وانتصب على أنه مفعول له، ويجوز أن يكون قوله (أن يقتلا)بدلا من تغرة ويكون المضاف إليه محذوفا كالأول، ومن أضاف تغرة إلى أن يقتلا فمعناه: خوف تغرة قتلهما، قال: ومعنى الحديث: إن البيعة حقها أن تقع صادرة عن المشورة والاتفاق، فإذا استبد رجلان دون الجماعة فبايع أحدهما الآخر، فذلك تظاهر منهما بشق العصا وإطراح الجماعة، فإن عقد لأحد بيعة فلا يكون المعقود له واحداً منهما، وليكونا معزولين من الطائفة التي تتفق على تمييز الإمام منها، لأنه إن عقد لواحد منهما وقد ارتكبا تلك الفعلة الشنيعة التي أحفظت الجماعة ←

الأنصار خالفونا، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما» (٨٢٦)، ثم استرسل في الإشارة إلى ما وقع في السقيفة من التنازع والاختلاف في الرأي، وارتفاع أصواتهم بما يوجب الفرق على الإسلام. وأن عمر بايع أبا بكر في تلك الحال.

ومن المعلوم بحكم الضرورة من أخبارهم، أن أهل بيت النبوة، وموضع الرسالة، لم يحضر البيعة منهم أحد قط، وقد تخلفوا عنها في بيت علي، ومعهم سلمان، وأبوذر، والمقداد، وعمار، والزبير، وخزيمة بن ثابت، وأبيّ بن كعب، وفروة بن عمرو بن ودقة الأنصاري، والبراء بن عازب، وخالد بن سعيد بن العاص الأموي، وغير واحد من أمثالهم، فكيف يتم الإجماع مع تخلف هؤلاء كلهم، وفيهم آل محمد كافة وهم من الأمة بمنزلة الرأس من الجسد، والعينين من الوجه، ثقل رسول الله ﷺ وعيبته، وأعدال كتاب الله وسفرته، وسفن نجاة الأمة وباب حطتها، وأمانها من الضلال في الدين وأعلام هدايتها، كما أثبتناه فيما أسلفناه[1]، على أن شأنهم غني عن البرهان، بعد أن كان شاهده الوجدان.

وقد أثبت البخاري ومسلم في صحيحيهما[2]، وغير واحد من أثبات السنن والأخبار، تخلف علي عن البيعة (٨٢٧)، وأنه لم يصالح حتى لحقت سيدة النساء بأبيها ﷺ، وذلك بعد البيعة بستة أشهر، حيث اضطرته المصلحة الإسلامية العامة في تلك الظروف الحرجة إلى الصلح والمسالمة، والحديث في هذا مسند إلى عائشة، وقد صرحت فيه: أن الزهراء هجرت أبا بكر، فلم تكلمه بعد رسول الله ﷺ، حتى ماتت (٨٢٨) وأن عليا لما

→

من التهاون بهم والاستغناء عن رأيهم، لم يؤمن أن يقتلا. اهـ. قلت: كان من مقتضيات العدل الذي وصف به عمر، أن يحكم بهذا الحكم على نفسه وعلى صاحبه كما حكم به على الغير، وكان قد سبق منه ـ قبل قيامه بهذه الخطبة ـ أن قال: إن بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه»، واشتهرت هذه الكلمة عنه أي اشتهار، ونقلها عنه حفظة الأخبار كالعلامة ابن أبي الحديد في ص١٢٣ من المجلد الأول من شرح النهج.

(١) قف على المراجعة ٦ وما بعدها إلى منتهى المراجعة ١٢ تعرف شأن أهل البيت عليهم السلام.

(٢) راجع من صحيح البخاري أواخر باب غزوة خيبر ص٣٩ من جزئه الثالث، وراجع من صحيح مسلم باب قول النبي: لا نورث ما تركناه فهو صدقة، من كتاب الجهاد والسير ص٧٢ من جزئه الثاني، تجد الأمر كما ذكرناه مفصلا.

صالحهم، نسب إليهم الاستبداد بنصيبه من الخلافة، وليس في ذلك الحديث تصريح بمبايعته إياهم حين الصلح، وما أبلغ حجته إذ قال مخاطبا لأبي بكر:

فإن كنت بالقربى حججت خصميهم فغيرك أولى بالنبي وأقرب

وإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غيب[1]

واحتج العباس بن عبد المطلب بمثل هذا على أبي بكر، إذ قال له في كلام دار بينهما[2]: «فإن كنت برسول الله طلبت، فحقنا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين طلبت، فنحن منهم متقدمون فيهم، وإن كان هذا الأمر إنما يجب لك بالمؤمنين، فما وجب إذ كنا كارهين» اهـ. (٨٢٩).

فأين الإجماع بعد هذا التصريح من عم رسول الله ﷺ وصنو أبيه؟ ومن ابن عمه وأخيه؟ ومن سائر أهل بيته وذويه؟. **ش**

المراجعة ٨١

٢٨ صفر سنة ١٣٣٠

انعقاد الإجماع بعد تلاشي النزاع

أهل السنة لا ينكرون أن البيعة لم تكن عن مشورة ولا عن روية، ويسلّمون بأنها إنما كانت فجأة وارتجالا، ولا يرتابون في مخالفة الأنصار وانحيازهم إلى سعد، ولا في مخالفة بني هاشم وأوليائهم من المهاجرين والأنصار، وانضوائهم إلى الإمام، لكنهم يقولون: إن أمر الخلافة قد استتب لأبي بكر، ورضيه الجميع إماماً لهم، فتلاشى ذلك الخلاف، وارتفع النزع بالمرة، وأصفق الجميع على مؤازرة الصديق والنصح له في السر والعلانية، فحاربوا حربه، وسالموا سلمه، وأنفذوا أمره ونهيه، ولم يختلف منهم عن ذلك أحد،

---

(١) هذان البيتان موجودان في نهج البلاغة، وقد ذكر ابن أبي الحديد في تفسيرهما من شرح النهج ص ٣١٩ من مجلده الرابع: أن حديثه فيهما موجه لأبي بكر، لان أبا بكر حاج الأنصار في السقيفة، فقال: نحن عترة رسول الله ﷺ وبيضته التي تفقأت عنه، فلما بويع، احتج إلى الناس بالبيعة، وأنها صدرت عن أهل الحل والعقد، فقال علي عليه السلام: أما احتجاجك على الأنصار بأنك من بيضة رسول الله ﷺ ومن قومه، فغيرك أقرب نسبا منك إليه، وأما احتجاجك بالاختيل ورضا الجماعة بك، فقد كان قوم من جملة الصحابة غائبين لم يحضروا العقد، فكيف يثبت» اهـ.وللشيخ محمد عبده تعليقتان على هذين البيتين تتضمنان ما قاله ابن أبي الحديد في تفسيرهما.

(٢) ذكره ابن قتيبة ص١٦ من كتابه الإمامة والسياسة.

وبهذا تم الإجماع وصح عقد الخلافة، والحمد لله على جمع كلمتهم بعد تفرقها، وائتلاف قلوبهم بعد تنافرها، والسلام. س

المراجعة ٨٢

٣٠ صفر سنة ١٣٣٠

لم ينعقد إجماع ولم يتلاش نزاع

إصفاقهم على مؤازرة الصديق والنصح له في السر والعلانية شيء، وصحة عقد الخلافة له بالإجماع شيء آخر، وهما غير متلازمين عقلا وشرعا، فإن لعلي والأئمة المعصومين من بنيه عليهم السلام مذهبا في مؤازرة أهل السلطة الإسلامية معروفا، وهو الذي ندين الله به، وأنا أذكر لك جوابا عما قلت، وحاصله: أن من رأيهم أن الأمة الإسلامية لا مجد لها إلا بدولة تلم شعثها، وترأب صدعها، وتحفظ ثغورها، وتراقب أمورها، وهذه الدولة لا تقوم إلا برعايا توازرها بأنفسها وأموالها، فإن أمكن أن تكون الدولة في يد صاحبها الشرعي ـ وهو النائب في حكمه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نيابة صحيحة ـ فهو المتعين لا غير، وإن تعذر ذلك، فاستولى على سلطان المسلمين غيره، وجبت على الأمة مؤازرته في كل أمر يتوقف عليه عز الإسلام ومنعته، وحماية ثغوره وحفظ بيضته، ولا يجوز شق عصا المسلمين، وتفريق جماعتهم بمقاومته، بل يجب على الأمة أن تعامله ـ وإن كان عبدا مجدع الأطراف ـ معاملة الخلفاء بالحق، فتعطيه خراج الأرض ومقاسمتها، وزكاة الأنعام وغيرها، ولها أن تأخذ منه ذلك بالبيع والشراء، وسائر أسباب الانتقال، كالصلات والهبات ونحوها، بل لا إشكال في براءة ذمة المتقبل منه بدفع القبالة إليه، كما لو دفعها إلى إمام الصدق والخليفة بالحق، هذا مذهب علي والأئمة الطاهرين من بنيه (٨٣٠) وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم[1]: «ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها، قالوا: يا رسول الله كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم» (٨٣١)، وكان أبوذر الغفاري (رضي الله عنه) يقول[2]: «إن خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبداً مجدع الأطراف» (٨٣٢).

---

(١) في حديث عبد الله بن مسعود، وقد أخرجه مسلم في ص١١٨ من الجزء الثاني من صحيحه، وغير واحد من أصحاب الصحاح والسنن.

(٢) فيما أخرجه عنه مسلم أيضا في الجزء الثاني من صحيحه وهو من الأحاديث المستفيضة.

وقال سلمة الجعفي[1] : «يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم، ويمنعوننا حقنا، فما تأمرنا؟ فقال ﷺ : اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم» (٨٣٣).

وقال ﷺ في حديث حذيفة بن اليمان[2] (رضي الله عنه) : «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال حذيفة: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع» (٨٣٤).

ومثله قوله ﷺ في حديث أم سلمة: «ستكون أمراء عليكم، فتعرفون وتنكرون، فمن عرف بريء، ومن أنكر سلم[3] ، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قالوا: لا ما صلوا» اهـ. (٨٣٥) والصحاح في ذلك متواترة، ولا سيما من طريق العترة الطاهرة عليهم السلام ولذلك صبروا وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، عملا بهذه الأوامر المقدسة وغيرها مما عهده النبي ﷺ إليهم بالخصوص، حيث أمرهم بالصبر على الأذى، والغض على القذى، احتياطا على الأمة، واحتفاظا بالشوكة، فكانوا يتحرون للقائمين بأمور المسلمين وجوه النص، وهم ـ من استئثارهم بحقهم ـ على أمرّ من العلقم، ويتوخون لهم مناهج الرشد، وهم ـ من تبوئهم عرشهم ـ على آلم للقلب من حز الشفار، تنفيذاً للعهد، ووفاءً بالوعد، وقياماً بالواجب شرعا وعقلا من تقديم الأهم ـ في مقام التعارض ـ على المهم، ولذا محض أمير المؤمنين عليه السلام كلا من الخلفاء الثلاثة نصحه، واجتهد لهم في المشورة (٨٣٦). ومن تتبع سيرته في أيامهم، علم أنه بعد أن يئس من حقه في الخلافة عن رسول الله ﷺ بلا فصل، شق بنفسه طريق الموادعة، وآثر مسالمة القائمين بالأمر، فكان يرى عرشه ـ المعهود به إليه ـ في قبضتهم، فلم يحاربهم عليه، ولم يدافعهم عنه احتفاظا بالأمة واحتياطا على الملة، وضنا بالدين، وإيثاراً للآجلة على العاجلة، وقد مني بما لم يمن به غيره، حيث مثل على

---

(١) فيما أخرجه عنه مسلم وغيره.

(٢) الذي أخرجه مسلم في ص١٢٠ من الجزء الثاني من صحيحه، ورواه سائر أصحاب السنن.

(٣) هذا الحديث: أخرجه مسلم في ص١٢٢ من الجزء الثاني من صحيحه، والمراد بقوله ﷺ : «فمن عرف برئ» أن من عرف المنكر ولم يشتبه عليه، فقد صار له طريق إلى البراءة من إثمه وعقوبته بأن يغيره بيده أو بلسانه، فإن عجز فليكرهه بقلبه.

جناحيه خطبان فادحان، الخلافة بنصوصها وعهودها إلى جانب، تستصرخه وتستفزه إليها بصوت يدمي الفؤاد، وأنين يفتت الأكباد (٨٣٧)، والفتن الطاغية إلى جانب آخر، تنذره بانتفاض الجزيرة، وانقلاب العرب، واجتياح الإسلام، وتهدده بالمنافقين من أهل المدينة، وقد مردوا على النفاق، وبمن حولهم من الأعراب، وهم منافقون بنص الكتاب، بل هم أشد كفراً ونفاقاً، وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله، وقد قويت بفقده ﷺ شوكتهم، إذ صار المسلمون بعده كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية، بين ذئاب عادية، ووحوش ضارية، ومسيلمة الكذاب، وطليحة بن خويلد الأفاك، وسجاح بنت الحرث الدجالة، وأصحابهم قائمون ـ في محق الإسلام وسحق المسلمين ـ على ساق، والرومان والأكاسرة وغيرهما كانوا بالمرصاد، إلى كثير من هذه العناصر الجياشة بكل حنق من محمد وآله وأصحابه، وبكل حقد وحسيكة لكلمة الإسلام تريد أن تنقض أساسها، وتستأصل شأفتها، وإنها لنشيطة في ذلك مسرعة متعجلة، ترى أن الأمر قد استتب لها، وأن الفرصة ـ بذهاب النبي ﷺ إلى جانب الرفيق الأعلى ـ قد حانت، فأرادت أن تسخر الفرصة، وتنتهز تلك الفوضى قبل أن يعود الإسلام إلى قوة وانتظام، فوقف أمير المؤمنين بين هذين الخطرين، فكان من الطبيعي له أن يقدم حقه قربانا لحياة الإسلام، وإيثارا للصالح العام، فانقطاع ذلك النزاع، وارتفاع الخلاف بينه وبين أبي بكر، لم يكن إلا فرقا على بيضة الدين، وإشفاقا على حوزة المسلمين، فصبر هو وأهل بيته كافة، وسائر أوليائه من المهاجرين والأنصار، وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، وكلامه مدة حياته بعد رسول الله ﷺ صريح بذلك، والأخبار في ذلك متواترة عن أئمة العترة الطاهرة (٨٣٨).

لكن سيد الأنصار سعد بن عبادة، لم يسالم الخليفتين أبدا، ولم تجمعه معهما جماعة في عيد أو جمعة، وكان لا يفيض بإفاضتهم، ولا يرى أثراً لشيء من أوامرهم ونواهيهم (٨٣٩)، حتى قتل غيلة بحوران على عهد الخليفة الثاني، فقالوا قتله الجن، وله كلام يوم السقيفة وبعده، لا حاجة بنا إلى ذكره[1] (٨٤٠).

---

(١) سعد بن عبادة هو بلو ثابت، كان من أهل بيعة العقبة، ومن أهل بدر وغيرها من المشاهد وكان سيد الخزرج ونقيبهم، وجواد الأنصار وزعيمهم، وكلامه الذي أشرنا إليه، طفحت به كتب السير والأخبار، وحسبك منه ما ذكره ابن قتيبة في كتاب الإمامة والسياسة، وابن جرير الطبري في تاريخه، وابن الأثير في كامله، وأبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة، وغيرهم.

أما أصحابه كحباب بن المنذر[1]، وغيره من الأنصار، فإنما خضعوا عنوة، واستسلموا للقوة (٨٤١)، فهل يكون العمل بمقتضيات الخوف من السيف أو التحريق بالنار[2] (٨٤٢) إيماناً بعقد البيعة؟ ومصداقا للإجماع المراد من قوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على الخطأ»، أفتونا ولكم الأجر، والسلام. **ش**

المراجعة ٨٣

٢ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

هل يمكن الجمع بين ثبوت النص وحمل الصحابة على الصحة؟

إن أولي البصائر النافذة، والروية الثاقبة، ينزهون الصحابة عن مخالفة النبي ﷺ في شيء من ظواهر أوامره ونواهيه، ولا يجوزون عليهم غير التعبد بذلك، فلا يمكن أن يسمعوا النص على الإمام، ثم يعدلوا عنه أولاً وثانياً وثالثا، وكيف يمكن حملهم على الصحة في عدولهم عنه مع سماعهم النص عليه؟ ما أراك بقادر على أن تجمع بينهما، والسلام. **س**

---

(١) كان حباب من سادة الأنصار وأبطالهم بدرياً أُحديا، ذا مناقب وسوابق، وهو القائل: أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب، أنا أبوشبل في عرينة الأسد، والله لئن شئتم لنعيدنها جذعة. وله كلام أمض من هذا، رأينا الإعراض عنه أولى.

(٢) تهديدهم عليا بالتحريق ثابت بالتواتر القطعي، وحسبك ما ذكره الإمام ابن قتيبة في أوائل كتاب (الإمامة والسياسة) والإمام الطبري في موضعين من أحداث السنة الحادية عشرة من تاريخه المشهور، وابن عبد ربه المالكي في حديث السقيفة من الجزء الثاني من (العقد الفريد)، وأبوبكر احمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب (السقيفة) كما في ص١٣٤ من المجلد الأول من شرح النهج الحميدي الحديدي، والمسعودي في مروج الذهب نقلا عن عروة بن الزبير في مقام الاعتذار عن أخيه عبد الله، إذ همّ بتحريق بيوت بني هاشم حين تخلفوا عن بيعته، والشهرستاني نقلا عن النظام عند ذكره الفرقة النظامية من كتاب (الملل والنحل)، وأفرد أبو مخنف لأخبار السقيفة كتابا فيه تفصيل ما أجملناه. وناهيك في شهرة ذلك وتواتره قول شاعر النيل حافظ إبراهيم في قصيدته العمرية السائرة الطائرة:

وقولة لعلي قالها عمر ... أكرم بسامعها أعظم بملقيها

حرقت دارك لا أبقى عليك بها ... إن لم تبايع وبنت المصطفى فيها

ما كان غير أبي حفص بقائلها ... أمام فارس عدنان وحاميها

هذه معاملتهم للإمام الذي لا يكون الإجماع حجة عندنا إلا إذا كان كاشفا عن رأيه، فمتى يتم الاحتجاج بمثل إجماعكم هذا علينا، والحال هذه يا منصفون؟!.

المراجعة ٨٤

٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ ـ الجمع بين ثبوت النص وحملهم على الصحة

٢ ـ الوجه في قعود الإمام عن حقه

١ ـ أفادتنا سيرة كثير من الصحابة أنهم إنما كانوا يتعبدون بالنصوص إذا كانت متمحضة للدين، مختصة بالشؤون الأخروية، كنصه ﷺ على صوم شهر رمضان دون غيره، واستقبال القبلة في الصلاة دون غيرها، ونصه على عدد الفرائض في اليوم والليلة، وعدد ركعات كل منها وكيفياتها، ونصه على أن الطواف حول البيت أسبوع، ونحو ذلك من النصوص المتمحضة للنفع الأخروي.

أما ما كان منها متعلقا بالسياسة كالولايات والإمارات، وتدبير قواعد الدولة، وتقرير شؤون المملكة، وتسريب الجيش، فإنهم لم يكونوا يرون التعبد به والالتزام في جميع الأحوال بالعمل على مقتضاه، بل جعلوا لأفكارهم مسرحا للبحث، ومجالا للنظر والاجتهاد، فكانوا إذا رأوا في خلافه، رفعا لكيانهم، أو نفعاً في سلطانهم، ولعلهم كانوا يحرزون رضا النبي ﷺ بذلك، وكان قد غلب على ظنهم أن العرب لا تخضع لعلي ولا تتعبد بالنص عليه، إذ وترها في سبيل الله، وسفك دمائها بسيفه في إعلاء كلمة الله، وكشف القناع منابذاً لها في نصرة الحق، حتى ظهر أمر الله على رغم كل عاة كفور، فهم لا يطيعونه إلا عنوة، ولا يخضعون للنص عليه إلا بالقوة، وقد عصبوا به كل دم أراقه الإسلام أيام النبي ﷺ، جرياً على عادتهم في أمثال ذلك، إذ لم يكن بعد النبي في عشيرته ﷺ أحد يستحق أن تعصب به تلك الدماء عند العرب غيره، لأنهم إنما كانوا يصبونها في أمثل العشيرة، وأفضل القبيلة، وقد كان هو أمثل الهاشميين، وأفضلهم بعد رسول الله ﷺ لا يدافع ولا ينازع في ذلك، ولذا تربص العرب به الدوائر، وقلبوا له الأمور، وأضمروا له ولذريته كل حسيكة، ووثبوا عليهم كل وثبة، وكان ما كان مما طار في الأجواء، وطبق رزؤه الأرض والسماء.

وكذلك فإن قريشاً خاصة والعرب عامة، كانت تنقم من علي عليه السلام شدة وطأته على أعداء الله، ونكال وقعته فيمن يتعدى حدود الله، أو يهتك حرماته عزوجل، وكانت ترهب من أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وتخشى عدله في الرعية، ومساواته بين الناس في كل قضية، ولم يكن لأحد فيه مطمع، ولا عنده لأحد هوادة، فالقوي العزيز عنده

ضعيف ذليل حتى يأخذ منه الحق، والضعيف الذليل عنده قوي عزيز حتى يأخذ له بحقه، فمتى تخضع الأعراب طوعا لمثله ﴿وهم أشد كفرا ونفاقا وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله﴾ (٨٤٣) ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم﴾ (٨٤٤) وفيها بطانة لا يألونهم خبالا.

وأيضا فإن قريشاً وسائر العرب، كانوا يحسدونه على ما آتاه الله من فضله، حيث بلغ في علمه وعمله رتبة ـ عند الله ورسله وأولي الألباب ـ تقاصر عنها الأقران، وتراجع عنها الأكفاء، ونال من الله ورسوله بسوابقه وخصائصه، منزلة تشرئب إليها أعناق الأماني، وشأواً تنقطع دونه هوادي المطامع، وبذلك دبت عقارب الحسد له في قلوب المنافقين، واجتمعت على نقض عهده كلمة الفاسقين والناكثين والقاسطين والمارقين، فاتخذوا النص ظهريا، وكان لديهم نسيا منسيا.

فكان ما كان مما لست أذكره فظُن خيراً ولا تسأل عن الخبر

وأيضاً، فإن قريشا وسائر العرب، كانوا قد تشوقوا إلى تدوال الخلافة في قبائلهم، واشرأبت إلى ذلك أطماعهم، فأمضوا نياتهم على نكث العهد، ووجهوا عزائمهم إلى نقض العقد، فتصافقوا على تناسي النص، وتبايعوا على أن لا يذكر بالمرة، وأجمعوا على صرف الخلافة من أول أيامها عن وليها المنصوص عليه من نبيها، فجعلوها بالانتخاب والاختيار، ليكون لكل حي من أحيائهم أمل في الوصول إليها ولو بعد حين، ولو تعبدوا بالنص، فقدموا عليا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما خرجت الخلافة من عترته الطاهرة، حيث قرنها يوم الغدير وغيره بمحكم الكتاب، وجعلها قدوة لأولي الألباب، إلى يوم الحساب، وما كانت العرب لتصبر على حصر الخلافة في بيت مخصوص، ولاسيما بعد أن طمحت إليها الأبصار من جميع قبائلها، وحامت عليها النفوس من كل أحيائها.

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استامها كل مفلس

وأيضاً، فإن من ألم بتاريخ قريش والعرب في صدر الإسلام، يعلم أنهم لم يخضعوا للنبوة الهاشمية، إلا بعد أن تهشموا، ولم يبق فيهم من قوة، فكيف يرضون باجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم، وقد قال عمر بن الخطاب لابن عباس في كلام دار بينهما: «إن قريشا كرهت أن تجتمع فيكم النبوة والخلافة، فتجحفون على الناس»[1] (٨٤٥).

---

(١) نقله ابن أبي الحديد في ص١٠٧من المجلد الثالث من شرح النهج، في قضية يجدر بالباحثين أن يقفوا عليها، ←

٢ ـ والسلف الصالح لم يتسن له أن يقهرهم يومئذ على التعبد بالنص فرقاً من انقلابهم إذا قاومهم، وخشية من سوء عواقب الاختلاف في تلك الحال، وقد ظهر النفاق بموت رسول الله ﷺ، وقويت بفقده شوكة المنافقين، وعتت نفوس الكافرين، وتضعضعت أركان الدين، وانخلعت قلوب المسلمين، وأصبحوا بعده كالغنم المطيرة، في الليلة الشاتية، بين ذئاب عادية، ووحوش ضارية، وارتدّت طوائف من العرب، وهمت بالردة أخرى، كما فصلناه في المراجعة ٨٢، فأشفق علي عليه السلام في تلك الظروف أن يظهر إرادة القيام بأمر الناس مخافة البائقة، وفساد العاجلة، والقلوب على ما وصفنا، والمنافقون على ما ذكرنا، يعضون عليهم الأنامل من الغيظ، وأهل الردة على ما بينا، والأمم الكافرة على ما قدمنا، والأنصار قد خالفوا المهاجرين، وانحازوا عنهم يقولون: «منا أمير ومنكم أمير» (٨٤٦). فدعاه النظر للدين إلى الكف عن طلب الخلافة، والتجافي عن الأمور، علماً منه أن طلبها والحال هذه، يستوجب الخطر بالأمة، والتغرير في الدين، فاختار الكف إيثارا للإسلام، وتقديماً للصالح العام، وتفضيلا للآجلة على العاجلة.

غير أنه قعد في بيته ـ ولم يبايع حتى أخرجوه كرهاً ـ (٨٤٧) احتفاظا بحقه، واحتجاجا على من عدل عنه، ولو أسرع إلى البيعة ما تمت له حجة ولا سطع له برهان، لكنه جمع فيما فعل بين حفظ الدين، والاحتفاظ بحقه من إمرة المؤمنين، فدل هذا على أصالة رأيه، ورجاحة حلمه، وسعة صدره، وإيثاره المصلحة العامة، ومتى سخت نفس امرئ عن هذا الخطب الجليل، والأمر الجزيل، ينزل من الله تعالى بغاية منازل الدين، وإنما كانت غايته مما فعل أربح الحالين له، وأعود المقصودين عليه، بالقرب من الله عزوجل.

أما الخلفاء الثلاثة وأولياؤهم، فقد تأولوا النص عليه بالخلافة للأسباب التي قدمناها، ولا عجب منهم في ذلك بعد الذي نبهنا إليه من تأولهم واجتهادهم في كل ما كان من نصوصه ﷺ متعلقا بالسياسات والتأميرات، وتدبير قواعد الدولة، وتقرير شؤون المملكة، ولعلهم لم يعتبروها كأمور دينية، فهان عليهم مخالفته فيها، وحين تم لهم الأمر، أخذوا بالحزم في تناسي تلك النصوص، وأعلنوا الشدة على من يذكرها أو يشير إليها، ولما توفقوا في حفظ النظام، ونشر دين الإسلام، وفتح الممالك، والاستيلاء على الثروة والقوة، ولم يتدنسوا بشهوة؛ علا أمرهم، وعظم قدرهم، وحسنت بهم الظنون، وأحبتهم

→

وقد أوردها ابن الأثير في أواخر أحوال عمر ص٢٤ من الجزء الثالث من كامله، قبل ذكر قصة الشورى.

القلوب، ونسج الناس في تناسي النص على منوالهم، وجاء بعدهم بنو أمية ولاهمّ لهم إلا اجتياح أهل البيت عليهم السلام واستئصال شأفتهم، ومع ذلك كله، فقد وصل إلينا من النصوص الصريحة في السنن الصحيحة ما فيه الكفاية؛ والحمد لله، والسلام عليكم. **ش**

المراجعة ٨٥

٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

التماس الموارد التي لم يتعبدوا فيها بالنص

أخذت كتابك الأخير، فإذا هو معجز في تقريب ما استبعدناه، مدهش في تمثيله بأجلى مظاهر التصوير، فسبحان من ألان لك أعطاف البرهان، وألقى إليك مقاليد البيان، فبلغت إلى ما لا تبلغ إليه الوسائل، وظفرت بما لا تظفر به الأماني. وكنا نظن أن الأسباب لا تتعلق بما استشهدت عليه بنصوص الأثبات، وأن لا سبيل إلى ما خرجت من عهدته بنواهض البينات. وليتك أشرت إلى الموارد التي لم يتعبدوا فيها بالنصوص الصريحة، ليتبين وجه السداد، ويتضح سبيل الرشاد، فألتمس تفصيل ذلك، استظهاراً بذكر المأثور من سيرتهم، وسبر المسطور في كتب الأخبار من طريقتهم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته **س**

المراجعة ٨٦

٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ ـ رزية يوم الخميس

٢ ـ السبب في عدول النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما أمرهم به يومئذ

١ ـ الموارد التي لم يتعبدوا فيها بالنص أكثر من أن تحصى، وحسبك منها رزية يوم الخميس فإنها من أشهر القضايا، وأكبر الرزايا، أخرجها أصحاب الصحاح، وسائر أهل السنن، ونقلها أهل السير والأخبار كافة، ويكفيك منها ما أخرجه البخاري[1] بسنده إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس، قال: «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هلم اكتب لكم كتابا لا تضلوا[2] بعده، فقال عمر: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا كتاب

(١) في باب قول المريض: قوموا عني، من كتاب المرضى، ص ٥ من الجزء الرابع من صحيحه.

(٢) بحذف النون مجزوما، لكونه جوابا ثانيا لقوله هلم.

الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي كتابا لاتضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قاله عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي، قال لهم رسول الله ﷺ: قوموا [عني خ ل]، فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم» اهـ. (٨٤٨).

وهذا الحديث مما لا كلام في صحته ولا في صدوره ؛ وقد أورده البخاري في عدة مواضع من صحيحه[١]، وأخرجه مسلم في آخر الوصايا من صحيحه أيضا[٢]، ورواه أحمد من حديث ابن عباس في مسنده[٣]، وسائر أصحاب السنن والأخبار، وقد تصرفوا فيه إذ نقلوه بالمعنى، لان لفظه الثابت: «إن النبي يهجر» لكنهم ذكروا أنه قال: إن النبي قد غلب عليه الوجع تهذيبا للعبارة، وتقليلا لمن يستهجن منها، ويدل على ذلك ما أخرجه أبوبكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة[٤] بالإسناد إلى ابن عباس، قال: « لما حضرت رسول الله الوفاة، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال رسول الله: ائتوني بدواة وصحيفة اكتب لكم كتابا لا تضلون بعده، (قال): فقال عمر كلمة معناها أن الوجع قد غلب على رسول الله ﷺ ثم قال: عندنا القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف من في البيت واختصموا، فمن قائل: قربوا يكتب لكم النبي، ومن قائل ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط واللغو والاختلاف غضب ﷺ فقال: قوموا...» الحديث (٨٤٩). وتراه صريحا بأنهم إنما نقلوا معارضة عمر بالمعنى لا بعين لفظه. ويدلك على هذا أيضا أن المحدثين حيث لم يصرحوا باسم المعارض يومئذ، نقلوا المعارضة بعين لفظها، قال البخاري في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسير من صحيحه[٥]: حدثنا قبيصة حدثنا ابن عيينة عن سلمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه يوم الخميس، فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا،

---

(١) أورده في كتاب العلم ص٢٢ من جزئه الأول، وفي مواضع أخر يعرفها المتتبعون.

(٢) ص١٤ من جزئه الثاني.

(٣) راجع ص٣٢٥ من جزئه الأول.

(٤) كما في ص٢٠ من المجلد الثاني من شرح النهج للعلامة المعتزلي.

(٥) ص١١٨ من جزئه الثاني.

فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله، قال ﷺ: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه، وأوصى عند موته بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، (قال) ونسيت الثالثة»[1]. اهـ. (٨٥٠).

هذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً في آخر كتاب الوصية من صحيحه، وأحمد من حديث ابن عباس في مسنده[2]، ورواه سائر المحدثين، وأخرج مسلم في كتاب الوصية من الصحيح عن سعيد بن جبير من طريق آخر عن ابن عباس، قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رؤيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله ﷺ: ائتوني بالكتف والدواة، أو اللوح والدواة، اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا، فقالوا: إن رسول الله يهجر»[3] ا هـ. (٨٥١).

ومن ألمّ بما حول هذه الرزية من الصحاح، يعلم أن أول من قال يومئذ: «هجر رسول الله» إنما هو عمر، ثم نسج على منواله من الحاضرين من كانوا على رأيه، وقد سمعت قول ابن عباس في الحديث الأول[4]: فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول: ما قال عمر ـ أي يقول: هجر رسول الله ﷺ ـ، وفي رواية أخرى أخرجها الطبراني في الأوسط عن عمر[5]، قال: «لما مرض النبي قال: ائتوني بصحيفة ودواة، أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا، فقال النسوة من وراء الستر: ألا تسمعون ما يقول رسول الله ﷺ، قال عمر: فقلت: إنكن صويحبات يوسف إذا مرض رسول الله عصرتن أعينكن، وإذا صح ركبتن عنقه! قال: فقال رسول الله: دعوهن فإنهن خير منكم» اهـ.(٨٥٢).

وأنت ترى أنهم لم يتعبدوا هنا بنصه الذي لو تعبدوا به لأمنوا من الضلال، وليتهم اكتفوا بعدم الامتثال ولم يردوا قوله إذ قالوا: حسبنا كتاب الله، حتى كأنه ﷺ لا يعلم بمكان كتاب الله منهم، أو أنهم أعلم منه بخواص الكتاب وفوائده، وليتهم اكتفوا بهذا كله

---

(١) ليست الثالثة إلا الأمر الذي أراد النبي ﷺ أن يكتبه حفظا لهم من الضلال، لكن السياسة اضطرت المحدثين إلى نسيانه، كما نبه إليه مفتي الحنفية في صور الحاج داود الددا.

(٢) ص٢٢٢ من جزئه الأول.

(٣) وأخرج هذا الحديث بهذه الألفاظ، أحمد في ص٣٥٥ من الجزء الأول من مسنده، وغير واحد من أثبات السنن.

(٤) الذي أخرجه البخاري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس وأخرجه مسلم أيضا، وغيره.

(٥) كما في ص١٣٨ من الجزء الثالث من كنز العمال.

ولم يفاجئوه بكلمتهم تلك ـ هجر رسول الله ـ وهو محتضر بينهم، وأي كلمة كانت وداعا منهم له ﷺ، وكأنهم ـ حيث لم يأخذوا بهذا النص اكتفاء منهم بكتاب الله على ما زعموا ـ لم يسمعوا هتاف الكتاب آناء الليل وأطراف النهار في أنديتهم: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (٨٥٣) وكأنهم حيث قالوا: هجر، لم يقرؤوا قوله تعالى: ﴿إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين وما صاحبكم بمجنون﴾ (٨٥٤) وقوله عز من قائل: ﴿إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين﴾ (٨٥٥) وقوله جل وعلا: ﴿ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى علمه شديد القوى﴾ (٨٥٦) إلى كثير من أمثال هذه الآيات البينات، المنصوص فيها على عصمة قوله من الهجر، على أن العقل بمجرده مستقل بذلك، لكنهم علموا أنه ﷺ إنما أراد توثيق العهد بالخلافة، وتأكيد النص بها على علي خاصة، وعلى الأئمة من عترته عامة، فصدوه عن ذلك، كما اعترف به الخليفة الثاني في كلام دار بينه وبين ابن عباس[1] (٨٥٧).

وأنت إذا تأملت في قوله ﷺ: «ائتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده»، وقوله في حديث الثقلين: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي» (٨٥٨)، تعلم أن المرمى في الحديثين واحد، وأنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب لهم تفصيل ما أوجبه عليهم في حديث الثقلين.

٢ ـ وإنما عدل عن ذلك، لأن كلمتهم تلك التي فاجؤوه بها اضطرته إلى العدول، إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوى الفتنة والاختلاف من بعده في أنه هل هجر فيما كتبه ـ والعياذ بالله ـ أو لم يهجر، كما اختلفوا في ذلك وأكثروا اللغو واللغط نصب عينيه، فلم يتسن له يومئذ أكثر من قوله لهم: «قوموا» كما سمعت، ولو أصر فكتب الكتاب للجوا في قولهم هجر، ولأوغل أشياعهم في إثبات هجره ـ والعياذ بالله ـ فسطروا به أساطيرهم، وملؤوا طواميرهم ردا على ذلك الكتاب وعلى من يحتج به. لهذا اقتضت حكمته البالغة أن يضرب ﷺ عن ذلك الكتاب صفحا لئلا يفتح هؤلاء المعارضون وأولياؤهم بابا إلى الطعن في النبوة ـ نعوذ بالله وبه نستجير ـ وقد رأى ﷺ أن عليا وأولياءه خاضعون

(١) كما في السطر ٢٧ من الصفحة ١١٤ من المجلد الثالث من شرح النهج الحديدي.

لمضمون ذلك الكتاب، سواء عليهم أكتب أم لم يكتب، وغيرهم لا يعمل به ولا يعتبره لو كتب، فالحكمة ـ والحال هذه ـ توجب تركه، إذ لا أثر له بعد تلك المعارضة سوى الفتنة كما لا يخفى، والسلام. **ش**

المراجعة ٨٧

٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

العذر في تلك الرزية مع المناقشة فيه

لعله (عليه السلام) حين أمرهم بإحضار الدواة والبياض، لم يكن قاصداً لكتابة شيء من الأشياء، وإنما أراد بكلامه مجرد اختبارهم لا غير، فهدى الله عمر الفاروق لذلك دون غيره من الصحابة، فمنعهم من إحضارهما. فيجب ـ على هذا ـ عد تلك الممانعة من جملة موافقاته لربه تعالى، وتكون من كراماته (رضي الله عنه) هكذا أجاب بعض الأعلام، لكن الإنصاف أن قوله عليه السلام: «لا تضلوا بعده» يأبى ذلك، لأنه جواب ثانٍ للأمر، فمعناه أنكم إن أتيتم بالدواة والبياض، وكتبت لكم ذلك الكتاب لا تضلوا بعده، ولا يخفى أن الإخبار بمثل هذا الخبر لمجرد الاختبار إنما هو من نوع الكذب الواضح، الذي يجب تنزيه كلام الأنبياء عنه، ولا سيما في موضع يكون ترك إحضار الدواة والبياض أولى من إحضارهما، على أن في هذا الجواب نظراً من جهات أخر فلابد هنا من اعتذار آخر، وحاصل ما يمكن أن يقال: إن الأمر لم يكن أمر عزيمة وإيجاب، حتى لا تجوز مراجعته، ويصير المراجع عاصيا، بل كان أمر مشورة، وكانوا يراجعونه عليه السلام في بعض تلك الأوامر، ولا سيما عمر، فإنه كان يعلم من نفسه أنه موفق للصواب في إدراك المصالح، وكان صاحب إلهام من الله تعالى، وقد أراد التخفيف عن النبي إشفاقا عليه من التعب الذي يلحقه بسبب إملاء الكتاب في حال المرض والوجع، وقد رأى (رضي الله عنه) أن ترك إحضار الدواة والبياض أولى، وربما خشي أن يكتب النبي أمورا يعجز عنها الناس، فيستحقون العقوبة بسبب ذلك لأنها تكون منصوصة لا سبيل إلى الاجتهاد فيها، ولعله خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض فيصير سببا للفتنة؛ فقال: حسبنا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾، وقوله: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾، وكأنه (رضي الله عنه) أمن من ضلال الأمة حيث أكمل الله لها الدين وأتم عليها النعمة.

هذا جوابهم وهو كما ترى، لان قوله عليه السلام: «لا تضلوا»، يفيد أن الأمر أمر عزيمة وإيجاب، لان السعي فيما يوجب الأمن من الضلال واجب مع القدرة عليه بلا ارتياب، واستياؤه منهم وقوله لهم: قوموا، حين لم يمتثلوا أمره دليل آخر على أن الأمر إنما كان للإيجاب لا للمشورة.

فإن قلت: لو كان واجبا ما تركه النبي عليه السلام بمجرد مخالفتهم، كما أنه لم يترك التبليغ بسبب مخالفة الكافرين.

قلنا: هذا الكلام لو تم، فإنما يفيد كون كتابة ذلك الكتاب لم تكن واجبة على النبي عليه السلام وهذا لا ينافي وجوب الإتيان بالدواة والبياض عليهم حين أمرهم النبي به، وبين لهم أن فائدته الأمن من الضلال ودوام الهداية لهم، إذ الأصل في الأمر إنما هو الوجوب على المأمور لا على الآمر، ولا سيما إذا كانت فائدته إلى المأمور خاصة، والوجوب عليهم هو محل الكلام لا الوجوب عليه.

على أنه يمكن أن يكون واجبا عليه أيضا، ثم سقط الوجوب عنه بعدم امتثالهم، وقولهم: هجر، حيث لم يبق لذلك الكتاب أثر سوى الفتنة كما أفدت.

وربما اعتذر بعضهم بأن عمر (رضي الله عنه) لم يفهم من الحديث أن ذلك الكتاب سيكون سببا لحفظ كل فرد من أفراد الأمة من الضلال، بحيث لا يضل بعده منهم أحد أصلا، وإنما فهم من قوله: لا تضلوا، أنكم لا تجتمعون على الضلال بقضكم وقضيضكم، ولا تتسرّى الضلالة بعد كتابة الكتاب إلى كل فرد من أفرادكم، وكان (رضي الله عنه) يعلم أن اجتماعهم على الضلال مما لا يكون أبدا، وبسبب ذلك لم يجد أثرا لكتابته، وظن أن مراد النبي ليس إلا زيادة الاحتياط في الأمر لما جبل عليه من وفور الرحمة، فعارضه تلك المعارضة بناء منه على أن الأمر ليس للإيجاب، وإنما هو أمر عطفة ورأفة ليس إلا، هذا كل ما قيل في الاعتذار عن هذه البادرة، ومن أمعن النظر فيه جزم ببعده عن الصواب، لان قوله عليه السلام: لا تضلوا، يفيد أن الأمر للإيجاب كما ذكرنا، واستياؤه منهم دليل على أنهم تركوا أمرا من الواجبات عليهم، فالأولى أن يقال في الجواب: أن هذه قضية في واقعة كانت منهم على خلاف سيرتهم، كفرطة سبقت، وفلتة ندرت، ولا نعرف وجه الصحة فيها على التفصيل، والله الهادي إلى سواء السبيل، والسلام عليكم.

س

المراجعة ٨٨

١١ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

تزييف تلك الأعذار

إن من كان عنده فصل الخطاب، لحقيق بأن يصدع بالحق وينطق بالصواب، وقد بقي بعض الوجوه في رد تلك الأعذار، فأحببت عرضه عليكم، ليكون الحكم فيه موكولا إليكم.

قالوا في الجواب الأول: لعله ﷺ حين أمرهم بإحضار الدواة لم يكن قاصداً لكتابة شيء من الأشياء، وإنما أراد مجرد اختبارهم لا غير، فنقول ـ مضافا إلى ما أفدتم ـ: إن هذه الواقعة إنما كانت حال احتضاره بأبي وأمي، كما هو صريح الحديث، فالوقت لم يكن وقت اختبار، وإنما كان وقت إعذار وإنذار، ووصية بكل مهمة، ونصح تام للأمة، والمحتضر بعيد عن الهزل والمفاكهة، مشغول بنفسه وبمهماته ومهمات ذويه، ولا سيما إذا كان نبيا. وإذا كانت صحته مدة حياته كلها لم تسع اختبارهم، فكيف يسعها وقت احتضاره، على أن قوله ﷺ ـ حين أكثروا اللغو واللغط والاختلاف عنده ـ: قوموا، ظاهر في استيائه منهم، ولو كان المانعون مصيبين لاستحسن ممانعتهم، وأظهر الارتياح إليها، ومن ألمّ بأطراف هذا الحديث ولا سيما قولهم: هجر رسول الله، يقطع بأنهم كانوا عالمين أنه إنما يريد أمراً يكرهونه، ولذا فاجؤوه بتلك الكلمة، وأكثروا عنده اللغو واللغط والاختلاف كما لا يخفى، وبكاء ابن عباس بعد ذلك لهذه الحادثة، وعدها رزية دليل على بطلان هذا الجواب.

قال المعتذرون: إن عمر كان موفقا للصواب في إدراك المصالح، وكان صاحب إلهام من الله تعالى. وهذا مما لا يصغى إليه في مقامنا هذا، لأنه يرمي إلى أن الصواب في هذه الواقعة إنما كان في جانبه لا في جانب النبي ﷺ، وأن إلهامه كان أصدق من الوحي الذي نطق عنه الصادق الأمين ﷺ.

وقالوا: بأنه أراد التخفيف عن النبي ﷺ إشفاقا عليه من التعب الذي يلحقه بسبب إملاء الكتاب في حال المرض؛ وأنت ـ نصر الله بك الحق ـ تعلم بأن في كتابة ذلك الكتاب راحة قلب النبي، وبرد فؤاده، وقرة عينه، وأمنه على أمته ﷺ من الضلال. على أن الأمر المطاع، والإرادة المقدسة، مع وجوده الشريف إنما هما له، وقد أراد ـ بأبي وأمي ـ

إحضار الدواة والبياض، وأمر به، فليس لأحد أن يرد أمره أو يخالف إرادته ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا﴾ (٨٥٩).

على أن مخالفتهم لأمره في تلك المهمة العظيمة، ولغوهم ولغطهم واختلافهم عنده، كان أثقل عليه وأشق من إملاء ذلك الكتاب الذي يحفظ أمته من الضلال، ومن يشفق عليه من التعب بإملاء الكتاب كيف يعارضه ويفاجئه بقوله هجر؟!

وقالوا: إن عمر رأى أن ترك إحضار الدواة والورق أولى، وهذا من أغرب الغرائب، وأعجب العجائب، وكيف يكون ترك إحضارهما ؛ أولى مع أمر النبي ﷺ بإحضارهما، وهل كان عمر يرى أن رسول الله يأمر بالشيء الذي يكون تركه أولى؟

وأغرب من هذا قولهم: وربما خشي أن يكتب النبي أمورا يعجز عنها الناس فيستحقون العقوبة بتركها، وكيف يخشى من ذلك مع قول النبي: «لا تضلوا بعده» أتراهم يرون عمر أعرف منه بالعواقب، وأحوط منه وأشفق على أمته؟ كلا.

وقالوا: لعل عمر خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب، لكونه في حال المرض فيصير سببا للفتنة، وأنت ـ نصر الله بك الحق ـ تعلم أن هذا محال مع وجود قوله ﷺ: لا تضلوا، لأنه نص بأن ذلك الكتاب سبب للأمن عليهم من الضلال، فكيف يمكن أن يكون سببا للفتنة بقدح المنافقين؟ وإذا كان خائفا من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب، فلماذا بذر لهم بذرة القدح حيث عارض ومانع، وقال هجر.

وأما قولهم في تفسير قوله: حسبنا كتاب الله، أنه تعالى قال: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ وقال عز من قائل: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ فغير صحيح، لأن الآيتين لاتفيدان الأمن من الضلال، ولا تضمنان الهداية للناس، فكيف يجوز ترك السعي في ذلك الكتاب اعتمادا عليهما؟ ولو كان وجود القرآن العزيز موجبا للأمن من الضلال، لما وقع في هذه الأمة من الضلال والتفرق، ما لا يرجى زواله[1].

---

(١) وأنت ـ نصر الله بك الحق ـ تعلم أن النبي ﷺ لم يقل: إن مرادي أن اكتب الأحكام، حتى يقال في جوابه حسبنا في فهمها كتاب الله تعالى، ولو فرض أن مراده كان كتابة الأحكام، فلعل النص عليها منه كان سببا للأمن من الضلال، فلا وجه لترك السعي في ذلك النص اكتفاء بالقرآن، بل لو لم يمكن لذلك الكتاب إلا الأمن من الضلال بمجرده لما صح تركه والإعراض عنه، واعتمادا على أن كتاب الله جامع لكل شيء، ←

وقالوا في الجواب الأخير: إن عمر لم يفهم من الحديث أن ذلك الكتاب سيكون سببا لحفظ كل فرد من أمته من الضلال، وإنما فهم أنه سيكون سببا لعدم اجتماعهم ـ بعد كتابته ـ على الضلال (قالوا): وقد علم (رضي الله عنه) أن اجتماعهم على الضلال مما لايكون أبدا، كتب ذلك الكتاب أو لم يكتب، ولهذا عارض يومئذ تلك المعارضة.

وفيه مضافا إلى ما أشرتم إليه: إن عمر لم يكن بهذا المقدار من البعد عن الفهم، وما كان ليخفى عليه من هذا الحديث ما ظهر لجميع الناس، لأن القروي والبدوي إنما فهما منه أن ذلك الكتاب لو كتب لكان علة تامة في حفظ كل فرد من الضلال، وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث إلى أفهام الناس، وعمر كان يعلم يقينا أن الرسول ﷺ لم يكن خائفا على أمته أن تجتمع على الضلال، لأنه (رضي الله عنه) كان يسمع قوله ﷺ: لا تجتمع أمتي على ضلال، ولا تجتمع على الخطأ، وقوله: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق... الحديث (٨٦٠) وقوله تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا﴾ (٨٦١) إلى كثير من نصوص الكتاب والسنة الصريحين بأن الأمة لا تجتمع بأسرها على الضلال، فلا يعقل مع هذا أن يسنح في خواطر عمر أو غيره أن النبي ﷺ حين طلب الدواة والبياض، كان خائفاً من اجتماع أمته على الضلال، والذي يليق بعمر أن يفهم من الحديث ما يتبادر إلى الأذهان، لا ما تنفيه صحاح السنة ومحكمات القرآن. على أن استياء النبي ﷺ منهم، المستفاد من قوله: قوموا، دليل على أن الذي تركوه كان من الواجب عليهم، ولو كانت معارضة عمر عن اشتباه منه في فهم الحديث كما زعموا؛ لأزال النبي شبهته وأبان له مراده منه، بل لو كان في وسع النبي أن يقنعهم بما أمرهم به، لما آثر إخراجهم عنه، وبكاء ابن عباس وجزعه من أكبر الأدلة على ما نقوله.

والإنصاف، أن هذه الرزية لما يضيق عنها نطاق العذر، ولو كانت ـ كما ذكرتم ـ قضية

→

وأنت تعلم اضطرار الأمة إلى السنة المقدسة وعدم استغنائها عنها بكتاب الله تعالى وإن كان جامعا مانعا، لأن الاستنباط منه غير مقدور لكل أحد، ولو كان الكتاب مغنيا عن بيان الرسول ما أمره الله تعالى ببيانه للناس إذ قال عز من قائل: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾.

في واقعة، كفرطة سبقت، وفلتة ندرت، لهان الأمر، وإن كانت بمجردها بائقة الدهر، وفاقرة الظهر، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. **ش**

المراجعة ٨٩

١٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ ـ الإذعان بتزييف تلك الأعذار

٢ ـ التماسه بقية الموارد

١ ـ قطعت على المعتذرين وجهتهم، وملكت عليهم مذاهبهم، وحلت بينهم وبين ما يرومون، فلا موضع للشبهة فيما ذكرت، ولا مساغ للريب في شيء مما به صدعت.

٢ ـ فامض على رسلك حتى تأتي على سائر الموارد التي تأولوا فيها النصوص، والسلام. **س**

المراجعة ٩٠

١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

سرية أسامة

لئن صدعت بالحق، ولم تخش فيه لومة الخلق، فأنت العذق المرجب، والجذل المحكك، وأنك لأعلى ـ من أن تلبس الحق بالباطل ـ قدراً، وأرفع ـ من أن تكتم الحق ـ محلاً، وأجل من ذلك شأناً، وأبر وأطهر نفساً.

أمرتني ـ أعزك الله ـ أن أرفع إليك سائر الموارد التي آثروا فيها رأيهم على التعبد بالأوامر المقدسة، فحسبك منها سرية أسامة بن زيد بن حارثة إلى غزو الروم، وهي آخر السرايا على عهد النبي ﷺ وقد اهتم فيها ـ بأبي وأمي ـ اهتماما عظيما، فأمر أصحابه بالتهيؤ لها، وحضهم على ذلك، ثم عبأهم بنفسه الزكية إرهافا لعزائمهم واستنهاضا لهممهم، فلم يبق أحداً من وجوه المهاجرين والأنصار كأبي بكر وعمر[1] (٨٦٢) وأبي

---

(١) أجمع أهل السير والأخبار على أن أبا بكر وعمر كانا في الجيش وأرسلوا ذلك في كتبهم إرسال المسلّمات وهذا مما لم يختلفوا فيه فراجع ما شئت من الكتب المشتملة على هذه السرية، كطبقات ابن سعد، وتاريخي الطبري وابن الأثير، والسيرة الحلبية، والسيرة الدحلانية وغيرها، لتعلم ذلك، وقد أورد الحلبي حيث ذكر هذه السرية في الجزء الثالث من سيرته، حكاية ظريفة نوردها بعين لفظه، قال: إن الخليفة المهدي لما دخل البصرة رأى أياس بن معاوية الذي يضرب به المثال في الذكاء، وهو صبي ووراءه أربعمائة من العلماء وأصحاب الطيالسة فقال المهدي: أف لهذا العثانين ـ أي اللحى ـ أما كان فيهم شيخ يتقدمهم غير هذا ←

عبيدة وسعد وأمثالهم، إلاّ وقد عبأه بالجيش[1] (٨٦٣) وكان ذلك لأربع ليال بقين من صفر سنة إحدى عشرة للهجرة، فلما كان من الغد دعا أسامة، فقال له: سر إلى موضع قتل أبيك فأوطئهم الخيل، فقد وليتك هذا الجيش، فاغز صباحا على أهل أبنى[2]، وحرق عليهم، وأسرع السير لتسبق الأخبار، فإن أظفرك الله عليهم فأقل اللبث فيهم، وخذ معك الأدلاء، وقدم العيون والطلائع معك. فلما كان اليوم الثامن والعشرون من صفر، بدأ به ﷺ مرض الموت فحم ـ بأبي وأمي ـ وصدع، فلما أصبح يوم التاسع والعشرين ووجدهم مثاقلين، خرج إليهم فحضهم على السير، وعقد ﷺ اللواء لأسامة بيده الشريفة تحريكا لحميتهم، وإرهافا لعزيمتهم، ثم قال: اغز بسم الله وفي سبيل الله، وقاتل من كفر بالله. فخرج بلوائه معقودا، فدفعه إلى بريدة، وعسكر بالجرف، ثم تثاقلوا هناك فلم يبرحوا، مع ما وعوه من النصوص الصريحة في وجوب إسراعهم لقوله ﷺ: «أغز صباحا على أهل أبنى» (٨٦٤). وقوله: «وأسرع السير لتسبق الأخبار» (٨٦٥) إلى كثير من أمثال هذه الأوامر التي لم يعملوا بها في تلك السرية. وطعن قوم منهم في تأمير أسامة كما طعنوا من قبل في تأمير أبيه، وقالوا في ذلك فأكثروا، مع ما شاهدوه من عهد النبي له بالأمارة، وقوله ﷺ له يومئذ: «فقد وليتك هذا الجيش» (٨٦٦) ورأوه يعقد له لواء الإمارة ـ وهو محموم ـ بيده الشريفة، فلم يمنعهم ذلك من الطعن في تأميره حتى غضب ﷺ من طعنهم غضباً، غضبا شديدا؛ فخرج ـ بأبي وأمي ـ معصب الرأس[3]، مدثرا

→

الحدث؟ ثم التفت إليه المهدي وقال: كم سنك يا فتى؟ فقال: سني أطال الله بقاء أمير المؤمنين سن أسامة بن زيد بن حارثة لما ولاه رسول الله ﷺ جيشا فيه أبوبكر وعمر، فقال: تقدم بارك الله فيك (قال الحلبي) وكان سنه سبع عشرة سنة. اهـ.

(١) كان عمر يقول لأسامة: مات رسول الله ﷺ وأنت علي أمير، نقل عنه جماعة من الأعلام كالحلبي في سرية أسامة من سيرته الحلبية، وغير واحد من المحدثين والمؤرخين.

(٢) أبنى ـ بضم الهمزة وسكون الباء ثم نون مفتوحة بعدها ألف مقصورة ـ: ناحية بالبلقاء من أرض سوريا بين عسقلان وللرملة، وهي قرب مؤتة التي استشهد عندها زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب ذو الجناحين في الجنة عليه السلام.

(٣) كل من ذكر هذه السرية من المحدثين وأهل السير والأخبار، نقل طعنهم في تأمير أسامة وأنه ﷺ غضب غضبا شديدا، فخرج على الكيفية التي ذكرناها، فخطب الخطبة التي أوردناها، فراجع سرية أسامة من طبقات ابن سعد، وسيرتي الحلبي والدحلاني، وغيرها من المؤلفات في هذا الموضوع.

بقطيفته، محموما ألما، وكان ذلك يوم السبت لعشر خلون من ربيع الأول قبل وفاته بيومين، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال ـ فيما أجمع أهل الأخبار على نقله، واتفق أولوا العلم على صدوره ـ: «أيها الناس ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأميري أسامة، ولئن طعنتم في تأميري أسامة لقد طعنتم في تأميري أباه من قبله، وأيم الله إنه كان لخليقاً بالإمارة، وإن ابنه من بعده لخليق بها» (٨٦٧) وحضهم على المبادرة إلى السير، فجعلوا يودعونه ويخرجون إلى العسكر بالجرف، وهو يحضهم على التعجيل، ثم ثقل في مرضه، فجعل يقول: «جهزوا جيش أسامة، أنفذوا جيش أسامة، أرسلوا بعث أسامة» يكرر ذلك وهم مثاقلون، فلما كان يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول دخل أسامة من معسكره على النبي ﷺ فأمره بالسير قائلا له: «اغد على بركة الله تعالى» (٨٦٨) فودعه وخرج إلى المعسكر، ثم رجع ومعه عمر وأبوعبيدة، فانتهوا إليه وهو يجود بنفسه، فتوفي ـ روحي وأرواح العالمين له الفداء ـ في ذلك اليوم.

فرجع الجيش باللواء إلى المدينة الطيبة، ثم عزموا على إلغاء البعث بالمرة، وكلموا أبا بكر في ذلك، وأصروا عليه غاية الإصرار، مع ما رأوه بعيونهم من اهتمام النبي ﷺ في إنفاذه، وعنايته التامة في تعجيل إرساله، ونصوصه المتوالية في الإسراع به على وجه يسبق الأخبار، وبذله الوسع في ذلك منذ عبأه بنفسه وعهد إلى أسامة في أمره، وعقد لواءه بيده إلى أن احتضر ـ بأبي وأمي ـ فقال: «اغد على بركة الله تعالى» كما سمعت، ولولا الخليفة لأجمعوا يومئذ على رد البعث، وحل اللواء، لكنه أبى عليهم ذلك. فلما رأوا منه العزم على إرسال البعث، جاءه عمر بن الخطاب حينئذ يلتمس منه بلسان الأنصار أن يعزل أسامة، ويولي غيره.

هذا ولم يطل العهد منهم بغضب النبي ﷺ وانزعاجه، من طعنهم في تأمير أسامة، ولا بخروجه من بيته بسبب ذلك محموما معصباً مدثرا، يرسف في مشيته، ورجله لا تكاد تقله، مما كان به من لغوب، فصعد المنبر وهو يتنفس الصعداء ويعالج البرحاء، فقال: «أيها الناس ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأميري أسامة، ولئن طعنتم في تأميري أسامة، لقد طعنتم في تأميري أباه من قبله، وأيم الله إنه كان لخليقا بالإمارة، وإن ابنه من بعده لخليق بها» فأكد ﷺ الحكم بالقسم، وإن، واسمية الجملة، ولام التأكيد، ليقلعوا عما كانوا عليه، فلم يقلعوا، لكن الخليفة أبى أن يجيبهم إلى عزل أسامة، كما أبى أن يجيبهم

إلى إلغاء البعث، ووثب فأخذ بلحية عمر[1] فقال: «ثكلتك أمك وعدمتك يا ابن الخطاب، استعمله رسول الله ﷺ وتأمرني أن أنزعه» (٨٦٩) ولما سيروا الجيش ـ وما كادوا يفعلون ـ خرج أسامة في ثلاثة آلاف مقاتل فيهم ألف فرس[2]، وتخلف عنه جماعة ممن عبأهم رسول الله ﷺ في جيشه. وقد قال ﷺ ـ فيما أورده الشهرستاني في المقدمة الرابعة من كتاب الملل والنحل: «جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه» (٨٧٠).

وقد تعلم، أنهم إنما تثاقلوا عن السير أولا، وتخلفوا عن الجيش أخيرا، ليحكموا قواعد سياستهم، ويقيموا عمدها، ترجيحا منهم لذلك على التعبد بالنص، حيث رأوه أولى بالمحافظة، وأحق بالرعاية، إذ لا يفوت البعث بتثاقلهم عن السير، ولا بتخلف من تخلف منهم عن الجيش، أما الخلافة فإنها تنصرف عنهم لا محالة إذا انصرفوا إلى الغزوة قبل وفاته ﷺ، وكان ـ بأبي وأمي ـ أراد أن تخلو منهم العاصمة، فيصفوا الأمر من بعده لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على سكون وطمأنينة، فإذا رجعوا وقد أبرم عهد الخلافة، وأحكم لعلي عقدها، كانوا عن المنازعة والخلاف أبعد. وإنما أمر عليهم أسامة وهو ابن سبع عشرة سنة[3] ليّاً لأعنة البعض، ورداً لجماح أهل الجماح منهم، واحتياطاً على الأمن في المستقبل من نزاع أهل التنافس لو أمر أحدهم، كما لا يخفى، لكنهم فطنوا إلى ما دبر ﷺ فطعنوا في تأمير أسامة، وتثاقلوا عن السير معه، فلم يبرحوا من الجرف حتى لحق النبي ﷺ بربه، فهموا حينئذ بإلغاء البعث وحل اللواء تارة، وبعزل أسامة أخرى، ثم تخلف كثير منهم عن الجيش كما سمعت. فهذه خمسة أمور في هذه السرية لم يتعبدوا فيها بالنصوص الجلية، إيثاراً لرأيهم في الأمور السياسية، وترجيحا لاجتهادهم فيها على التعبد بنصوصه ﷺ، والسلام. **ش**

---

(١) نقله الحلبي والدحلاني في سيرتيهما، وابن جرير الطبري في أحداث سنة ١١ من تاريخه، وغير واحد من أصحاب الأخبار.

(٢) فشن الغارة على أهل أبنى، فحرق منازلهم، وقطع نخلهم، وأجال الخيل في عرصاتهم، وقتل من قتل منهم، وأسر من أسر، وقتل يومئذ قاتل أبيه، ولم يقتل، والحمد لله رب العالمين من المسلمين أحد، وكان أسامة يومئذ على فرس أبيه وشعارهم (يا منصور أمت) وهو شعار النبي ﷺ يوم بدر، وأسهم للفارس سهمين، وللراجل سهما واحدا وأخذ لنفسه مثل ذلك.

(٣) على الأظهر، وقيل كان ابن ثمان عشرة سنة، وقيل ابن تسع عشرة سنة، وقيل ابن عشرين سنة، ولا قائل بأن عمره كان أكثر من ذلك.

المراجعة ٩١

١٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ ـ العذر فيما كان منهم في سرية أسامة

٢ ـ لم يرد حديث في لعن المتخلف عن تلك السرية

١ ـ نعم كان رسول الله عليه السلام قد حضهم على تعجيل السير في غزوة أسامة، وأمرهم بالإسراع كما ذكرت، وضيق عليهم في ذلك حتى قال لأسامة حين عهد إليه: أغز صباحا على أهل أبنى، فلم يمهله إلى المساء، وقال له: أسرع السير فلم يرض منه إلا بالإسراع، لكنه عليه السلام تمرض بعد ذلك بلا فصل، فثقل حتى خيف عليه؛ فلم تسمح نفوسهم بفراقه وهو في تلك الحال، فتربصوا ينتظرون في الجرف ما تنتهي إليه حاله، وهذا من وفور إشفاقهم عليه، وولوع قلبهم به، ولم يكن لهم مقصد في تثاقلهم إلا انتظار إحدى الغايتين، إما قرة عيونهم بصحته، وإما الفوز بالتشرف في تجهيزه، وتوطيد الأمر لمن يتولى عليهم من بعده، فهم معذورون في هذا التربص، ولا جناح عليهم فيه.

وأما طعنهم قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تأمير أسامة مع ما وعوه ورأوه من النصوص قولا وفعلا على تأميره، فلم يكن منهم إلا لحداثته مع كونهم بين شيوخ وكهول، ونفوس الكهول والشيوخ تأبى ـ بجبلتها ـ أن تنقاد إلى الأحداث، وتنفر بطبعها من النزول على حكم الشبان، فكراهتهم لتأميره ليست بدعا منهم، وإنما كانت على مقتضى الطبع البشري، والجبلة الآدمية، فتأمل.

وأما طلبهم عزل أسامة بعد وفاة الرسول، فقد اعتذر عنه بعض العلماء بأنهم ربما جوزوا أن يوافقهم الصديق على رجحان عزله لاقتضاء المصلحة ـ بحسب نظرهم ـ هكذا قالوا، والإنصاف أني لا أعرف وجهاً يقبله العقل في طلبهم عزله بعد غضب النبي من طعنهم في تأميره، وخروجه بسبب ذلك محموما معصبا مدثرا، وتنديده بهم في خطبته تلك على المنبر التي كانت من الوقائع التاريخية الشائعة بينهم، وقد سارت كل مسير، فوجه معذرتهم بعدها لا يعلمه إلا الله تعالى.

وأما عزمهم على إلغاء البعث، وإصرارهم على الصديق في ذلك، مع ما رأوه من اهتمام النبي في إنفاذه، وعنايته التامة في تعجيل إرساله، ونصوصه المتوالية في ذلك، فإنما كان منهم احتياطا على عاصمة الإسلام أن يتخطفها المشركون من حولهم؛ إذا خلت من القوة، وبعد عنها الجيش، وقد ظهر النفاق بموت النبي عليه السلام وقويت نفوس اليهود

والنصارى، وارتدت طوائف من العرب، ومنع الزكاة طوائف أخرى، فكلم الصحابة سيدنا الصديق في منع أسامة من السفر فأبى، وقال: والله لئن تخطفني الطير أحب إلي من أن أبدأ بشيء قبل أمر رسول الله ﷺ. هذا ما نقله أصحابنا عن الصديق، وأما غيره فمعذور من رد البعث، إذ لم يكن لهم مقصد سوى الاحتياط على الإسلام.

وأما تخلف أبي بكر وعمر وغيرهما عن الجيش حين سار به أسامة، فإنما كان لتوطيد الملك الإسلامي، وتأييد الدولة المحمدية، وحفظ الخلافة التي لا يحفظ الدين وأهله يومئذ إلا بها.

٢ ـ وأما ما نقلتموه عن الشهرستاني في كتاب (الملل والنحل) فقد وجدناه مرسلا غير مسند، والحلبي والسيد الدحلاني في سيرتيهما قالا: لم يرد فيه حديث أصلاً. فإن كنت سلمك الله ترى من طريق أهل السنة حديثا في ذلك، فدلني عليه، والسلام. **س**

المراجعة ٩٢

٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

١ ـ عذرهم لا ينافي ما قلناه

٢ ـ الذي نقلناه عن الشهرستاني جاء في حديث مسند

١ ـ سلمتم ـ سلّمكم الله تعالى ـ بتأخرهم في سرية أسامة عن السير، وتثاقلهم في الجرف تلك المدة، مع ما قد أمروا به من الإسراع والتعجيل. وسلمتم بطعنهم في تأمير أسامة مع ما وعوه ورأوه من النصوص قولا وفعلا على تأميره. وسلمتم بطلبهم من أبي بكر عزله بعد غضب النبي ﷺ من طعنهم في إمارته، وخروجه بسبب ذلك محموما معصبا مدثرا، وتنديده بهم في خطبته تلك على المنبر، التي قلتم: إنها كانت من الوقائع التاريخية، وقد أعلن فيها كون أسامة أهلا لتلك الإمارة.

وسلمتم بطلبهم من الخليفة إلغاء البعث الذي بعثه رسول الله ﷺ وحل اللواء الذي عقده بيده الشريفة، مع ما رأوه من اهتمامه في إنفاذه، وعنايته التامة في تعجيل إرساله، ونصوصه المتوالية في وجوب ذلك. وسلمتم بتخلف بعض من عبأهم ﷺ في ذلك الجيش، وأمرهم بالنفوذ تحت قيادة أسامة.

سلمتم بكل هذا كما نص عليه أهل الإخبار، واجتمعت عليه كلمة المحدثين وحفظة الآثار، وقلتم إنهم كانوا معذورين في ذلك، وحاصل ما ذكرتموه من عذرهم أنهم إنما آثروا في هذه الأمور مصلحة الإسلام بما اقتضته أنظارهم لا بما أوجبته النصوص النبوية،

ونحن ما ادعينا ـ في هذا المقام ـ أكثر من هذا. وبعبارة أخرى، موضوع كلامنا إنما هو في أنهم كانوا يتعبدون في جميع النصوص أم لا، اخترتم الأول، ونحن اخترنا الثاني، فاعترافكم الآن بعدم تعبدهم في هذه الأوامر يثبت ما اخترناه، وكونهم معذورين أو غير معذورين خارج عن موضع البحث كما لا يخفى، وحيث ثبت لديكم إيثارهم في سرية أسامة مصلحة الإسلام بما اقتضته أنظارهم على التعبد بما أوجبته تلك النصوص، فلم لا تقولون أنهم آثروا في أمر الخلافة بعد النبي ﷺ مصلحة الإسلام بما اقتضته أنظارهم على التعبد بنصوص الغدير وأمثالها.

اعتذرتم عن طعن الطاعنين في تأمير أسامة: بأنهم إنما طعنوا بتأميره لحداثته مع كونهم بين كهول وشيوخ، وقلتم: إن نفوس الكهول والشيوخ تأبى بجبلتها وطبعها أن تنقاد إلى الأحداث، فلم لم تقولوا هذا بعينه فيمن لم يتعبدوا بنصوص الغدير المقتضية لتأمير علي وهو شاب على كهول الصحابة وشيوخهم، لأنهم ـ بحكم الضرورة من أخبارهم ـ قد استحدثوا سنه يوم مات رسول الله ﷺ، كما استحدثوا سن أسامة يوم ولاّه ﷺ عليهم في تلك السرية، وشتان بين الخلافة وإمارة السرية، فإذا أبت نفوسهم أن تنقاد للحدث في سرية واحدة، فهي أولى بأن تأبى أن تنقاد للحدث مدة حياته، في جميع الشؤون الدنيوية والأخروية.

على أن ما ذكرتموه من أن نفوس الشيوخ والكهول تنفر بطبعها من الانقياد للأحداث ممنوع، إن كان مرادكم الإطلاق في هذا الحكم، لأن نفوس المؤمنين من الشيوخ الكاملين في إيمانهم لا تنفر من طاعة الله ورسوله في الانقياد للأحداث، ولا في غيره من سائر الأشياء ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ (٨٧١) ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (٨٧٢).

٢ ـ أما الكلمة المتعلقة فيمن تخلف عن جيش أسامة، التي أرسلها الشهرستاني إرسال المسلّمات، فقد جاءت في حديث مسند، أخرجه أبوبكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة، أنقله لك بعين لفظه، «قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح، عن أحمد بن سيار، عن سعيد بن كثير الأنصاري ورجاله، عن عبد الله بن عبد الرحمن: أن رسول الله ﷺ في مرض موته أمر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه

جلة من المهاجرين والأنصار، منهم: أبوبكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير، وأمره أن يغير على مؤتة حيث قتل أبوه زيد، وأن يغزو وادي فلسطين، فتثاقل أسامة وتثاقل الجيش بتثاقله، وجعل رسول الله ﷺ في مرضه يثقل ويخف ويؤكد القول في تنفيذ ذلك البعث، حتى قال له أسامة: بأبي أنت وأمي، أتأذن لي أن أمكث أياما حتى يشفيك الله تعالى، فقال أخرج وسر على بركة الله، فقال: يا رسول الله إن أنا خرجت وأنت على هذه الحال، خرجت وفي قلبي قرحة، فقال: سر على النصر والعافية، فقال: يا رسول الله إني أكره أن أسائل عنك الركبان، فقال: انفذ ما أمرتك به، ثم أغمي على رسول الله ﷺ وقام أسامة فتجهز للخروج، فلما أفاق رسول الله ﷺ سأل عن أسامة والبعث، فأخبر أنهم يتجهزون، فجعل يقول: أنفذوا بعث أسامة لعن الله من تخلف عنه، وكرر ذلك، فخرج أسامة واللواء على رأسه والصحابة بين يديه حتى إذا كان بالجرف نزل ومعه: أبوبكر وعمر وأكثر المهاجرين، ومن الأنصار: أسيد بن حضير وبشير بن سعد وغيرهم من الوجوه، فجاءه رسول أم أيمن يقول له: أدخل فإن رسول الله يموت، فقام من فوره، فدخل المدينة واللواء معه، فجاء به حتى ركزه بباب رسول الله، ورسول الله قد مات في تلك الساعة» (٨٧٣) انتهى بعين لفظه، وقد نقله جماعة من المؤرخين، منهم العلامة المعتزلي في آخر ص٢٠ والتي بعدها من المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة، والسلام. **ش**

المراجعة ٩٣

٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

التماس بقية الموارد

أطلنا الكلام فيما يتعلق بسرية أسامة، كما أطلناه في رزية يوم الخميس؛ حتى بانت الرغوة عن الصريح، وظهر الصبح فيهما لذي عينين، فمل بنا إلى غيرهما من الموارد، والسلام **س**

المراجعة ٩٤

٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

أمره ﷺ بقتل المارق

حسبك مما تلتمسه ما أخرجه جماعة من أعلام الأمة وحفظة الأئمة، واللفظ للإمام أحمد بن حنبل في ص١٥ من الجزء الثالث من مسنده من حديث أبي سعيد الخدري،

قال: «إن أبا بكر جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني مررت بوادي كذا وكذا، فإذا رجل متخشع حسن الهيئة يصلي، فقال له النبي ﷺ: اذهب إليه فاقتله، قال: فذهب إليه أبو بكر فلما رآه على تلك الحال، كره أن يقتله، فرجع إلى رسول الله ﷺ قال: فقال النبي ﷺ لعمر: اذهب فاقتله، فذهب عمر فرآه على تلك الحال التي رآه أبوبكر عليها، قال: فكره أن يقتله، قال: فرجع، فقال: يا رسول الله إني رأيته متخشعا فكرهت أن أقتله، قال: يا علي اذهب فاقتله، قال: فذهب علي فلم يره، فرجع علي فقال: يا رسول الله إني لم أره، قال: فقال النبي ﷺ: إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم من فوقه، فاقتلوهم هم شر البرية». اهـ. (٨٧٤).

وأخرج أبو يعلى في مسنده كما في ترجمة ذي الثدية من إصابة ابن حجر، عن أنس، قال: «كان في عهد رسول الله ﷺ رجل يعجبنا تعبده واجتهاده، وقد ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ باسمه فلم يعرفه، فوصفناه بصفته فلم يعرفه، فبينا نحن نذكره إذ طلع الرجل، قلنا: هو هذا؛ قال: إنكم لتخبروني عن رجل إن في وجهه لسفعة من الشيطان، فأقبل حتى وقف عليهم ولم يسلّم، فقال له رسول الله ﷺ: أنشدك الله هل قلت حين وقفت على المجلس: ما في القوم أحد أفضل مني أو خير مني؟ قال: اللهم نعم، ثم دخل يصلي، فقال رسول الله ﷺ: من يقتل الرجل؟ فقال أبوبكر: أنا، فدخل عليه فوجده يصلي، فقال: سبحان الله، أقتل رجلا يصلي، فخرج فقال رسول الله ﷺ: ما فعلت؟ قال: كرهت أن أقتله وهو يصلي، وأنت نهيت عن قتل المصلين، قال: من يقتل الرجل؟ قال عمر: أنا، فدخل فوجده واضعا جبهته، فقال عمر: أبوبكر أفضل مني، فخرج، فقال له النبي ﷺ: مهيم؟ قال: وجدته واضعا جبهته لله، فكرهت أن أقتله، فقال: من يقتل الرجل؟ فقال علي: أنا، فقال: أنت إن أدركته، فدخل عليه، فوجده خرج، فرجع إلى رسول الله ﷺ فقال: مهيم؟ قال: وجدته قد خرج، قال: لو قتل ما اختلف من أمتي رجلان» الحديث (٨٧٥).

وأخرجه الحافظ محمد بن موسى الشيرازي في كتابه الذي استخرجه من تفاسير يعقوب بن سفيان، ومقاتل بن سليمان، ويوسف القطان، والقاسم بن سلام، ومقاتل بن حيان، وعلي بن حرب، والسدي، ومجاهد، وقتادة، ووكيع، وابن جريح، وأرسله إرسال المسلّمات جماعة من الثقات كالإمام شهاب الدين أحمد ـ المعروف بابن عبد ربه

الأندلسي ـ عند انتهائه إلى القول في أصحاب الأهواء من الجزء الأول من عقده الفريد، وقد جاء في آخر ما حكاه في هذه القضية: «أن النبي ﷺ قال: إن هذا لأول قرن يطلع في أمتي، لو قتلتموه ما اختلف بعده اثنان، إن بني إسرائيل افترقت اثنتين وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة ستفترق ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة»[1]. اهـ.

وقريب من هذه القضية ما أخرجه أصحاب السنن[2] عن علي، قال: «جاء النبي أناس من قريش فقالوا: يا محمد إنا جيرانك وحلفاؤك، وإن ناسا من عبيدنا قد أتوك ليس بهم رغبة في الدين ولا رغبة في الفقه، إنما فروا من ضياعنا وأموالنا فارددهم إلينا، فقال لأبي بكر: ما تقول؟ قال: صدقوا إنهم جيرانك. قال: فتغير وجه النبي ﷺ ثم قال لعمر: ما تقول؟ قال: صدقوا إنهم لجيرانك وحلفاؤك، فتغير وجه النبي ﷺ فقال: يا معشر قريش، والله ليبعثن الله عليكم رجلا قد امتحن الله قلبه بالإيمان فيضربكم على الدين، فقال أبوبكر: أنا يا رسول الله؛ قال: لا، قال عمر: أنا يا رسول الله، قال: لا، ولكنه الذي يخصف النعل، وكان أعطى عليا نعله يخصفها» (٨٧٦) والسلام عليكم. **ش**

المراجعة ٩٥

٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

العذر في عدم قتل المارق

لعلهما (رضي الله عنهما) فهما استحباب قتله حملا منهما للأمر على الاستحباب لا على الوجوب، ولذا لم يقتلاه، أو ظنا أن قتله واجب كفائي، فتركاه اعتمادا على غيرهما من الصحابة لوجود من تتحقق به الكفاية منهم، ولم يكونا حين رجعا عنه خائفين من فوات الأمر بسبب هربه إذ لم يخبراه بالقضية، والسلام. **س**

المراجعة ٩٦

٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

رد العذر

الأمر حقيقة في الوجوب، فلا يتبادر إلى الأذهان منه سواه، فحمله على الاستحباب مما لا يصح إلا بالقرينة ولا قرينة في المقام على ذلك، بل القرائن تؤكد إرادة المعنى

---

(١) فرقة وشيعة لفظان ـ بحساب الجمل ـ مترادفان، لأن كلا منهما ٣٨٥ وهذا مما تتفأل به عوام تلك الفرقة.

(٢) كالإمام أحمد في أواخر ص١٥٥ من الجزء الأول من مسنده، وسعيد بن منصور في سننه، وابن جرير في تهذيب الآثار، وصححه ونقله عنهم جميعا المتقي الهندي في ص٣٩٦ من الجزء السادس من كنز العمال.

الحقيقي، أعني الوجوب، فأنعم النظر في تلك الأحاديث تجد الأمر كما قلناه، وحسبك قوله ﷺ: «إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم في فوقه فاقتلوهم هم شر البرية»، وقوله ﷺ: «لو قتل ما اختلف من أمتي رجلان»، فإن هذا الكلام ونحوه لايقال إلاّ في إيجاب قتله والحض الشديد على ذلك. وإذا راجعت الحديث في مسند أحمد، تجد الأمر بقتله متوجها إلى أبي بكر خاصة، ثم إلى عمر بالخصوص، فكيف ـ والحال هذه ـ يكون الوجوب كفائياً. على أن الأحاديث صريحة بأنهما لم يحجما عن قتله إلاّ كراهة أن يقتلاه وهو على تلك الحال من التخشع في الصلاة، لا لشيء آخر، فلم يطيبا نفسا بما طابت له نفس النبي ﷺ، ولم يرجحا ما أمرهما به من قتله، فالقضية من الشواهد على أنهم كانوا يؤثرون العمل برأيهم على التعبد بنصه كما ترى، والسلام. **ش**

المراجعة ٩٧

٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٠

التماس الموارد كلها

هلم ببقية الموارد، ولا تبقوا منها ما نلتمسه مرة أخرى، وإن احتاج ذلك إلى التطويل، والسلام. **س**

المراجعة ٩٨

٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ ـ لمعة من الموارد

٢ ـ الإشارة إلى موارد أخر

١ ـ حسبك منها صلح الحديبية، وغنائم حنين، وأخذ الفداء من أسرى بدر، وأمره ﷺ بنحر بعض الإبل إذ أصابتهم مجاعة في غزوة تبوك، وبعض شؤونهم يوم أحد وشعبة، ويوم أبي هريرة إذ نادى بالبشارة لكل من لقي الله بالتوحيد، ويوم الصلاة على ذلك المنافق، ويوم اللمز في الصدقات وسؤالهم بالفحش، وتأول آيتي الخمس والزكاة، وآيتي المتعتين، وآية الطلاق الثلاث، وتأول السنة الواردة في نوافل شهر رمضان كيفية وكمية، والمأثورة في كيفية الأذان، وكمية التكبير في صلاة الجنائز، إلى ما لا يسع المقام بيانه، كالمعارضة في أمر حاطب بن بلتعة، والمعارضة لما فعله النبي ﷺ في مقام إبراهيم، وكإضافة دور جماعة من المسلمين إلى المسجد، وكالحكم على اليمانيين بدية أبي خراش

الهذلي، وكنفي نصر بن الحجاج السلمي، وإقامة الحد على جعدة بن سليم[1]، ووضع الخراج على السواد، وكيفية ترتيب الجزية، والعهد بالشورى على الكيفية المعلومة، وكالعس ليلا، والتجسس نهارا، وكالعول في الفرائض (٨٧٧)، إلى ما لا يحصى من الموارد التي آثروا فيها القوة والسطوة، والمصالح العامة، وقد أفردنا لها في كتابنا (سبيل المؤمنين)[2] باباً واسعاً.

٢ ـ على أن هناك نصوصاً أخر خاصة في علي وفي العترة الطاهرة غير نصوص الخلافة لم يعملوا بها أيضا، بل عملوا بنقيضها كما يعلمه الباحثون، فلا عجب بعدها من تأولهم نص الخلافة عليه، وهل هو إلاّ كأحد النصوص التي تأولوها فقدموا العمل بآرائهم على التعبد بها؟ والسلام. **ش**

المراجعة ٩٩

٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ ـ إيثارهم المصلحة في تلك الموارد

٢ ـ التماس ما بقي منها.

١ ـ لا يرتاب ذو مسكة في حسن مقاصدهم، وإيثارهم المصلحة العامة في كل ما كان منهم في تلك الموارد إذ كانوا يتحرون فيها الأصلح للأمة، والأرجح للملة، والأقوى للشوكة، فلا جناح عليهم في شيء مما فعلوه، سواء عليهم أتعبدوا بالنصوص أم تأولوها.

٢ ـ وكنا كلفناكم باستقصاء الموارد، فأوردتم منها ما أوردتم، ثم ذكرتم أن في الإمام وعترته نصوصا غير نصوص الخلافة لم يعمل بها سلفنا، فليتكم أوردتموها مفصلة وأغنيتمونا عن التماسها، والسلام. **س**

المراجعة ١٠٠

٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ ـ خروج المناظر عن محل البحث

٢ ـ إجابته إلى ملتمسه

---

(١) راجع ترجمة عمر من طبقات ابن سعد، تقف على إقامة الحد على جعدة بلا شاهد ولا مدعي سوى ورقة فيها أبيات لا يعرف قائلها، تتضمن رمي جعدة بالفاحشة.

(٢) لئن فاتكم سبيل المؤمنين، فلا تفوتنكم الفصول المهمة، فإن فيها من الفوائد ما لا يوجد في غيرها، وقد عقدنا فيها للمتأولين فصلا على حدة، وهو الفصل ٨ ص٤٤ وما بعدها إلى ص١٣٠ من الطبعة الثانية. فيه تفصيل هذه الموارد.

١ ـ سلمتم بتصرفهم في النصوص المأثورة في تلك الموارد، فصدقتم بما قلناه والحمد لله. أما حسن مقاصدهم وإيثارهم المصلحة العامة وتحريهم الأصلح للأمة، والأرجح للملة، والأقوى للشوكة، فخارج عن محل البحث كما تعلمون.

٢ ـ التمست في المراجعة الأخيرة تفصيل ما اختص بعلي من الصحاح المنصوص فيها عليه بغير الإمامة من الأمور التي لم يتعبدوا بل لم يبالوا بها، وأنت إمام السنن، في هذا الزمن، جمعت أشتاتها، واستفرغت الوسع في معاناتها، فمن ذا يتوهم أنك ممن لا يعرف تفصيل ما أجملناه، ومن ذا يرى أنه أولى منك بمعرفة كنه ما أشرنا إليه، وهل يجاريك أو يباريك في السنة أحد، كلا، ولكن الأمر كما قيل: «وكم سائل عن أمره وهو عالم».

إنكم لتعلمون أن كثيرا من الصحابة كانوا يبغضون عليا ويعادونه، وقد فارقوه وآذوه، وشتموه وظلموه، وناصبوه وحاربوه، فضربوا وجهه ووجوه أهل بيته وأوليائه بسيوفهم، كما هو معلوم بالضرورة من أخبار السلف، وقد قال رسول الله ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع عليا فقد أطاعني، ومن عصى عليا فقد عصاني» (٨٧٨)، وقال ﷺ: «من فارقني فقد فارق الله، ومن فارقك يا علي فقد فارقني» (٨٧٩)، وقال ﷺ: «يا علي أنت سيد في الدنيا وسيد في الآخرة، حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي» (٨٨٠)، وقال ﷺ: «من سبّ عليا فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله» (٨٨١)، وقال ﷺ: «من آذى عليا فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله» (٨٨٢)، وقال ﷺ: «من أحب عليا فقد أحبني ومن أبغض عليا فقد أبغضني» (٨٨٣)، وقال ﷺ: «لا يحبك يا علي إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق» (٨٨٤)، وقال ﷺ: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» (٨٨٥)، ونظر يوما إلى علي وفاطمة والحسن والحسين، فقال ﷺ: «أنا حرب لمن حاربكم، وسلم لمن سالمكم» (٨٨٦)، وحين غشاهم بالكساء قال ﷺ: «أنا حرب لمن حاربهم، وسلم لمن سالمهم، وعدو لمن عاداهم» (٨٨٧)، إلى كثير من أمثال هذه السنن التي لم يعمل كثير من الصحابة بشيء منها، وإنما عملوا بنقيضها تقديما لأهوائهم، وإيثارا لأغراضهم، وأولوا البصائر يعلمون أن سائر السنن المأثورة في فضل علي ـ وإنها لتربو على المئات ـ كالنصوص الصريحة في وجوب موالاته، وحرمة معاداته، لدلالة كل منها على جلال قدره وعظم

شأنه، وعلو منزلته عند الله ورسوله، وقد أوردنا منها في غضون هذه المراجعات طائفة وافرة، وما لم نورده أضعاف أضعاف ما أوردناه (٨٨٨)، وأنتم ـ بحمد الله ـ ممن وسعوا السنن علما، وأحاطوا بها فهما، فهل وجدتم شيئا منها يتفق مع مناصبته ومحاربته، أو يلتئم مع إيذائه وبغضه وعداوته، أو يناسب هضمه وظلمه، وسبه على منابر المسلمين، وجعل ذلك سنة من سنن الخطباء أيام الجمع والأعياد، كلا. ولكن الذين ارتكبوا منه ذلك لم يبالوا بها على كثرتها وتواترها، ولم يكن لهم منها وازع عن العمل بكل ما تقتضيه سياستهم، وكانوا يعلمون أنه أخو النبي ووليه ووارثه ونجيه، وسيد عترته، وهارون أمته، وكفؤ بضعته وأبو ذريته، وأولهم إسلاماً وأخلصهم إيمانا، وأغزرهم علما، وأكثرهم عملا، وأكبرهم حلما، وأشدهم يقينا، وأعظمهم عناءً، وأحسنهم بلاءً، وأوفرهم مناقب، وأكرمهم سوابق، وأحوطهم على الإسلام، وأقربهم من رسول الله، وأشبههم به هديا وخلقا وسمتا، وأمثلهم فعلا وقولا وصمتا، لكن الأغراض الشخصية كانت هي المقدمة عندهم على كل دليل؛ فأي عجب بعد هذا من تقديم رأيهم في الإمامة على التعبد بنص الغدير، وهل نص الغدير إلا حديث واحد من مئات الأحاديث التي تأولوها؟ إيثارا لآرائهم وتقديما لمصالحهم، وقد قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي» (٨٨٩)، وقال ﷺ: «إنما مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له» (٨٩٠)، وقال ﷺ: «النجوم أمان أهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس» (٨٩١)، إلى آخر ما جاء على هذا النمط من صحاح السنن التي لم يتعبدوا بشيء منها، والسلام. **ش**

المراجعة ١٠١

١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

لِمَ لَمْ يحتج الإمام يوم السقيفة بنصوص الخلافة والوصاية؟

صرح الحق عن محضه، والحمد لله رب العالمين، ولم يبق إلاّ أمر واحد، تنكرت معالمه، وخفيت أعلامه، أذكره لك لتميط حجابه، وتعلن سره، وهو أن الإمام لم يحتج ـ يوم السقيفة على الصديق ومبايعيه ـ بشيء من نصوص الخلافة والوصاية التي أنتم عليها

عاكفون، فهل أنتم أعرف بمفادها منه؟ والسلام. س

المراجعة ١٠٢

١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ ـ موانع الإمام من الاحتجاج يوم السقيفة

٢ ـ الإشارة إلى احتجاجه واحتجاج مواليه مع وجود الموانع

١ ـ الناس كافة يعلمون أن الإمام وسائر أوليائه من بني هاشم وغيرهم، لم يشهدوا البيعة، ولا دخلوا السقيفة يومئذ وكانوا في معزل عنها وعن كل ما كان فيها، منصرفين بكلهم إلى خطبهم الفادح بوفاة رسول الله، وقيامهم بالواجب من تجهيزه صلى الله عليه وآله وسلم، لا يعنون بغير ذلك، ما واروه في ضراحه الأقدس حتى أكمل أهل السقيفة أمرهم فأبرموا البيعة، وأحكموا العقد، وأجمعوا ـ أخذا بالحزم ـ على منع كل قول أو فعل يوهن بيعتهم، أو يخدش عقدهم، أو يدخل التشويش والاضطراب على عامتهم، فأين كان الامام عن السقيفة وعن بيعة الصديق ومبايعيه ليحتج عليهم؟ وأنى يتسنى الاحتجاج له أو لغيره بعد عقد البيعة وقد أخذ أولو الأمر والنهي بالحزم، وأعلن أولو الحول والطول تلك الشدة، وهل يتسنى في عصرنا الحاضر لأحد أن يقابل أهل السلطة بما يرفع سلطتهم، ويلغي دولتهم؟ وهل يتركونه وشأنه لو أراد ذلك؟ هيهات هيهات، فقس الماضي على الحاضر، فالناس ناس والزمان زمان.

على أن عليا عليه السلام لم ير للاحتجاج عليهم يومئذ أثرا إلا الفتنة التي كان يؤثر ضياع حقه على حصولها في تلك الظروف، إذ كان يخشى منها على بيضة الإسلام وكلمة التوحيد، كما أوضحناه سابقا حيث قلنا: إنه مُني في تلك الأيام بما لم يمن به أحد، إذ مثل على جناحيه خطبان فادحان، الخلافة بنصوصها ووصاياها إلى جانب تستصرخه وتستفزه بشكوى تدمي الفؤاد، وحنين يفتت الأكباد، والفتن الطاغية إلى جانب آخر تنذره بانتفاض شبه الجزيرة، وانقلاب العرب، واجتياح الإسلام، وتهدده بالمنافقين من أهل المدينة، وقد مردوا على النفاق، وبمن حولهم من الأعراب، وهم منافقون بنص الكتاب، بل هم أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله، وقد قويت شوكتهم بفقده صلى الله عليه وآله وسلم وأصبح المسلمون بعده كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية، بين ذئاب

عادية، ووحوش ضارية، ومسيلمة الكذاب، وطليحة بن خويلد الأفاك، وسجاح بنت الحرث الدجالة، وأصحابهم الرعاع الهمج، قائمون ـ في محق الإسلام وسحق المسلمين ـ على ساق، والرومان والأكاسرة والقياصرة وغيرهم، كانوا للمسلمين بالمرصاد، إلى كثير من هذه العناصر الجياشة بكل حنق من محمد وآله وأصحابه، وبكل حقد وحسيكة لكلمة الإسلام تريد أن تنقض أساسها وتستأصل شأفتها، وإنها لنشيطة في ذلك مسرعة متعجلة، ترى أن الأمر قد استتب لها، والفرصة ـ بذهاب النبي إلى الرفيق الأعلى ـ قد حانت، فأرادت أن تسخر الفرصة، وتنتهز تلك الفوضى قبل أن يعود الإسلام إلى قوة وانتظام، فوقف علي بين هذين الخطرين..

فكان من الطبيعي له أن يقدم حقه قربانا لحياة المسلمين[1]، لكنه أراد الاحتفاظ بحقه في الخلافة، والاحتجاج على من عدل عنه بها على وجه لا تشق بهما للمسلمين عصا، ولاتقع بينهم فتنة ينتهزها عدوهم، فقعد في بيته حتى أخرجوه كرها بدون قتال، ولو أسرع إليهم ما تمت له حجة، ولا سطع لشيعته برهان، لكنه جمع فيما فعل بين حفظ الدين والاحتفاظ بحقه من خلافة المسلمين، وحين رأى أن حفظ الإسلام وردّ عادية أعدائه موقوفان في تلك الأيام على الموادعة والمسالمة، شق بنفسه طريق الموادعة، وآثر مسالمة القائمين في الأمر احتفاظا بالأمة، واحتياطا على الملة، وضنا بالدين، وإيثارا للآجلة على العاجلة، وقياماً بالواجب شرعا وعقلا من تقديم الأهم ـ في مقام التعارض ـ على المهم، فالظروف يومئذ لا تسع مقاومة بسيف، ولا مقارعة بحجة (❖).

٢ ـ ومع ذلك فإنه وبنيه، والعلماء من مواليه، كانوا يستعملون الحكمة في ذكر الوصية، ونشر النصوص الجلية، كما لا يخفى على المتتبعين، والسلام. **ش**

---

(١) وقد صرح عليه السلام بذلك في كتاب له بعثه إلى أهل مصر مع مالك الأشتر لما ولاه إمارتها إذ قال: «أما بعد، فإن الله سبحانه بعث محمدا صلى الله عليه وآله وسلم نذيرا للعالمين ومهيمنا على المرسلين، فلما مضى عليه السلام تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يلقى في روعي ولا يخطر ببالي أن العرب تزعج هذه الأمر من بعده صلى الله عليه وآله وسلم عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده، فما راعني إلا إنثيال الناس على فلان يبايعونه، فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلما أو هدما تكون المصيبة به عليَّ أعظم من فوت ولايتكم، التي إنما هي متاع أيام قلائل يزول منها ما كان، كما يزول السراب أو كما يتقشع السحاب، فنهض في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق، واطمأن الدين وتنهنه»، إلى آخر كلامه، فراجعه في نهج البلاغة.

المراجعة ١٠٣

١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

البحث عن احتجاجه واحتجاج مواليه

متى كان ذلك من الإمام؟ ومتى كان ذلك من ذويه ومواليه؟ أوقفونا على شيء منه، والسلام.

س

المراجعة ١٠٤

١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ ـ ثلة من موارد احتجاج الإمام

٢ ـ احتجاج الزهراء عليها السلام

١ ـ كان الإمام يتحرى السكينة في بث النصوص عليه، ولا يقارع بها خصومه احتياطا على الإسلام، واحتفاظا بريح[1] المسلمين، وربما اعتذر عن سكوته وعدم مطالبته ـ في تلك الحالة ـ بحقه فيقول[2]: «لا يعاب المرء بتأخير حقه، إنما يعاب من أخذ ما ليس له» (٨٩٢) وكان له في نشر النصوص عليه طرق تجلت الحكمة فيها بأجلى المظاهر، ألا تراه ما فعل يوم الرحبة إذ جمع الناس فيها أيام خلافته لذكرى يوم الغدير، فقال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم ما قال، إلا قام فشهد بما سمع، ولا يقم إلا من رآه، فقام ثلاثون من الصحابة فيهم اثنا عشر بدرياً فشهدوا بما سمعوه من نص الغدير[3] (٨٩٣) وهذا غاية ما يتسنى له في تلك الظروف الحرجة بسبب قتل عثمان، وقيام الفتنة في البصرة والشام، ولعمري أنه قصارى ما يتفق من الاحتجاج يومئذ مع الحكمة في تلك الأوقات، ويا له مقاما محمودا بعث نص الغدير من مرقده، فأنعشه بعد أن كاد، ومثل ـ لكل من كان في الرحبة من تلك الجماهير ـ موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خم، وقد أخذ بيد علي فأشرف به على مائة ألف أو يزيدون، من أمته، فبلغهم أنه وليهم من بعده، وبهذا كان نص الغدير أظهر مصاديق السنن المتواترة، فانظر إلى حكمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ أشاد به على رؤوس الأشهاد، وانتبه إلى حكمة الوصي يوم

---

(١) الريح: حقيقة في القوة والغلبة والنصر والدولة.

(٢) هذه الكلمة من كلمه القصير الخارج في غرضه الشريف وهي في نهج البلاغة، فراجع ما ذكره علامة المعتزلة في شرحها ص٣٢٤ من المجلد الرابع من شرح النهج.

(٣) كما ذكرناه في المراجعة ٥٦.

الرحبة إذ ناشدهم بذلك النشاد، فأثبت الحق بكل تؤدة اقتضتها الحال، وكل سكينة كان الإمام يؤثرها، وهكذا كانت سيرته في بث العهد إليه، ونشر النص عليه، فإنه إنما كان ينبه الغافلين بأساليب لا توجب ضجة ولا تقتضي نفرة.

وحسبك ما أخرجه أصحاب السنن من حديثه عليه السلام في الوليمة التي أولمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دار عمه شيخ الأباطح بمكة يوم أنذر عشيرته الأقربين، وهو حديث طويل جليل[1]، وكان الناس ولم يزالوا يعدونه من أعلام النبوة، وآيات الإسلام، لاشتماله على المعجز النبوي بإطعام الجم الغفير من الزاد اليسير، وقد جاء في آخره: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ برقبته، فقال: «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا» (٨٩٤).

وكثيرا ما كان يحدث بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له: «أنت ولي كل مؤمن بعدي» (٨٩٥).

وكم حدث بقوله له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» (٨٩٦). وكم حدث بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى. قال: من كنت وليه فهذا ـ علي ـ وليه»[2] (٨٩٧).

إلى كثير من النصوص التي لم تجحد، وقد أذاعها بين الثقات والأثبات، وهذا ما يتسنى له في تلك الأوقات، ﴿حكمة بالغة فما تغن النذر﴾، ويوم الشورى أعذر وأنذر، ولم يبق من خصائصه ومناقبه شيئا إلا احتج به (٨٩٨)، وكم احتج أيام خلافته متظلما، وبث شكواه على المنبر متألما، حتى قال: «أما والله لقد تقمصها فلان، وأنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلي الطير، فسدلت دونها ثوبا، وطويت عنها كشحا، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهبا...» إلى آخر الخطبة (٨٩٩) الشقشقية[3].

وكم قال: «اللهم إني أستعينك على قريش ومن أعانهم[4]، فإنهم قطعوا رحمي،

---

(١) أوردناه في المراجعة ٢٠.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم كما بيناه في آخر المراجعة ٢٦.

(٣) هي الخطبة ٣ من نهج البلاغة في ص٢٥ من جزئه الأول.

(٤) راجع الخطبة ١٦٧ أو ص١٠٣ من الجزء الثاني من النهج.

وصغروا عظيم منزلتي، واجمعوا على منازعتي أمراً هو لي، ثم قالوا: ألا إن في الحق أن تأخذه وفي الحق أن تتركه» اهـ. (٩٠٠).

وقد قال لـه قائل[١]: «إنك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص، فقال: بل أنتم والله لأحرص وإنما طلبت حقا لي وأنتم تحولون بيني وبينه» (٩٠١).

وقال عليه السلام[٢]: «فوالله مازلت مدفوعا عن حقي مستأثرا علي منذ قبض الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم حتى يوم الناس هذا» (٩٠٢). وقال عليه السلام مرة: «لنا حق فإن أعطيناه، وإلا ركبنا أعجاز الإبل، وإن طال السرى»[٣] (٩٠٣).

وقال عليه السلام في كتاب كتبه إلى أخيه عقيل[٤]: «فجزت قريش عني الجوازي، فقد قطعوا رحمي، وسلبوني سلطان ابن أمي» (٩٠٤).

وكم قال عليه السلام[٥]: «فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي، فضننت بهم عن الموت، وأغضيت على القذى، وشربت على الشجى، وصبرت على أخذ الكظم، وعلى أمرّ من طعم العلقم» (٩٠٥).

وسأله بعض أصحابه: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فقال[٦]: «يا أخا بني أسد إنك لقلق الوضين، ترسل في غير سدد، ولك بعد ذمامة الصهر وحق المسألة وقد استعلمت فاعلم، أما الاستبداد علينا بهذا المقام، ونحن الأعلون نسبا، والأشدون برسول الله نوطا، فإنها كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم؛ وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم لله والمعود إليه يوم القيامة، ودع عنك نهبا صيح في حجراته...» الخطبة (٩٠٦).

وقال عليه السلام[٧]: «أين الذين زعموا انهم الراسخون في العلم دوننا؟ كذبا علينا وبغيا،

---

(١) كما في الخطبة ١٦٧ أيضا.

(٢) كما في الخطبة ٥ ص٣٧ من الجزء الأول من النهج.

(٣) هذه الكلمة هي ٢١ من كلماته في باب المختار من حكمه، ص١٥٥ من النهج، وقد علق عليها السيد الرضي كلمة نفيسة، وعلق عليها الشيخ محمد عبده كلمة أخرى، يجدر بالأديب مراجعتهما.

(٤) وهو الكتاب ٣٦ في ص ٦٧ من الجزء ٣ من النهج.

(٥) راجع الخطبة ٢٥ ص٦٢ من الجزء الأول من النهج.

(٦) كما في ص٧٩ من الجزء الثاني من النهج من الكلام ١٥٧.

(٧) كما في ص٣٦ والتي بعدها من الجزء الثاني من النهج من الكلام ١٤٠.

أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يستعطى الهدى، ويستجلى العمى؛ إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم...» الخ (٩٠٧).

وحسبك قوله عليه السلام في بعض خطبه[١]: «حتى إذا قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السبل، واتكلوا على الولائج[٢]، ووصلوا غير الرحم، وهجروا السبب الذي أمروا بمودته، ونقلوا البناء عن رص أساسه، فبنوه في غير مواضعه، معادن كل خطيئة، وأبواب كل ضارب في غمرة، قد ماروا في الحيرة، وذهلوا في السكرة، على سنة من آل فرعون، من منقطع إلى الدنيا راكن، أو مفارق للدين مباين» (٩٠٨).

وقوله عليه السلام في خطبة خطبها بعد البيعة له، وهي من جلائل خطب النهج[٣]: «لايُقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدا، هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة، الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى منتقله» (٩٠٩). وقوله عليه السلام من خطبة أخرى يعجب فيها من مخالفيه: «فيا عجبي! ومالي لاأعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصون أثر نبي، ولايقتدون بعمل وصي...» الخطبة[٤] (٩١٠).

٢ ـ وللزهراء عليها السلام حجج بالغة، وخطبتاها في ذلك سائرتان، كان أهل البيت عليهم السلام يلزمون أولادهم بحفظهما كما يلزمونهم بحفظ القرآن، وقد تناولت أولئك الذين نقلوا البناء عن رص أساسه فبنوه في غير موضعه، فقالت: «ويحهم أنى زحزحوها ـ أي الخلافة ـ عن رواسي الرسالة؟! وقواعد النبوة، ومهبط الروح الأمين، الطبن[٥] بأمور الدنيا والدين، ألا ذلك الخسران المبين، وما الذي نقموا من أبي الحسن؟ نقموا والله نكير سفيه، وشدة وطأته، ونكال وقعته، وتنمره في ذات الله، وتالله لو تكافؤوا[٦] على زمام نبذه إليه

---

(١) راجعه في آخر ص٤٨ والتي بعدها من الجزء الثاني من النهج في الخطبة ١٤٦.

(٢) دخائل المكر والخديعة.

(٣) تجدها في أول ص٢٥ وهي آخر الخطبة ٢ من الجزء الأول من النهج.

(٤) راجعها في ص١٤٥ من الجزء الأول من النهج وهي الخطبة ٨٤.

(٥) الخبير.

(٦) التكافؤ: التساوي، والزمام الذي نبذه إليه رسول الله ـ أي ألقاه إليه ـ إنما هو زمام الأمة في أمور دينها ←

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاعتقله وسار بهم سيراً سجحاً لا يكلم خشاشه، ولا يتتعتع راكبه، ولأوردهم منهلا رويا فضفاضا[1] تطفح ضفتاه، ولا يترنم جانباه، ولأصدرهم بطانة[2] ونصح لهم سرا وإعلانا، غير متحل منهم بطائل إلا بغمر الناهل[3] وردعة سورة الساغب[4] ولفتحت عليهم بركات من السماء والأرض، وسيأخذهم الله بما كانوا يكسبون، ألا هلم فاستمع وما عشت أراك الدهر عجبا، وإن تعجب، فقد أعجبك الحادث، إلى أي لجأ لجؤوا؟ وبأي عروة تمسكوا، لبئس المولى ولبئس العشير، بئس للظالمين بدلا، استبدلوا والله الذنابا بالقوادم، والعجز بالكاهل، فرغما لمعاطس قوم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون، ويحهم ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدّي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون﴾...» إلى آخر الخطبة[5](٩١١) وهي نموذج كلام العترة الطاهرة عليهم السلام في هذا الموضوع، وعلى هذه فقس ما سواها، والسلام.

ش

→

ودنياها، والمعنى أنهم لو تساووا جميعا في الانقياد بذلك الزمام، والاستسلام إلى ذلك القائد العام، لأعتقله أي وضعه بين ركابه، وساقه كما يعتقل الرمح، وسار بهم سيرا سجحا أي سهلا، لا يكلم خشاشه أي لا يجرح أنف البعير، والخشاش: عود يجعل في أنف البعير يشد به الزمام، ولا يتتعتع راكبه أي لا يصيبه أذى.

(١) أي يفيض منه الماء.

(٢) أي شبعانين.

(٣) أي ري الظمآن.

(٤) أي كسر شدة الجوع.

(٥) أخرجها أبوبكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة وفدك، عن محمد بن زكريا، عن محمد بن عبد الرحمن المهلبي، عن عبد الله بن حماد بن سليمان، عن أبيه، عن عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، مرفوعة إلى الزهراء عليها السلام ورواها الإمام أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر المتوفى سنة ٢٨٠، في ص٢٣ من كتابه (بلاغات النساء) من طريق هارون بن مسلم بن سعدان، عن الحسن بن علوان، عن عطية العوفي الذي روى هذه الخطبة عن عبد الله بن الحسن بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن جدتها الزهراء عليها السلام؛ وأصحابنا يروون هذه الخطبة عن سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي، عن الزهراء عليها السلام وقد أوردها الطبرسي في كتاب الاحتجاج، والمجلسي في بحار الأنوار، ورواها غير واحد من الأثبات الثقات.

المراجعة ١٠٥

١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

نلتمس تتميم الفائدة بنقل احتجاج غير الإمام والزهراء، ولكم الفضل والسلام.

س

المراجعة ١٠٦

١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ ـ احتجاج ابن عباس

٢ ـ احتجاج الحسن والحسين عليهما السلام

٣ ـ احتجاج أبطال الشيعة من الصحابة

٤ ـ الإشارة إلى احتجاجهم بالوصية

١ ـ ألفتكم إلى محاورة ابن عباس وعمر، إذ قال عمر (في حديث طويل دار بينهما): «يا ابن عباس أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم؟ (قال ابن عباس): فكرهت أن أجيبه، فقلت له: إن لم أكن أدري فإن أمير المؤمنين يدري، فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتجحفوا على قومكم بجحا بجحا[1]، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت (قال): فقلت: يا أمير المؤمنين، إن تأذن لي في الكلام وتمط عني الغضب، تكلمت، قال: تكلم (قال ابن عباس): أما قولك يا أمير المؤمنين: اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت، فلو أن قريشاً اختارت لأنفسها من حين اختار الله لها، لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود، وأما قولك: إنهم أبوا أن تكون لنا النبوة والخلافة، فإن الله عزوجل، وصف قوما بالكراهة، فقال: ﴿ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم﴾ فقال عمر: هيهات يا ابن عباس، قد كانت تبلغني عنك أشياء أكره أن أقرك عليها فتزيل منزلتك مني، قلت: ما هي يا أمير المؤمنين؟ فإن كانت حقا فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، وإن كانت باطلا فمثلي أماط الباطل عن نفسه، فقال عمر: بلغني أنك تقول: إنما صرفوها عنا حسدا وبغيا وظلما، (قال) فقلت: أما قولك يا أمير المؤمنين ظلما فقد تبين للجاهل والحليم، وأما قولك حسداً فإن آدم حسد ونحن ولده المحسودون، فقال عمر: هيهات هيهات، أبت والله قلوبكم يا بني هاشم إلا حسدا

(١) أي تبجحا، والبجح بالشيء: هو الفرح به.

لايزول. (قال) فقلت: مهلا يا أمير المؤمنين، لا تصف بهذا قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا...» الحديث[1] (٩١٢).

وحاوره مرة أخرى، فقال له في حديث آخر: «كيف خلفت ابن عمك، قال: فظننته يعني عبد الله بن جعفر، قال: فقلت: خلفته مع أترابه، قال: لم أعن ذلك إنما عنيت عظيمكم أهل البيت، قال: قلت: خلفته يمتح بالغرب وهو يقرأ القرآن. قال: يا عبد الله عليك دماء البدن إن كتمتنيها هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قال: قلت: نعم. قال: أيزعم أن رسول الله نص عليه؟ قال ابن عباس: قلت: وأزيدك سألت أبي عما يدعي ـ من نص رسول الله عليه بالخلافة ـ فقال: صدق، فقال عمر: كان من رسول الله في أمره ذرو[2] من قول لا يثبت حجة، ولا يقطع عذرا، ولقد كان يربع[3] في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه ان يصرح باسمه فمنعته من ذلك...» الحديث[4] (٩١٣).

وتحاورا مرة ثالثة فقال: «يا ابن عباس ما أرى صاحبك إلا مظلوما، فقلت: يا أمير المؤمنين فاردد إليه ظلامته (قال) فانتزع يده من يدي ومضى يهمهم ساعة، ثم وقف فلحقته، فقال: يا ابن عباس ما أظنهم منعهم عنه إلا أنه استصغره قومه، قال: فقلت له: والله ما استصغره الله ورسوله حين أمراه أن يأخذ براءة من صاحبك، قال: فأعرض عني وأسرع، فرجعت عنه»[5] (٩١٤).

وكم لحبر الأمة ولسان الهاشميين وابن عم رسول الله عبد الله بن العباس من أمثال هذه المواقف، وقد مر عليك في المراجعة ٢٦ احتجاجه على ذلك الرهط العاتي ببضع

---

(١) نقلناه من التاريخ الكامل لابن الأثير بعين لفظه وقد أورده في آخر سيرة عمر من حوادث سنة ٢٣ ص٢٤ من جزئه الثالث، وأوردها علامة المعتزلة في سيرة عمر أيضا ص١٠٧ من المجلد الثالث من شرح نهج البلاغة.

(٢) الذرو ـ بالكسر والضم ـ: المكان المرتفع والعلو مطلقا، والمعنى أنه كان من رسول الله ﷺ في أمر علي علو من القول في الثناء عليه، وهذا اعتراف من عمر كما لا يخفى.

(٣) هذا مأخوذ من قولهم ربع الرجل في هذا الحجر إذا رفعه بيده امتحانا لقوته، يريد أن النبي كان في ثنائه على علي بتلك الكلمات البليغة، يمتحن الأمة في أنها هل تقبله خليفة أم لا.

(٤) أخرجه الإمام أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر في كتابه (تاريخ بغداد) بسنده المعتبر إلى ابن عباس، وأورده علامة المعتزلة في أحوال عمر من شرح نهج البلاغة، ص٩٧ من مجلده الثالث.

(٥) أورد هذه المحاورة أهل السير في أحوال عمر، ونحن نقلناها من شرح نهج البلاغة لعلامة المعتزلة، فراجع ص١٠٥ من مجلده الثالث.

عشرة من خصائص علي عليه السلام في حديث طويل جليل، قال فيه: «وقال النبي لبني عمه: أيكم يواليني في الدنيا والآخرة فأبوا، وقال علي: أنا أواليك في الدنيا والآخرة، فقال لعلي: أنت وليي في الدنيا والآخرة (إلى أن قال ابن عباس): وخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك وخرج الناس معه، فقال له علي: أخرج معك؟ فقال رسول الله: لا، فبكى علي، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي (قال): وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من كنت مولاه فإن عليا مولاه...» الحديث (٩١٥).

٢ـ وكم لرجالات بني هاشم يومئذ من أمثال هذه الاحتجاجات، حتى أن الحسن بن علي عليه السلام جاء إلى أبي بكر وهو على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له: انزل عن مجلس أبي (٩١٦)، ووقع للحسين نحو ذلك مع عمر وهو على المنبر أيضا[1] (٩١٧).

٣ـ وكتب الإمامية تثبت في هذا المقام احتجاجات كثيرة قام بها الهاشميون وأولياؤهم من الصحابة والتابعين، فليراجعها من أرادها في مظانها، وحسبنا ما في كتاب الاحتجاج للإمام الطبرسي من كلام كل من خالد بن سعيد بن العاص الأموي[2] وسلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، والمقداد، وبريدة الأسلمي، وأبي الهيثم بن التيهان، وسهل وعثمان ابني حنيف، وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، وأُبيٌّ بن كعب، وأبي أيوب الأنصاري، وغيرهم (٩١٨). ومن تتبع أخبار أهل البيت عليهم السلام وأولياءهم، علم أنهم كانوا لا يضيعون فرصة تخولهم الاحتجاج بأنواعه كلها من تصريح

---

(١) نقل ابن حجر كلتا القضيتين في المقصد الخامس، مما أشارت إليه آية المودة في القربى، وهي الآية ١٤ من آيات الباب ١١ من صواعقه، فراجع من الصواعق ص١٦٠، وقد أخرج الدارقطني قضية الحسن مع أبي بكر، وأخرج ابن سعد في ترجمة عمر من طبقاته قضية الحسين مع عمر.

(٢) كان خالد بن سعيد بن العاص ممن أبى خلافة أبي بكر، وامتنع عن البيعة ثلاثة أشهر، نص على ذلك جماعة من أثبات أهل السنة كابن سعد في ترجمة خالد من طبقاته ص٧٠ من جزئها الرابع، وذكر أن أبا بكر لما بعث الجنود إلى الشام، عقد له على المسلمين وجاء باللواء إلى بيته، فقال عمر لأبي بكر: أتولي خالدا وهو القائل ما قال؟ فلم يزل به حتى أرسل أبا أروى الدوسي فقال له: إن خليفة رسول الله يقول لك: اردد إلينا لواءنا، فأخرجه فدفعه إليه، وقال: ما سرتنا ولايتكم، ولا ساءنا عزلكم، فجاء أبوبكر فدخل عليه يعتذر إليه، ويعزم عليه أن لا يذكر عمر بحرف. ا هـ. وكل من ذكر بعث الجنود إلى الشام، أورد هذه القضية أو أشار إليها، فهي من الأمور المستفيضة.

وتلويح، وشدة ولين، وخطابة وكتابة، وشعر ونثر، حسبما تسمح لهم ظروفهم الحرجة.

٤ ـ وأكثروا من ذكر الوصية محتجين بها كما يعلمه المتتبعون، والسلام. **ش**

المراجعة ١٠٧

١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

متى ذكروا الوصية؟

متى ذكروا الوصية إلى الإمام؟ ومتى احتجوا بها؟ وما رأيتهم ذكروها إلا في مجلس أم المؤمنين فأنكرتها، كما بيناه سابقا، والسلام. **س**

المراجعة ١٠٨

٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

الاحتجاج بالوصية

بلى ذكرها أمير المؤمنين عليه السلام على المنبر، وقد تلونا عليك في المراجعة ١٠٤ نصه. وكل من أخرج حديث الدار يوم الإنذار فإنما أسنده إلى علي، وقد أوردناه سابقا في المراجعة ٢٠ وفيه النص الصريح بوصايته وخلافته، وخطب الإمام أبو محمد الحسن السبط سيد شباب أهل الجنة حين قتل أمير المؤمنين عليهما السلام خطبته الغراء[1] فقال فيها: «وأنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي» (٩١٩).

وقال الإمام جعفر الصادق عليه السلام[2]: «كان علي يرى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل الرسالة الضوء، ويسمع الصوت (قال): وقال له صلى الله عليه وآله وسلم: لولا أني خاتم الأنبياء لكنت شريكا في النبوة، فإن لم تكن نبيا فإنك وصي نبي ووارثه» (٩٢٠)؛ وهذا المعنى متواتر عن أئمة أهل البيت كافة؛ وهو من الضروريات عندهم وعند أوليائهم، من عصر الصحابة إلى يومنا هذا.

وكان سلمان الفارسي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن وصيي، وموضع سري، وخير من أترك بعدي، ينجز عدتي، ويقضي ديني، علي بن أبي طالب» (٩٢١).

وحدث أبو أيوب الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لفاطمة: «أما علمت أن

---

(١) أخرجه الحاكم في ص١٧٢ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرك.

(٢) كما في ص ٢٥٤ من المجلد الثالث من شرح نهج البلاغة في آخر شرح الخطبة القاصعة.

الله عزوجل اطلع على أهل الأرض فاختار منهم أباك فبعثه نبيا، ثم اطلع الثانية فاختار بعلك، فأوحى إلي فأنكحته واتخذته وصيا» (٩٢٢).

وحدث بريدة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لكل نبي وصي ووارث، وأن وصيي ووارثي علي بن أبي طالب»[1] (٩٢٣).

وكان جابر بن يزيد الجعفي إذا حدث عن الإمام الباقر عليه السلام يقول ـ كما في ترجمة جابر من ميزان الذهبي ـ: «حدثني وصي الأوصياء» (٩٢٤).

وخطبت أم الخير بنت الحريش البارقية في صفين تحرض أهل الكوفة على قتال معاوية خطبتها العصماء، فكان مما قالت فيها: «هلموا رحمكم الله إلى الإمام العادل، والوصي الوفي، والصديق الأكبر...» إلى آخر كلامها[2] (٩٢٥).

هذا بعض ما أشاد السلف بذكر الوصية في خطبهم وحديثهم. ومن تتبع أحوالهم، وجدهم يطلقون الوصي على أمير المؤمنين إطلاق الأسماء على مسمياتها، حتى قال صاحب (تاج العروس) في مادة الوصي ص٣٩٢ من الجزء العاشر من التاج: والوصي ـ كغني ـ: لقب علي (رضي الله عنه).

أما ما جاء من ذلك في شعرهم، فلا يمكن أن يحصى في هذا الإملاء، وإنما نذكر منه ما يتم به الغرض، قال عبد الله بن العباس بن عبد المطلب:

وصي رسول الله من دون أهله وفارسه إن قيل هل من منازل (٩٢٦)

وقال المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب من أبيات يحرض فيها أهل العراق على حرب معاوية بصفين:

هذا وصي رسول الله قائدكم وصهره وكتاب الله قد نشرا (٩٢٧)

وقال عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب:

ومنا علي ذاك صاحب خيبر وصاحب بدر يوم سالت كتائبه

وصي النبي المصطفى وابن عمه فمن ذا يدانيه ومن ذا يقاربه (٩٢٨)

وقال أبو الهيثم بن التيهان، وكان بدريا، من أبيات أنشأها يوم الجمل:

---

(١) حديث بريدة هذا، وحديثا أبي أيوب وسلمان المتقدمان أوردناهما في المراجعة ٦٨.

(٢) أخرج الإمام أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر البغدادي في ص٤١ من كتاب (بلاغات النساء) بسنده إلى الشعبي.

إن الوصـــــي إمامـــــنا ووليـــــنا برح الخفاء وباحت الأسرار (٩٢٩)

وقال خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وهو بدري، من أبيات أنشأها يوم الجمل أيضا:

يـا وصـي النـبـي قـد أجلـت الحـر ب الأعادي وسارت الأظعان (٩٣٠)

وقال (رضي الله عنه):

أعـائش خلـي عـن علـي وعيـبـه بمـا لـيس فـيـه إنمـا أنـت والـده

وصـي رسـول الله مـن دون أهلـه وأنت على ما كان من ذاك شاهده (٩٣١)

وقال عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي، يوم الجمل وهو من أبطال الصحابة، وقد استشهد في صفين هو وأخوه عبد الرحمن:

يا قـوم للخطـة العظمى التي حدثت حرب الوصي وما للحب من آسي (٩٣٢)

ومن شعر أمير المؤمنين عليه السلام في صفين:

مـا كـان يرضـى أحمـد لـو أخـبرا أن يقـرنوا وصـيه والأبـترا (٩٣٣)

وقال جرير بن عبد الله البجلي الصحابي من أبيات أرسلها إلى شرحبيل بن السمط، وقد ذكر فيها عليا:

وصـي رسـول الله مـن دون أهلـه وفارسه الحامي به يضرب المثل (٩٣٤)

وقال عمر بن حارثة الأنصاري من أبيات له في محمد ابن أمير المؤمنين المعروف بابن الحنفية:

سـمي النبـي وشـبه الوصـي ورايـته لونهـا العـندم (٩٣٥)

وقال عبد الرحمن بن جعيل إذ بايع الناس عليا بعد عثمان:

لعمـري لقـد بايعـتم ذا حفـيظـة علـى الـدين معـروف العفـاف موفقـا

عليا وصي المصطفى وابن عمه وأول من صلى أخا الدين والتقى (٩٣٦)

وقال رجل من الأزد يوم الجمل:

هـذا علـي وهـو الوصـي آخـاه يـوم الـنجوة النبـي

وقـال هـذا بعـدي الولـي وعـاه واع ونسـى الشـقي (٩٣٧)

وخرج يوم الجمل شاب من بني ضبة معلم من عسكر عائشة، وهو يقول:

نحـن بـنو ضـبة أعـداء علـي ذاك الـذي يعـرف قدمـا بالوصـي

وفـارس الخـيل علـى عهـد النبـي ما أنـا عـن فضـل علـي بالعمـي

لكنني أنعي ابن عفان التقي (٩٣٨)

وقال سعيد بن قيس الهمداني يوم الجمل، وكان مع علي:

أيـــة حـــرب أضـــرمت نـــيرانها وكســـرت يـــوم الوغـــى مـــرانها

قـــل للوصـــي أقبلـــت قحطانهـــا فـــادع بهـــا تكفـــيكها همدانهـــا

هـم بنـوها وهـم إخوانهـا (٩٣٩)

وقال زياد بن لبيد الأنصاري يوم الجمل، وكان من أصحاب علي:

كيف تـرى الأنصـار فـي يـوم الكلـب إنـا أنـاس لا نبالـي مـن عطـب

ولا نبالـي فـي الوصـي مـن غضـب وإنمـــا الأنصـــار جـــد لا لعـــب

هـذا علـــي وابـــن عـــبد المـطلـــب ننصـره الـيوم علـى مـن قـد كـذب

من يكسب البغي فبئس ما اكتسب (٩٤٠)

وقال حجر بن عدي الكندي في ذلك اليوم أيضا:

يـــا ربـــنا ســـلم لـــنا علـــيا ســـلم لـــنا المـــبارك المضـــيا

المؤمـــــن الموحـــــد التقـــــيا لا خـــــطل الـــــرأي ولا غويـــــا

بـــل هاديـــا موفقـــا مهديـــا واحفظـــه ربـــي واحفـــظ النبـــيا

فـــيه فقـــد كـــان لـــه ولـــيا ثـــم ارتضـــاه بعـــده وصـــيا (٩٤١)

وقال عمر بن أحجية يوم الجمل في خطبة الحسن بعد خطبة ابن الزبير:

حســـن الخـــير يـــا شـــبيه أبـــيه قمـــت فيـــنا مقـــام خـــير خطيـــب

قمـــت بالخطـــبة التـــي صـــدع الله بهـــا عـــن أبـــيك أهـــل العـــيوب

لست كابـن الزبـير لجلـج فـي القـول وطاطـــا عـــنان فســـل مريـــب

وأبـــى الله أن يقـــوم بمـــا قـــا م بـــه ابـــن الوصـــي وابـــن النجيـــب

إن شخصـا بيـن النبـي لـك الخـير وبيـن الوصـي غـير مشـوب (٩٤٢)

وقال زجر بن قيس الجعفي يوم الجمل أيضا:

أضـــربكم حـــتى تقـــروا لعلـــي خـــير قـــريش كلهـــا بعـــد النبـــي

من زانه الله وسماه الوصي (٩٤٣)

وقال زجر بن قيس يوم صفين:

فصلى الإله على أحمد رسول المليك تمام النعم

رسول المليك ومن بعده خليفتنا القائم المدعم

عليا عنيت وصي النبي يجالد عنه غواة الأمم (٩٤٤)

وقال الأشعث بن قيس الكندي:

أتانا الرسول رسول الإمام فسر بمقدمه المسلمونا

رسول الوصي وصي النبي له السبق والفضل في المؤمنينا(٩٤٥)

وقال أيضا:

أتانا الرسول رسول الوصي علي المهذب من هاشم

وزير النبي وذي صهره وخير البرية والعالم (٩٤٦)

وقال النعمان بن العجلان الزرقي الأنصاري في صفين:

كيف التفرق والوصي إمامنا لا كيف إلا حيرة وتخاذلا

فذروا معاوية الغوي وتابعوا دين الوصي لتحمدوه آجلا (٩٤٧)

وقال عبد الرحمن بن ذؤيب الأسلمي من أبيات يهدد فيها معاوية بجنود العراق:

يقودهم الوصي إليك حتى يردك عن ضلال وارتياب[1] (٩٤٨)

وقال عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب:

إن ولي الأمر بعد محمد علي وفي كل المواطن صاحبه

---

(١) هذا البيت وجميع ما قبله من الأشعار والأراجيز، مذكورة في كتب السير والأخبار، ولاسيما المختصة منها بوقعتي الجمل وصفين، ونقلها بأجمعها العلامة المتتبع ابن أبي الحديد في ص٤٧ وما بعدها إلى ص٥٠ من المجلد الأول من شرح نهج البلاغة، طبع مصر، وذلك حيث شرح خطبة أمير المؤمنين المشتملة على ذكر آل محمد وقوله فيهم: «ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة»، وبعد نقل هذه الأشعار والأراجيز قال ما هذا لفظه: والأشعار التي تتضمن هذه اللفظة «الوصية» كثيرة جدا، ولكنا ذكرنا منها هاهنا بعض ما قيل في هذين الحزبين ـ يعني كتاب وقعة الجمل لأبي مخنف، وكتاب نصر بن مزاحم في صفين ـ (قال): فأما ما عداهما فإنه يجل عن الحصر، ويعظم عن الإحصاء والعد، ولولا خوف الملالة والإضجار لذكرنا من ذلك ما يملأ أوراقا كثيرة. اهـ.

وصـــي رســـول الله حقـــا وصـــنوه وأول مـن صلى ومن لان جانبه (٩٤٩)

وقال خزيم بن ثابت ذو الشهادتين:

وصـــي رســـول الله مـــن دون أهلـــه وفارســه مـذ كان فـي سـالف الزمـن

وأول مـن صـلى مـن الـناس كلـهم سوى خيرة النسوان والله ذو منن (٩٥٠)

وقال زفر بن حذيفة الأسدي:

فحوطـــوا علـــيا وانصـــروه فإنـــه وصي وفي الإسلام أول أول[1] (٩٥١)

وقال أبو الأسود الدؤلي:

أحـــب محمـــدا حـــبا شـــديدا وعباســا وحمــزة والوصــيا (٩٥٢)

وقـال الـنعمان بـن العجـلان وكـان شـاعر الأنصـار وأحـد سـاداتهم مـن قصـيدة له[2] يخاطب فيها ابن العاص:

وكـــان هوانـــا فـــي علـــي وأنـــه لأهـل لهـا مـن حيث تـدري ولا تـدري

فـذاك بعـون الله يدعـو إلـى الهـدى وينهى عـن الفحشـاء والبغـي والـنكر

وصـي النبـي المصـطفى وابـن عمـه وقـاتل فرسـان الضـلالة والكفـر (٩٥٣)

وقال الفضل بن العباس من أبيات لـه[3]:

ألا إن خـــير الـــناس بعـــد نبـــيهم وصي النبي المصطفى عند ذي الذكر

وأول مـــن صـــلى وصـــنو نبـــيه وأول من أردى الغواة لدى بدر (٩٥٤)

وقال حسان بن ثابت من أبيات[4] يمدح فيها عليا بلسان الأنصار كافة:

حفظـت رســول الله فيـنا وعهـده إليـك ومـن أولى به منك من ومن

---

(١)إن بيت زفر هذا، وبيتي خزيمة السابقين عليه، وبيتي عبد الله بن أبي سفيان المتقدمين عليهما، قد رواها عنهم الإمام الإسكافي في كتابه نقض العثمانية، ونقلها ابن أبي الحديد في آخر شرح الخطبة القاصعة ص٢٥٨ وما بعدها من المجلد الثالث من شرح النهج طبع مصر.

(٢)ذكرها الزبير بن بكار في الموفقيات، ونقلها علامة المعتزلة ص١٣ من المجلد الثالث من شرح النهج، لكن ابن عبد البر أورد هذه القصيدة في ترجمة النعمان من الاستيعاب، فحذف محل الشاهد منها (وكذلك يفعلون).

(٣)أوردها ابن الأثير في آخر أحوال عثمان ص٧٤ من الجزء الثالث من تاريخه الكامل، غير أنه قال: إلا أن خير الناس بعد ثلاثة البيت

(٤)أوردها الزبير بن بكار في الموفقيات، ونقلها ابن أبي الحديد ص١٥ من المجلد الثاني من شرح النهج.

ألست أخاه في الهدى ووصيه وأعلم منهم بالكتاب وبالسنن؟ (٩٥٥)

وقال بعض الشعراء يخاطب الحسن بن علي عليهما السلام :

يا أجل الأنام يا ابن الوصي أنت سبط النبي وابن علي[١] (٩٥٦)

وقالت أم سنان بنت خيثمة بن خرشة المذحجية من أبيات[٢] تخاطب فيها علياً وتمدحه :

قد كنت بعد محمد خلفا لنا أوصى إليك بنا فكنت وفيا (٩٥٧)

هذا ما نالته يد العجالة ووسعه ذرع هذا الإملاء من الشعر المنظوم في هذا المعنى على عهد أمير المؤمنين، ولو تصدين للمتأخر عن عصره لأخرجنا كتابا ضخما، ثم اعترفنا بالعجز عن الاستقصاء، على أن استيعاب ما قيل في ذلك مما يوجب الملل، وقد نخرج به عن الموضوع الأصلي، إذن فلنكتف بالسير من كلام المشاهير، ولنجعله مثالا لسائر ما قيل في هذا المعنى.

قال الكميت بن زيد في قصيدته الميمية الهاشمية :

والوصي[٣] الذي أمال التجوبي به عرش أمة لانهدام

كان أهل العفاف والمجد والخير ونقض الأمور والإبرام

---

(١) نقله الشيخ محمد علي حشيشو الحنفي الصيداوي في هامش ص٦٥ من كتابه : آثار ذوات السوار، إذ ذكر غانمة بنت عامر ومعاوية، وأنها أنشدت هذا البيت أمام معاوية في كلام جابهته فيه.

(٢) ذكرها الإمام أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر البغدادي حين ذكر أم سنان في ص٦٧ من (بلاغات النساء)، ونقلها أيضا عن أم سنان الشيخ محمد علي حشيشو الحنفي في آخر ص٧٨ من آثار ذوات السوار.

(٣) قال العلامة الشيخ محمد محمود الرافعي حين انتهى إلى شرح هذا البيت من شرحه هاشميات الكميت : المراد به علي (كرم الله وجهه) سمي وصياً لأن رسول الله أوصى إليه، فمن ذلك ما روي عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعا أنه قال : «لكل نبي وصي، وأن عليا وصيي ووارثي» (قال) وأخرج الترمذي عن النبي أنه قال : « من كنت مولاه فعلي مولاه» (قال) وروى البخاري عن سعد : «أن رسول الله خرج إلى تبوك واستخلف عليا، فقال : أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال : ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» (قال) قال ابن قيس الرقيات :

نحن منا النبي أحمد والصديق منا التقي والحكماء

وعلي وجعفر ذو الجنا حين هناك الوصي والشهداء

(قال) : وهذا شيء كانوا يقولونه ويكثرون فيه، ثم استشهد على ذلك بما نقلناه في الأصل عن كثير عزة.

والوصي الولي[1] والفارس المعـ ـلم تحت العجاج غير الكهام

ووصي الوصي ذي الخطة الفصـ ـل ومردي الخصوم يوم الخصام (٩٥٨)

وقال كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ويعرف بكثير عزة:

وصي النبي المصطفى وابن عمه وفكاك أعناق وقاضي مغارم (٩٥٩)

وقال أبوتمام الطائي من قصيدته الرائية[2]:

ومن قبله أحلفتم لوصية بداهية دهياء ليس لها قدر

فجئتم بها بكراً عواناً ولم يكن لها قبلها مثلاً عوان ولا بكر

أخوه إذا عد الفخار وصهره فلا مثله أخ ولا مثله صهر

وشد به أزر النبي محمد كما شد من موسى بهارونه الأزر (٩٦٠)

وقال دعبل بن علي الخزاعي في رثاء سيد الشهداء عليه السلام:

رأس ابن بنت محمد ووصيه يا للرجال على قناة يرفع (٩٦١)

وقال أبو الطيب المتنبي ـ إذ عوتب على تركه مديح أهل البيت عليهم السلام كما في ديوانه:

وتركت مدحي للوصي تعمدا إذ كان نورا مستطيلا شاملا

وإذا استطال الشيء قام بنفسه وصفات نور الشمس تذهب باطلا (٩٦٢)

وقال يمدح أبا القاسم طاهر بن الحسين بن طاهر العلوي كما في ديوانه أيضا:

هو ابن رسول الله وابن وصيه وشبههما شبهت بعد التجارب (٩٦٣)

إلى ما لا يحصى ولا يستقصى من أمثال هذا، والسلام. **ش**

المراجعة ١٠٩

٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

كنا في المراجعة ١٩ قلنا لكم: إن بعض المتعصبين عليكم قد يشاغبون في إسناد مذهبكم ـ في فروع الدين وأصوله ـ إلى أئمة أهل البيت، ووعدنا أنفسنا بمراجعتكم في هذا الشأن، وهذا وقت الوعد، فهل تتفضلون بما يدرأ شغبهم؟ والسلام. **س**

---

(١) قال الشارح محمد محمود الرافعي ما هذا لفظه: يعني ولي العهد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(٢) التي مطلعها ـ أظبية حيث استنت الكثب العفر ـ وهي في ديوانه.

المراجعة ١١٠

٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

١ ـ تواتر مذهب الشيعة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام

٢ ـ تقدم الشيعة في تدوين العلم زمن الصحابة

٣ ـ المؤلفون من سلفهم زمن التابعين وتابعي التابعين

١ ـ إن أولي الألباب ليعلمون بالضرورة انقطاع الشيعة الإمامية[1] خلفا عن سلف في أصول الدين وفروعه إلى العترة الطاهرة، فرأيهم تبع لرأي الأئمة من العترة، في الفروع والأصول وسائر ما يؤخذ من الكتاب والسنة أو يتعلق بهما من جميع العلوم، لا يعولون في شيء من ذلك إلا عليهم، ولا يرجعون فيه إلا إليهم، فهم يدينون الله تعالى ويتقربون إليه سبحانه بمذهب أئمة أهل البيت، لا يجدون عنه حولا ولا يرتضون بدلا، على ذلك مضى سلفهم الصالح من عهد أمير المؤمنين والحسن والحسين والأئمة التسعة من ذرية الحسين عليهم السلام إلى زماننا هذا، وقد أخذ الفروع والأصول عن كل واحد منهم جم من ثقات الشيعة وحفاظهم وافر، وعدد من أهل الورع والضبط والإتقان يربو على التواتر، فرووا ذلك لمن بعدهم على سبيل التواتر القطعي، ومن بعدهم رواه لمن بعده على هذا السبيل، وهكذا كان الأمر في كل خلف وجيل، إلى أن انتهى إلينا كالشمس الضاحية ليس دونها حجاب، فنحن الآن في الفروع والأصول على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول، روينا بقضنا وقضيضنا مذهبهم عن جميع آبائنا، وروى جميع آبائنا ذلك عن جميع آبائهم، وهكذا كانت الحال، في جميع الأجيال، إلى زمن النقيين العسكريين، والرضايين الجوادين، والكاظمين الصادقين، والعابدين الباقرين، والسبطين الشهيدين، وأمير المؤمنين عليهم السلام، فلا نحيط الآن بمن صحب أئمة أهل البيت من سلف الشيعة، فسمع أحكام الدين منهم، وحمل علوم الإسلام عنهم، وإن الوسع ليضيق عن استقصائهم وعدهم (٩٦٤)، وحسبك ما خرج من أقلام أعلامهم، من المؤلفات الممتعة، التي لايمكن استيفاء عدها في هذا الإملاء (٩٦٥)، وقد اقتبسوها من نور أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، واغترفوها من بحورهم، سمعوها من أفواههم، وأخذوها من شفاههم،

---

(١) إن مجلة الهدى العراقية قد اقتبست هذه المراجعة من هذا الكتاب، فنشرتها تباعا في مجلديها الأول والثاني، وجعلتها كأمالي بتوقيع اسم مؤلفها الحقير عبد الحسين شرف الدين الموسوي.

فهي ديوان علمهم، وعنوان حكمهم، ألفت على عهدهم (٩٦٦) فكانت مرجع الشيعة من بعدهم، وبها ظهر امتياز مذهب أهل البيت على غيره من مذاهب المسلمين، فإنا لانعرف أن أحدا من مقلدي الأئمة الأربعة مثلا، ألف على عهدهم كتابا في أحد مذاهبهم، وإنما ألف الناس على مذاهبهم، فأكثروا بعد انقضاء زمنهم (٩٦٧) وذلك حيث تقرر حصر التقليد فيهم، وقصر الإمامة في الفروع عليهم، وكانوا أيام حياتهم كسائر من عاصرهم من الفقهاء والمحدثين، لم يكن لهم امتياز على من كان في طبقتهم، ولذلك لم يكن على عهدهم من يهتم بتدوين أقوالهم، اهتمام الشيعة بتدوين أقوال أئمتها المعصومين ـ على رأيها ـ فإن الشيعة من أول نشأتها، لا تبيح الرجوع في الدين إلى غير أئمتها، ولذلك عكفت هذا العكوف عليهم، وانقطعت في أخذ معالم الدين إليهم، وقد بذلت الوسع والطاقة في تدوين كل ما شافهوها به، واستفرغت الهمم والعزائم في ذلك بما لا مزيد عليه، حفظا للعلم الذي لا يصح ـ على رأيها ـ عند الله سواه، وحسبك ـ مما كتبوه أيام الصادق عليه السلام ـ تلك الأصول الأربعمائة، وهي أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، كتبت من فتاوى الصادق على عهده (٩٦٨)، ولأصحاب الصادق غيرها هو أضعاف أضعافها، كما ستسمع تفصيله قريبا إن شاء الله تعالى.

أما الأئمة الأربعة فليس لهم عند أحد من الناس منزلة أئمة أهل البيت عند شيعتهم، بل لم يكونوا أيام حياتهم، بالمنزلة التي تبوؤوها بعد وفاتهم، كما صرح به ابن خلدون المغربي، في الفصل الذي عقده لعلم الفقه من مقدمته الشهيرة (٩٦٩)، واعترف به غير واحد من أعلامهم، ونحن مع ذلك لا نرتاب في أن مذاهبهم إنما هي مذاهب اتباعهم، التي عليها مدار عملهم في كل جيل، وقد دونوها في كتبهم، لأن أتباعهم أعرف بمذاهبهم، كما أن الشيعة أعرف بمذهب أئمتهم، الذي يدينون الله بالعمل على مقتضاه، ولا تتحقق منهم نية القربة إلى الله بسواه.

٢ ـ وإن الباحثين ليعلمون بالبداهة تقدم الشيعة في تدوين العلوم على من سواهم (٩٧٠)، إذ لم يتصد لذلك في العصر الأول غير علي عليه السلام وأولوا العلم من شيعته، ولعل السر في ذلك اختلاف الصحابة في إباحة كتابة العلم وعدمها، فكرهها ـ كما عن العسقلاني في مقدمة فتح الباري وغيره ـ عمر بن الخطاب وجماعة آخرون، خشية أن يختلط الحديث في الكتاب (٩٧١)، وأباحها علي وخلفه الحسن السبط المجتبى وجماعة من

الصحابة، وبقي الأمر على هذه الحال حتى أجمع أهل القرن الثاني في آخر عصر التابعين على إباحتها، وحينئذ ألف ابن جريح كتابه في الآثار عن مجاهد وعطاء بمكة، وعن الغزالي أنه أول كتاب صنف في الإسلام، والصواب أنه أول كتاب صنفه غير الشيعة من المسلمين، وبعده كتاب معتمر بن راشد الصنعاني باليمن ثم موطأ مالك، وعن مقدمة فتح الباري أن الربيع بن صبيح أول من جمع، وكان في آخر عصر التابعين، وعلى كل فالإجماع منعقد على أنه ليس لهم في العصر الأول تأليف (٩٧٢).

أما علي عليه السلام وشيعته، فقد تصدوا لذلك في العصر الأول، وأول شيء دونه أمير المؤمنين كتاب الله عزوجل، فإنه عليه السلام بعد فراغه من تجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم آلى على نفسه أن لا يرتدي إلا للصلاة، أو يجمع القرآن، فجمعه مرتبا على حسب النزول، وأشار إلى عامه وخاصه، ومطلقه ومقيده، ومحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وعزائمه ورخصه، وسننه وآدابه، ونبه على أسباب النزول في آياته البينات، وأوضح ما عساه يشكل من بعض الجهات، وكان ابن سيرين يقول[1]: «لو أصبت ذلك الكتاب كان فيه العلم» (٩٧٣) وقد عني غير واحد من قراء الصحابة بجمع القرآن، غير أنه لم يتسن لهم أن يجمعوه على تنزيله، ولم يودعوه شيئا من الرموز التي سمعتها (❖)، فإذن كان جمعه عليه السلام بالتفسير أشبه. وبعد فراغه من الكتاب العزيز ألف لسيدة نساء العالمين عليها السلام كتابا كان يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة، يتضمن أمثالا وحكما، ومواعظ وعبرا، وأخبارا ونوادر توجب لها العزاء عن سيد الأنبياء أبيها صلى الله عليه وآله وسلم (٩٧٤). وألف بعده كتابا في الديات وسمه بالصحيفة، وقد أورده ابن سعد في آخر كتابه المعروف بالجامع مسندا إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ورأيت البخاري ومسلما يذكران هذه الصحيفة ويرويان عنها في عدة مواضع من صحيحيهما، ومما روياه عنها ما أخرجاه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه، قال: «قال علي رضي الله عنه ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله غير هذه الصحيفة، قال: فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل» (٩٧٥) قال: وفيها «المدينة حرم ما بين عير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» (٩٧٦) الحديث بلفظ البخاري في باب إثم من تبرأ من

---

(١)فيما نقله عنه ابن حجر في صواعقه، وغير واحد من الأعلام.

مواليه من كتاب (الفرائض) في الجزء الرابع من صحيحه[1]، وهو موجود في باب فضل المدينة من كتاب الحج من الجزء الأول من صحيح مسلم[2]، والإمام أحمد بن حنبل أكثر من الرواية عن هذه الصحيفة في مسنده، ومما رواه عنه ما أخرجه من حديث علي في صفحة ١٠٠ من الجزء الأول من مسنده عن طارق بن شهاب، قال: شهدت عليا رضي الله عنه، وهو يقول على المنبر: «والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب الله تعالى، وهذه الصحيفة، وكانت معلقة بسيفه أخذتها من رسول الله ﷺ...» الحديث (٩٧٧).

وقد جاء في رواية الصفار عن عبدالملك قال: دعا أبو جعفر بكتاب علي، فجاء به جعفر مثل فخذ الرجل مطويا، فإذا فيه: «إن النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا توفي عنهن شيء»، فقال أبو جعفر: هذا والله خط علي وإملاء رسول الله ﷺ» (٩٧٨) واقتدى بأمير المؤمنين ثلة من شيعته فألفوا على عهده، منهم: سلمان الفارسي، وأبوذر الغفاري، فيما ذكره ابن شهرآشوب، حيث قال: أول من صنف في الإسلام علي بن أبي طالب، ثم سلمان الفارسي، ثم أبوذر ـ اهـ ـ (٩٧٩).

ومنهم أبو رافع مولى رسول الله ﷺ وصاحب بيت مال أمير المؤمنين عليه السلام، وكان من خاصة أوليائه والمستبصرين بشأنه، له كتاب السنن والأحكام والقضايا جمعه من حديث علي خاصة، فكان عند سلفنا في الغاية القصوى من التعظيم، وقد رووه بطرقهم وأسانيدهم إليه (٩٨٠).

ومنهم علي بن أبي رافع ـ وقد ولد كما في ترجمته من الإصابة على عهد النبي ﷺ فسماه عليا ـ له كتاب في فنون الفقه على مذهب أهل البيت، وكانوا عليهم السلام يعظمون هذا الكتاب، ويرجعون شيعتهم إليه، قال موسى بن عبد الله بن الحسن: سأل أبي رجل، عن التشهد، فقال أبي: هات كتاب ابن أبي رافع، فأخرجه وأملاه علينا. ا هـ. (٩٨١).

واستظهر صاحب روضات الجنات أنه أول كتاب فقهي صنف في الشيعة (٩٨٢)، وقد اشتبه في ذلك رحمه الله.

ومنهم عبيد الله بن أبي رافع، كاتب علي ووليه، سمع النبي وروى عنه ﷺ قوله لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي» (٩٨٣)، أخرج ذلك عنه جماعة منهم أحمد بن حنبل

---

(١) في صفحة ١١١.

(٢) في صفحة ٥٢٣.

في مسنده، وذكره ابن حجر في القسم الأول من إصابته بعنوان عبيد الله بن أسلم، لأن أباه أبا رافع اسمه أسلم، ألف عبيد الله هذا كتابا فيمن حضر صفين مع علي من الصحابة، رأيت ابن حجر ينقل عنه كثيرا في إصابته، فراجع[1] (٩٨٤).

ومنهم ربيعة بن سميع ـ له كتاب في زكاة النعم من حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٩٨٥).

ومنهم عبد الله بن الحر الفارسي، له لمعة في الحديث جمعها عن علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٩٨٦).

ومنهم الأصبغ بن نباتة صاحب أمير المؤمنين وكان من المنقطعين إليه، روى عنه عهده إلى الأشتر، ووصيته إلى ابنه محمد، ورواهما أصحابنا بأسانيدهم الصحيحة إليه (٩٨٧).

ومنهم سليم بن قيس الهلالي ـ صاحب علي عليه السلام روى عنه وعن سلمان الفارسي، له كتاب في الإمامة ذكره الإمام محمد بن إبراهيم النعماني في الغيبة، فقال: وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم أو رواه عن الأئمة خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت وأقدمها، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها. اهـ. (٩٨٨).

وقد تصدى أصحابنا لذكر من ألف من أهل تلك الطبقة من سلفهم الصالح، فليراجع فهارسهم وتراجم رجالهم من شاء (٩٨٩).

٣ـ وأما مؤلفو سلفنا الصالح من أهل الطبقة الثانية ـ طبقة التابعين ـ فإن مراجعاتنا هذه لتضيق عن بيانهم. والمرجع في معرفتهم ومعرفة مصنفاتهم وأسانيدها إليهم على التفصيل إنما هو فهارس علمائنا ومؤلفاتهم في تراجم الرجال[2] (٩٩٠).

سطع ـ أيام تلك الطبقة ـ نور أهل البيت، وكان قبلها محجوبا بسحائب ظلم الظالمين، لأن فاجعة الطف فضحت أعداء آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأسقطتهم من أنظار أولي الألباب، ولفتت وجوه الباحثين إلى مصائب أهل البيت، منذ فقدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واضطرت

---

(١) ترجمة جبير بن الحباب بن المنذر الأنصاري في القسم الأول من الإصابة.

(٢) كفهرست النجاشي، وكتاب منتهى المقال في أحوال الرجال للشيخ أبي علي، وكتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال للميرزا محمد، وغيرها من مؤلفات في هذا الفن وهي كثيرة.

الناس بقوارعها الفادحة إلى البحث عن أساسها، وحملتهم على التنقيب عن أسبابها، فعرفوا جذرتها وبذرتها، وبذلك نهض أولوا الحمية من المسلمين إلى حفظ مقام أهل البيت والانتصار لهم، لأن الطبيعة البشرية تنتصر بجبلتها للمظلوم، وتنفر من الظالم، وكأن المسلمين بعد تلك الفاجعة دخلوا في دور جديد، فاندفعوا إلى موالاة الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام، وانقطعوا إليه في فروع الدين وأصوله، وفي كل ما يؤخذ من الكتاب والسنة من سائر الفنون الإسلامية، وفزعوا من بعده إلى ابنه الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام، وكان أصحاب هذين الإمامين (العابدين الباقرين) من سلف الإمامية ألوفا مؤلفة لا يمكن إحصاؤهم، لكن الذين دونت أسماؤهم وأحوالهم في كتب التراجم من حملة العلم عنهما يقاربون أربعة آلاف بطل، ومصنفاتهم تقارب عشرة آلاف كتاب أو تزيد، رواها أصحابنا في كل خلف عنهم بالأسانيد الصحيحة، وفاز جماعة من أعلام أولئك الأبطال بخدمتهما وخدمة بقيتهما الإمام الصادق عليهما السلام، وكان الحظ الأوفر لجماعة منهم فازوا بالقدح المعلى علما وعملا.

فمنهم: أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح الجريري القارئ الفقيه المحدث المفسر الأصولي اللغوي المشهور، كان من أوثق الناس، لقي الأئمة الثلاثة فروى عنهم علوما جمة، وأحاديث كثيرة، وحسبك أنه روى عن الصادق عليه السلام خاصة ثلاثين ألف حديث[1] (٩٩١)، كما أخرجه الميرزا محمد في ترجمة أبان من كتاب (منتهى المقال) بالإسناد إلى أبان بن عثمان عن الصادق عليه السلام، وكان له عندهم حظوة وقدم، قال له الباقر عليه السلام ـ وهما في المدينة الطيبة ـ: «اجلس في المسجد وأفت الناس، فإني أحب أن يرى في شيعتي مثلك» (٩٩٢)، وقال له الصادق عليه السلام: «ناظر أهل المدينة، فإني أحب أن يكون مثلك من رواتي ورجالي» (٩٩٣). وكان إذا قدم المدينة تقوضت إليه الخلق، وأخليت له سارية النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقال الصادق عليه السلام لسليم ابن أبي حبة: «ائت أبان بن تغلب فإنه سمع مني حديثا كثيرا، فما روى لك فاروه عني» (٩٩٤)، وقال عليه السلام لأبان بن عثمان: «إن أبان بن تغلب روى عني ثلاثين ألف حديث فاروها عني» (٩٩٥).

وكان إذا دخل أبان على الصادق عليه السلام يعانقه ويصافحه، ويأمر بوسادة تثنى له،

---

(١) نص على ذلك أئمة الفن كالشيخ البهائي في وجيزته، وغير واحد من أعلام الأمة.

ويقبل عليه بكله (٩٩٦). ولما نعي إليه قال عليه السلام: «أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان» (٩٩٧)، وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائة (٩٩٨).

ولأبان روايات عن أنس بن مالك والأعمش، ومحمد بن المنكدر، وسماك بن حرب، وإبراهيم النخعي، وفضيل بن عمرو، والحكم، وقد احتج به مسلم وأصحاب السنن الأربعة كما بيناه إذ أوردناه في المراجعة ١٦ (٩٩٩). ولا يضره عدم احتجاج البخاري به، فإن له أسوة بأئمة أهل البيت، الصادق، والكاظم، والرضا، والجواد التقي، والحسن العسكري الزكي، إذ لم يحتج بهم، بل لم يحتج بالسبط الأكبر سيد شباب أهل الجنة، نعم احتج بمروان بن الحكم، وعمران بن حطان، وعكرمة البربري، وغيرهم من أمثالهم، فإنا لله وإنا إليه راجعون (١٠٠٠).

ولأبان مصنفات ممتعة، منها كتاب تفسير غريب القرآن، أكثر فيه من شعر العرب شواهد على ما جاء في الكتاب الحكيم (١٠٠١)، وقد جاء فيما بعد، عبد الرحمن بن محمد الأزدي الكوفي، فجمع من كتاب أبان، ومحمد بن السائب الكلبي، وابن روق عطية ابن الحارث، فجعله كتابا واحدا بين ما اختلفوا فيه، وما اتفقوا عليه، فتارة يجيء كتاب أبان مفردا، وتارة يجيء مشتركا على ما عمله عبد الرحمن، وقد روى أصحابنا كلا من الكتابين بالأسانيد المعتبرة، والطرق المختلفة، ولأبان كتاب الفضائل، وكتاب صفين، وله أصل من الأصول التي تعتمد عليها الإمامية في أحكامها الشرعية، وقد روت جميع كتبه بالإسناد إليه، والتفصيل في كتب الرجال (١٠٠٢).

ومنهم: أبو حمزة الثمالي ثابت بن دينار (١٠٠٣)، كان من ثقات سلفنا الصالح وأعلامهم، أخذ العلم عن الأئمة الثلاثة ـ الصادق والباقر وزين العابدين عليهم السلام ـ وكان منقطعا إليهم، مقربا عندهم، أثنى عليه الصادق، فقال عليه السلام: «أبوحمزة في زمانه مثل سلمان الفارسي في زمانه» (١٠٠٤). وعن الرضا عليه السلام: «أبوحمزة في زمانه كلقمان في زمانه» (١٠٠٥) له كتاب تفسير القرآن، رأيت الإمام الطبرسي ينقل عنه في تفسيره (مجمع البيان)[1] وله كتاب النوادر، وكتاب الزهد، ورسالة الحقوق[2] (١٠٠٦)، رواها عن الإمام

---

(١) راجع من مجمع البيان تفسير قوله تعالى ﴿قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى﴾ من سورة الشورى تجده ينقل عن تفسير أبي حمزة.

(٢) قد روى أصحابنا كتب أبي حمزة كلها بأسانيدهم إليه، والتفصيل في كتب الرجال، واختصر سيدنا الحجة ←

زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام، وروى عنه دعاءه في السحر، وهو أسنى من الشمس والقمر؛ وله رواية عن أنس، والشعبي، وروى عنه وكيع، وأبونعيم، وجماعة من أهل تلك الطبقة من أصحابنا وغيرهم، كما بيناه في أحواله في المراجعة ١٦، (١٠٠٧).

وهناك أبطال لم يدركوا الإمام زين العابدين عليه السلام، وإنما فازوا بخدمة الباقرين الصادقين عليهما السلام.

فمنهم أبو القاسم بريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن مراد البختري المرادي، وأبو الحسن زرارة بن أعين، وأبو جعفر محمد بن مسلم بن رباح الكوفي الطائفي الثقفي، وجماعة من أعلام الهدى ومصابيح الدجى، لا يسع المقام استقصاءهم (١٠٠٨).

أما هؤلاء الأربعة فقد نالوا الزلفى، وفازوا بالقدح المعلى، والمقام الأسمى، حتى قال فيهم الصادق عليه السلام ـ وقد ذكرهم ـ: «هؤلاء أمناء الله على حلاله وحرامه» (١٠٠٩)، وقال: «ما أجد أحدا أحيا ذكرنا إلا زرارة وأبو بصير ليث، ومحمد بن مسلم، وبريد، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، ثم قال: هؤلاء حفاظ الدين، وأمناء أبي على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا، والسابقون إلينا في الآخرة» (١٠١٠)، وقال عليه السلام: «بشّر المخبتين بالجنة» (١٠١١) ثم ذكر الأربعة، وقال ـ في كلام طويل ذكرهم فيه ـ: «كان أبي ائتمنهم على حلال الله وحرامه، وكانوا عيبة علمه، وكذلك اليوم هم عندي مستودع سري، وأصحاب أبي حقا، وهم نجوم شيعتي أحياءً وأمواتا، بهم يكشف الله كل بدعة، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين، وتأويل الغالين» اهـ. (١٠١٢) إلى غير ذلك من كلماته الشريفة التي أثبتت لهم الفضل والشرف والكرامة والولاية، ما لا تسع بيانه عبارة، ومع ذلك فقد رماهم أعداء أهل البيت بكل إفك مبين، كما فصلناه في كتابنا مختصر الكلام في مؤلفي الشيعة من صدر الإسلام (١٠١٣)، وليس ذلك بقادح في سمو مقامهم، وعظيم خطرهم عند الله ورسوله والمؤمنين، كما أن حسدة الأنبياء ما زادوا أنبياء الله إلا رفعة، ولا أثروا في شرائعهم إلا انتشارا عند أهل الحق، وقبولا في نفوس أولي الألباب.

→

السيد صدر الدين الصدر الموسوي رسالةالحقوق، وطبعها كرسالة مختصرة ليحفظها نشء المسلمين، وقد أجاد إلى الغاية متع الله المسلمين بجميل رعايته، وجليل عنايته.

وقد انتشر العلم في أيام الصادق عليه السلام بما لا مزيد عليه، وهرع إليه شيعة آبائه عليهم السلام من كل فج عميق، فأقبل عليهم بانبساطه، واسترسل إليهم بأنسه، ولم يأل جهدا في تثقيفهم، ولم يدخر وسعا في إيقافهم على أسرار العلوم، ودقائق الحكمة، وحقائق الأمور؛ كما اعترف به أبوالفتح الشهرستاني في كتابه (الملل والنحل)، حيث ذكر الصادق عليه السلام فقال[1]:

(وهو ذو علم غزير في الدين وأدب بالغ في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا، وورع تام عن الشهوات، قال: وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم، ثم دخل العراق وأقام بها مدة ما تعرض للإمامة ـ أي للسلطنة ـ قط، ولا نازع أحدا في الخلافة (قال): ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شط، ومن تعلى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط) إلى آخر كلامه (١٠١٤). والحق ينطق منصفا وعنيدا.

نبغ من أصحاب الصادق جم غفير، وعدد كثير، كانوا أئمة هدى، ومصابيح دجى، وبحار علم، ونجوم هداية، والذين دونت أسماؤهم وأحوالهم في كتب التراجم منهم أربعة آلاف رجل من العراق والحجاز وفارس وسوريا، وهم أولو مصنفات مشهورة لدى علماء الإمامية، ومن جملتها الأصول الأربعمائة وهي ـ كما ذكرناه سابقا ـ أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف كتبت من فتاوى الصادق عليه السلام على عهده، فكان عليها مدار العلم والعمل من بعده، حتى لخصها جماعة من أعلام الأمة، وسفراء الأئمة في كتب خاصة، تسهيلا للطالب، وتقريبا على المتناول، وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة التي هي مرجع الأمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه (١٠١٥)، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها، وفيه ستة عشر ألف ومائة وتسعة وتسعون حديثا، وهي أكثر مما اشتملت عليه الصحاح الستة بأجمعها، كما صرح به الشهيد في الذكرى (١٠١٦) وغير واحد من الأعلام.

وألف هشام بن الحكم من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام كتبا كثيرة، اشتهر منها تسعة وعشرون كتابا (١٠١٧)، رواها أصحابنا بأسانيدهم إليه، وتفصيلها في كتابنا

---

(١)عند ذكره الباقرية والجعفرية من فرق الشيعة من كتابه الملل والنحل.

ـ مختصر الكلام في مؤلفي الشيعة من صدر الإسلام ـ وهي كتب ممتعة باهرة في وضوح بيانها، وسطوع برهانها، في الأصول والفروع، وفي التوحيد والفلسفة العقلية، والرد على كل من الزنادقة، والملاحدة، والطبيعيين، والقدرية، والجبرية، والغلاة في علي وأهل البيت، وفي الرد على الخوارج والناصبة، ومنكري الوصية إلى علي ومؤخريه ومحاربيه، والقائلين بجواز تقديم المفضول وغير ذلك. وكان هشام من أعلم أهل القرن الثاني في علم الكلام، والحكمة الإلهية، وسائر العلوم العقلية والنقلية، مبرزا في الفقه والحديث، مقدما في التفسير، وسائر العلوم والفنون، وهو ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب (١٠١٨) بالنظر؛ يروي عن الصادق والكاظم عليهما السلام وله عندهم جاه لا يحيط به الوصف، وقد فاز منهم بثناء يسمو به في الملأ الأعلى قدره؛ وكان في مبدأ أمره من الجهمية، ثم لقي الصادق عليه السلام فاستبصر بهديه ولحق به، ثم بالكاظم عليه السلام ففاق جميع أصحابهما، ورماه بالتجسيم وغيره من الطامات مريدو إطفاء نور الله من مشكاته، حسدا لأهل البيت وعدوانا، ونحن أعرف الناس بمذهبه، وفي أيدينا أحواله وأقواله، وله في نصرة مذهبنا من المصنفات ما أشرنا إليه، فلا يجوز أن يخفى علينا من أقواله ـ وهو من سلفنا وفرطنا ـ ما ظهر لغيرنا، مع بعدهم عنه في المذهب والمشرب، على أن ما نقله الشهرستاني ـ في الملل والنحل من عبارة هشام ـ لا يدل على قوله بالتجسيم. وإليك عين ما نقله، قال: وهشام بن الحكم صاحب غور في الأصول، لا يجوز أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة، فإن الرجل وراء ما يلزمه على الخصم، ودون ما يظهره من التشبيه، وذلك أنه ألزم العلاف، فقال: إنك تقول الباري عالم بعلم، وعلمه ذاته، فيكون عالما لا كالعالمين، فلم لا تقول: هو جسم لا كالأجسام؟ اهـ. ولا يخفى أن هذا الكلام إن صح عنه فإنما هو بصدد المعارضة مع العلاف، وليس كل من عارض بشيء يكون معتقدا له، إذ يجوز أن يكون قصده اختبار العلاف، وسبر غوره في العلم، كما أشار الشهرستاني إليه بقوله (١٠١٩): فإن الرجل وراء ما يلزمه على الخصم، ودون ما يظهر من التشبيه. على أنه لو فرض ثبوت ما يدل على التجسيم عن هشام، فإنما يمكن ذلك عليه قبل استبصاره، إذ عرفت أنه كان ممن يرى رأي الجهمية، ثم استبصر بهدي آل محمد، فكان من أعلام المختصين بأئمتهم، لم يعثر أحد من سلفنا على شيء مما نسبه الخصم إليه، كما أنا لم نجد أثرا ما لشيء مما نسبوه إلى كل من: زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، ومؤمن الطاق،

وأمثالهم، مع أنا قد استفرغنا الوسع والطاقة في البحث عن ذلك، وما هو إلا البغي والعدوان، والإفك والبهتان، ﴿ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون﴾.

أما ما نقله الشهرستاني عن هشام من القول بإلهية علي، فشيء يضحك الثكلى، وهشام أجل من أن تنسب إليه هذه الخرافة والسخافة، وهذا كلام هشام في التوحيد ينادي بتقديس الله عن الحلول، وعلوه عما يقوله الجاهلون، وذاك كلامه في الإمامة والوصية يعلن بتفضيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على علي، مصرحا بأن عليا من جملة أمته ورعيته، وأنه وصيه وخليفته، وأنه من عباد الله المظلومين المقهورين، العاجزين عن حفظ حقوقهم، المضطرين إلى أن يضرعوا لخصومهم، الخائفين المترقبين الذين لا ناصر لهم ولا معين. وكيف يشهد الشهرستاني لهشام بأنه صاحب غور في الأصول، وأنه لا يجوز أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة، وأنه دون ما أظهره للعلاف من قوله له: فلم لا تقول إن الله جسم لا كالأجسام، ثم ينسب إليه القول بأن عليا عليه السلام هو الله تعالى، أليس هذا تناقضا واضحا؟ وهل يليق بمثل هشام على غزارة فضله أن تنسب إليه الخرافات؟ كلا. لكن القوم أبوا إلا الإرجاف حسدا وظلما لأهل البيت ومن يرى رأيهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد كثر التأليف على عهد الكاظم، والرضا، والجواد، والهادي، والحسن الزكي العسكري (عليهم السلام) بما لا مزيد عليه، وانتشرت الرواة عنهم وعن رجال الأئمة من آبائهم في الأمصار، وحسروا للعلم عن ساعد الاجتهاد، وشمروا عن ساق الكد والجد، فخاضوا عباب العلوم، وغاصوا على أسرارها، وأحصوا مسائلها، ومحصوا حقائقها، فلم يألوا في تدوين الفنون جهدا، ولم يدخروا في جمع أشتات المعارف وسعا.

قال المحقق في المعتبر (أعلى الله مقامه): وكان من تلامذة الجواد عليه السلام فضلاء كالحسين بن سعيد، وأخيه الحسين، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، وشاذان، وأبي الفضل العمي، وأيوب بن نوح، وأحمد بن محمد بن عيسى، وغيرهم ممن يطول تعدادهم (قال أعلى الله مقامه): وكتبهم إلى الآن منقولة بين الأصحاب دالة على العلم الغزير (١٠٢٠). اهـ.

قلت: وحسبك أن كتب البرقي تربو على مائة كتاب (١٠٢١)، وللبزنطي الكتاب الكبير المعروف بجامع البزنطي، وللحسين بن سعيد ثلاثون كتابا (١٠٢٢). ولا يمكن في

هذا الإملاء إحصاء ما ألفه تلامذة الأئمة الستة من أبناء الصادق عليهم السلام، بيد أني أحيلك على كتب التراجم والفهارس (١٠٢٣) فراجع منها أحوال محمد بن سنان، وعلي بن مهزيار، والحسن بن محبوب، والحسن بن محمد بن سماعة، وصفوان بن يحيى، وعلي بن يقطين، وعلي بن فضال، وعبد الرحمن بن نجران، والفضل بن شاذان فإن له مائتي كتاب (١٠٢٤)، ومحمد بن مسعود العياشي فإن كتبه تربو على المائتين (١٠٢٥)، ومحمد بن أبي عمير، وأحمد بن محمد بن عيسى فإنه روى عن مائة رجل من أصحاب الصادق عليه السلام (١٠٢٦)، ومحمد بن علي بن محبوب، وطلحة بن طلحة بن زيد، وعمار بن موسى الساباطي، وعلي بن النعمان، والحسين بن عبد الله، وأحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بابن خانة، وصدقة بن المنذر القمي، وعبيد الله بن علي الحلبي، الذي عرض كتابه على الصادق عليه السلام فصححه واستحسنه، وقال: «أترى لهؤلاء مثل هذا الكتاب» (١٠٢٧)، وأبي عمرو الطبيب، وعبد الله بن سعيد، الذي عرض كتابه على أبي الحسن الرضا عليه السلام، ويونس بن عبد الرحمن الذي عرض كتابه على الإمام أبي محمد الحسن الزكي العسكري عليه السلام (١٠٢٨).

ومن تتبع أحوال السلف من شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله واستقصى أصحاب كل من الأئمة التسعة من ذرية الحسين عليهم السلام، وأحصى مؤلفاتهم المدونة على عهد أئمتهم، واستقرأ الذين رووا عنهم تلك المؤلفات، وحملوا عنهم حديث آل محمد في فروع الدين وأصوله من ألوف الرجال، ثم ألم بحملة هذه العلوم في كل طبقة طبقة، يدا عن يد من عصر التسعة المعصومين إلى عصرنا هذا، يحصل له القطع الثابت بتواتر مذهب الأئمة، ولا يرتاب في أن جميع ما ندين الله به من فروع وأصول، إنما هو مأخوذ من آل الرسول، لايرتاب في ذلك إلاّ مكابر عنيد، أو جاهل بليد، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والسلام. **ش**

المراجعة ١١١

١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٠

أشهد أنكم في الفروع والأصول، على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول، وقد أوضحت هذا الأمر فجعلته جلياً، وأظهرت من مكنونه ما كان خافياً، فالشك فيه خبال، والتشكيك تضليل، وقد استشففته[1] فراقني إلى الغاية..

(١) تقول: استشففت الثوب، إذا نشرته في الضوء، وفتشته: تطلب عيبه إن كان فيه عيب.

وتمخرت ريحه[1] الطيبة فأنعشني قدسي مهبها بشذاه الفياح..

وكنت ـ قبل أن أتصل بسببك ـ على لبس فيكم لما كنت أسمعه من إرجاف المرجفين، وإجحاف المجحفين، فلما يسر الله اجتماعنا أويت منك إلى علم هدى، ومصباح دجى، وانصرفت عنك مفلحا منجحا، فما أعظم نعمة الله بك علي، وما أحسن عائدتك لدي، والحمد لله رب العالمين. **س**

المراجعة ١١٢

٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٠

أشهد أنك مطلع لهذا الأمر ومقرن له[2]، حسرت له عن ساق، وانصلت[3] فيه أمضى من الشهاب[4]، أغرقت في البحث عنه، واستقصيت في التحقيق والتدقيق، تنظر في أعطافه وأثنائه، ومطاويه وأحنائه، تقلبه منقبا عنه ظهراً لبطن، تتعرف دخيلته، وتطلب كنهه وحقيقته، لا تستفزك العواطف القومية، ولا تستخفك الأغراض الشخصية، فلا تصدع صفات حلمك، ولا تستثار قطاة رأيك، مغرقا في البحث بحلم أثبت من رضوى، وصدر أوسع من الدنيا، ممعنا في التحقيق، لا تأخذك في ذاك آصرة[5] حتى برح الخفاء، وصرح الحق عن محضه، وبان الصبح لذي عينين، والحمد لله على هدايته لدينه، والتوفيق لما دعا إليه من سبيله، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

❖❖❖

تم الكتاب بمعونة الله عزوجل وحسن توفيقه تعالى بقلم مؤلفه عبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي، عامله الله بفضله، وعفا عنه بكرمه، إنه أرحم الراحمين.

---

(١) تمخر الريح أن تبحث عن مهبها ومجراها.

(٢) أي مطيق له قادر عليه.

(٣) الانصالات: الجد والسبق.

(٤) هو ما يرى في الليل من النجوم منقضا.

(٥) الآصرة: ما عطفك على رجل من رحم أو قرابة أو صهر أو المعروف.

تمت هذه التعليقة والحمد لله، كافلة لإكمال ما نقص في أصل الكتاب، وفيها من الفوائد ما لا يستغنى عنه أبدا، ومن ألم بها علم أنها كذلك، وكان الفراغ من تأليفها يوم الفراغ من طبع هذا الكتاب منتصف رجب الحرام سنة ١٣٥٥ بقلم المؤلف أقل خدمة الدين الإسلامي وسدنة المذهب الإمامي عبد الحسين بن الشريف يوسف بن الشريف جواد بن الشريف إسماعيل بن الشريف محمد بن الشريف إبراهيم الملقب شرف الدين بن الشريف زين العابدين بن علي نور الدين بن نور الدين علي بن الحسين الموسوي العاملي، عاملهم الله جميعا بلطفه ورحمته، والحمد لله أولا وآخراً وصلى الله على محمد وآله وسلم (منه قدس سره).

نص الفتوى بجواز التعبد بمذهب أهل البيت عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الفتوى التي أصدرها السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر، في شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية.

قيل لفضيلته:

إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلا:

فأجاب فضيلته:

١ ـ إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل نقول: إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بادئ ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحا والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة، ولمن قلد مذهبا من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره ـ أي مذهب كان ـ ولا حرج عليه في شيء من ذلك.

٢ ـ إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة.

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.

❖❖❖

السيد صاحب السماحة العلامة الجليل الأستاذ محمد تقي القمي:

السكرتير العام لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية:

سلام عليكم ورحمته أما بعد فيسرني أن أبعث إلى سماحتكم بصورة موقع عليها بإمضائي من الفتوى التي أصدرتها في شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية راجيا أن تحفظوها في سجلات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية التي أسهمنا معكم في تأسيسها ووفقنا الله لتحقيق رسالتها، والسلام عليكم ورحمة الله.

شيخ الجامع الأزهر

التوقيع

صورة فتوى الشيخ الأكبر محمود شلتوت رئيس جامعة الأزهر بمصر

بجواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية

دار التقريب بين المذاهب الإسلامية

مكتب شيخ الجامع الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الفتوى

التي أصدرها السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر

الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر

في شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية

****

قبل الفضيلة :

أن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تصح عبادته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية ، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلا ؟

فأجاب فضيلته :

١ - إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل يقول : إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بادئ ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحا والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة ولمن قلد مذهبا من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره إلى مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء من ذلك .

٢ - إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة .

فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك ، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة ، فما كان من الله وما كانت شريعته متابعة لمذهب أو مقصورة على مذهب ، فالكل متعبدون بقبولهم عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه من تعاليمهم ولا حرج في ذلك بين العبادات والمعاملات .

*** *** ***

السيد صاحب السماحة العلامة الجليل الأستاذ محمد تقي القمي

السكرتير العام

لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية

سلام الله عليكم ورحمته أما بعد فيسرني أن أبعث إلى سماحتكم بصورة موقع عليها بإمضائي من الفتوى التي أصدرتها في شأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية ، راجيا أن تحفظوها في سجلات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية التي أسعدنا حكمكم في تأسيسها ووفقنا الله لتحقيق رسالتها .

والسلام عليكم ورحمة الله ..

شيخ الجامع الأزهر

محمود شلتوت

صدرت الفتوى بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٧٨ (هـ) من القاهرة